

د. ضياء الدين الرئيس

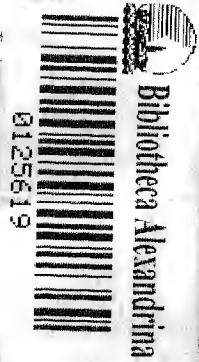
الرسالة

والثورة الوطنية ١٩٣٥

الجزء
الأول



١٩٣٥



مكتبة وعلوم إنسانية



ثقافة وعلوم إنسانية لكل الشعب
تقدروا عن مؤسسة دار

الشعب

للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع..

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أحمد إبراهيم حمزة

مدير عام التحرير

النور من أجل

الإدارة : مؤسسة دار الشعب

٩٢ شارع قصر العيني - القاهرة - ج. م.

٣١٨١٠

تليفون

ستظل القاهرة دائما قلب العروبة والاسلام النابض
تتبوأ مكانتها التاريخية والحضارية
في عالم... الفكر... والثقافة... والنشر.....

■ الطبعة الاولى ■ سبتمبر ١٩٧٥ ■

الاعتماد الفني : علي عبد البر

الفلان بريشة : عادل ثابت

■ الناشر : مؤسسة دار الشعب ■

٩٢ شارع قصر العيني

القاهرة تليفون ٣١٨١٠

٢٥٥٩٤

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف	١٧
رقم التسجيل	١٧٥٩٤



الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥

الجزء الأول

الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس
أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة

محتويات الكتاب

(الجزء الأول)

صفحة	
٥	مقدمة : الدستور والاستقلال
١٣	● وزارة الوفد
٣٣	● مفاوضات ١٩٣٠
٤٧	● بعد المفاوضات
٦٥	● انقلاب صدقي
٨٧	● مقاومة الشعب
١١٣	● إلغاء الدستور
١٣٣	● الصراع السياسي
١٥٣	● تفيرات ومحاولات
١٧١	● تصدع ثم انهيار
١٩٥	● وزارة نسيم - تحول جديد

بدء « الجزء الثاني » : مقدمات الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتب كثير عن ثوره سنة ١٩١٩ : صدرت عنها كتب ونشرت مقالات ومذكرات ، حتى أصبحت واضحة مفهومة . وهى تستحق كل ذلك . ولكن تاريخ مصر لم يقف عندها ، فقد حدثت بعدها أحداث جسام ، واستمر التاريخ فى سيره حتى قامت ثورة جديدة هى ثورة سنة ١٩٣٥ . وهذه الثورة مجهولة لدى جيل الشباب الحاضر لا يعرف عنها شيئا ، أو ربما سمع عنها بصفة مجملة . وكاد الذين عرفوها مع شهدوها أن ينسوها ، اذ لم يصدر عنها كتاب واحد حتى اليوم - وذلك مع ما كان لها من أثر كبير فى حياة البلاد ، وما ترتب عليها من نتائج عظيمة لمستقبل الوطن .

مقدمة

الدستور والاستقلال

وهذه الثورة - ثورة ١٩٣٥ - تشبه ثورة ١٩١٩ فى روحها وطبيعتها ، وان كانت أقل منها فى حجمها ومدتها . كانت ثورة طبيعية انبثقت من روح الشعب معبرة عن الشعور الوطنى ، لم تكن من صنع أحد ولم يسبقها تدبير . فهى فى ذلك تشبه الثورة الأم الكبيرة السابقة ، لكنها اختلفت عنها فى أنها - فى مظهرها العملى - اقتصر على الشباب والطبقات المثقفة ، ولم تشمل الشعب بأسره ، ولم تطل مدتها أكثر من بضعة أشهر . لكن نجاحها مع ذلك كان أسرع مما حدث لثورة سنة ١٩١٩ ، وحقت فى وقت قصير نتائج ايجابية عظيمة . وذلك لأن الثورة الكبيرة الاولى كانت تبنى من الأساس وتبدأ عصرا جديدا ، أما هذه الثورة الثانية فتعتبر امتدادا منها أو نتيجة بعيدة لها ، وأيضا لاختلاف الظروف بالنسبة للأمة والعالم .

وهذه الثورة الجديدة كانت فى الحقيقة مكملة للثورة الاولى . بل انها - على أن حجمها ومدتها كانا محدودين - هى التى انقذت النتائج التى كانت وصلت اليها الثورة السابقة . فتلك الثورة الوطنية الاولى قامت من أجل الاستقلال والدستور ، فكسبت الدستور وحقت قدرا من الاستقلال ، ولكن حين جاءت سنة ١٩٣٥ لم يكن فى مصر لا دستور ولا استقلال . ورد الانجليز ومعاونوهم مصر الى أيام الحرب العالمية الاولى الى حكم الاستعمار المباشر قبل عام ١٩١٨ . فكان الثورة الوطنية المجيدة - ثورة سنة ١٩١٩ - مع عظم تضحياتها - انتهت الى الفشل وضاعت مكاسبها .

لكن الروح الوطنية التى ظهرت فى تلك الثورة ظلت باقية ، والتقدم

الثقافي والوعى السياسى الذى تلاها ظل مستمرا ، ولى كان قد بدا ان هذه الروح خمدت برهة من الزمن ، فانها لم تلبث ان انبعثت من جديد بنفس القوة ، ممثلة فى شباب سنة ١٩٣٥ ، فقامت هذه الثورة الثانية تطالب بعودة دستور الأمة ، وتنادى بالحرية والاستقلال . وكان نجاحها باهرا وسريعا : فاكملت الجهاد واتخذت ما كانت مصر حصلت عليه من ثورة ١٩١٩ ، فعاد الدستور - رغم انف الانجليز - وارغمتهم هذه الثورة على أن يفتحوا باب المفاوضات ، بعد أن ظل مغلقا نحو ست سنوات ، وذلك لكى تصل مصر الى تحقيق الاستقلال فى صورة معاهدة قانونية دولية . وانتهت المفاوضات الى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ . فكانت هذه المعاهدة نتيجة مباشرة لثورة سنة ١٩٣٥ . واذا كانت لم تحقق الاستقلال الكامل الذى تنشده مصر ، الا انها كانت خطوة كبرى نحو هذا الاستقلال ، وكسبت مصر منها مزايا جليلة ، فهذه المزايا كانت اذن نتيجة الثورة المباركة التى قادها الشباب فى سنة ١٩٣٥ .

— ٢ —

وهذا ما كتبه الاستاذ « عبد الرحمن الرافعى » - مؤرخ الحركة القومية لمصر - عن ثورة سنة ١٩٣٥ .

قال : « شهدت البلاد فى ختام سنة ١٩٣٥ حادثا هاما من أعظم حوادثها التاريخية . وهو استئناف الحياة الدستورية وعودة دستور سنة ١٩٢٣ ، بعد أن ظل معطلا نيفا وخمس سنوات . فكانت هذه السنة من هذه الناحية فوزا للحركة الوطنية ، أعاد الى الأذهان فوزها فى ختام سنة ١٩٢٥ ، اذ ظفرت بعودة الحياة الدستورية » .

وقال ايضا : « كانت مظاهرات الطلبة فى نوفمبر وديسمبر من تلك السنة مظاهرات سليمة فى تكوينها بريئة فى مقصدها ، اذ كانوا مدفوعين بشعور وطنى عام يهدف الى تحقيق مطالب البلاد . ولم يكن موعزا اليهم من أحد ، بل كانت فيض الوطنية الصادقة : كانوا يهتفون للاستقلال والحرية والدستور » .

ثم قال : « وفى الجملة كانت مظاهرات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحة مجيدة من تاريخ الشباب ، وقد سمينها شبه ثورة اذ كانت صورة مصغرة من ثورة سنة ١٩١٩ . وكان لها اثرها فى عودة الحياة الدستورية . وجاءت تضحية الشباب فى تلك الفترة خيرا وبركة على البلاد ، اذ تم على اثرها ائتلاف الأحزاب وعودة الدستور » .

وقالت السيدة « فاطمة اليوسف » فى « ذكرياتها » وهى تصف الأحداث السياسية فى عام ١٩٣٥ : « .. وأفسحت روز اليوسف صفحاتها

لهذه الثورة الشعبية (ثورة ١٩٣٥) التي اعادت الى الازهان ذكرى أيام سنة ١٩١٩ . واصدرت الاحزاب بيانات باستنكار تصريح الوزير الانجليزى وضرب الشباب بالرصاص . وتبلورت الدعوة الى ضرورة ائتلاف الزعماء جميعا فى جبهة وطنية واحدة ، تطالب باعادة الدستور وتواجه الانجليز صفا واحدا . وحمل الشباب عبء هذه الدعوة قبل الزعماء ، بل انهم ارغموا الزعماء على الائتلاف ارغاما .

وقال الأستاذ « محمد صبرى ابو علم » زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ فى بيان القاه فى ذلك المجلس فى سنة ١٩٤٦ - وهو أحد الوزراء السابقين فى حكومة الوفد - قال فى ذلك البيان : « سيقولون اتريد ان تردنا الى عام ١٩١٨ ، والظروف قد تغيرت . لا يا سادة ، أنا لا اريد ان اردكم وارد البلاد الى عام ١٩١٨ ، ولكنى اريد ان ارد البلاد الى عام ١٩٣٥ .

» فى سنة ١٩٣٥ امكن لشباب البلاد المثقف ان يلزم انجلترا بالمفاوضة . . امكن للشباب المثقف ان يلزم جميع الزعماء باحترام ارادة الأمة ، فكانت « الجبهة الوطنية » ، وكانت انتخابات سنة ١٩٣٦ .

— ٣ —

فهذه الثورة اذن - ثورة سنة ١٩٣٥ - كما شهد لها الذين عاصروها - كانت لها هذه الآثار الكبيرة فى تاريخ البلاد . فهى اذن من أهم الأحداث فى تاريخنا الوطنى ، ونقطة تحول كبرى فى تطور الأمور التى أدت الى بدء عهد جديد . ومع ذلك فانها قد ظلت الى الآن شبه مجهولة ، لم يدون تاريخها ، ولم تعرف مقدماتها والظروف التى نشأت فيها بالتفصيل . فهى تذكر بالاشارة اليها فى بعض مقالات ، أو بصيغة مبهمه فى بعض الكتب العامة ، وكل ما كتبه الأستاذ الرافعى عنها - مع تقديره الكبير لنتائجها ، كما رأينا - لم يزد على صفحتين ، لا غير . فهذه حلقة أساسية فى تاريخنا كادت ان تصير مفقودة ، فيجب العثور عليها واظهارها حتى يستكمل تاريخنا القومى جميع حلقاته .

على ان الأسباب التى أدت الى ثورة سنة ١٩٣٥ ترجع فى الحقيقة الى الأحداث التى جرت فى سنة ١٩٣٠ . لان هذه الثورة قامت من أجل المطالبة باعادة الدستور ، وهذا هو الدستور الذى ألفاه « صدقى باشا » فى عام ١٩٣٠ ، ثم تلا ذلك ما تلا من تطورات وأمور خطيرة - كما ان الثورة قامت من أجل مطالبة الانجليز بفتح باب المفاوضات لعقد المعاهدة ، وهذه المفاوضات كانت قد قطعت فى سنة ١٩٣٠ ، وكان آخر مشروع معاهدة قدم الى مصر هو مشروع معاهدة « النحاس - هندرسون » الذى كاد ان يتم

الاتفاق عليه في مايو سنة ١٩٣٠ . ولما نجحت الثورة في تأليف الجبهة الوطنية قامت هذه الجبهة تطالب باستئناف المفاوضات على أساس ذلك المشروع .

فتاريخ سنة ١٩٣٥ يبدأ اذن البدء الحقيقي من سنة ١٩٣٠ . وهذا دور متكامل من أدوار تاريخ مصر الحديث ، فتجب دراسته بجميع الفصول التي تألف منها ، ومن مبدئه الى منتهاه . وهذا هو ما قصدنا اليه ونهضنا لتحقيقه في هذا الكتاب . بهذا الكتاب يشمل اذن تاريخ مصر من بدء عام ١٩٣٠ ، حين تألفت وزارة « مصطفى النحاس باشا » الثانية ، الى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ - او في الحقيقة من قبل التاريخ الاول بنحو عامين ، من عهد « محمد محمود باشا » سنة ١٩٢٨ ، لارتباط هذا العهد بالمعاهدة والدستور ، ويسير التاريخ قليلا بعد المعاهدة للذكر بعض نتائجها حتى نهاية عام ١٩٣٦ ، وجزء من عام ١٩٣٧ . فالكتاب يشمل اذن تاريخ مصر الحديث في نحو تسع او عشر سنوات . وهذه الحقبة هي المرحلة الأخيرة من عهد الملك « فؤاد » : فهي تصور تاريخ مصر في تلك الفترة الهامة من تاريخ البلاد ، وتمتد قليلا في فترة الانتقال بعد وفاته في سنة ١٩٣٦ ، حتى بدء الحكم الفعلي لغاروق عام ١٩٣٧ .

— ٤ —

يشمل هذا الكتاب - اذن - هذه الموضوعات : حكم او دكتاتورية محمد محمود ، فوزارة الوفد سنة ١٩٣٠ ، والمفاوضات التي أجرتها تلك الوزارة في تلك السنة ، فالانقلاب الذي قام به « اسماعيل صدقي » لالغاء الدستور وحكم البلاد حكما دكتاتوريا ، فالصراع السياسي الذي نشب عقب ذلك ، ومقاومة الشعب التي كادت أن تتطور الى ثورة ، ثم التحول الجديد الذي ظهر في شكل وزارة « نوفيقي نسيم » ، والسياسة البريطانية المرتبطة بكل هذه التطورات ، ثم مقدمات ثورة سنة ١٩٣٥ ، وأدوار هذه الثورة والاحداث التي جرت فيها ، حتى انتهت الى نتائجها : من عودة الدستور وتأليف الجبهة الوطنية ، واستئناف المفاوضات ، ثم معاهدة سنة ١٩٣٦ ودراساتها وبحث النتائج التي ترتبت عليها ، حتى الغاء الامتيازات الأجنبية ودخول مصر عصبة الأمم .

ولما كان الجيل الحاضر لا يعرف الشخصيات التي لعبت الادوار الهامة في تاريخ مصر في تلك الحقبة ، فقد عنيانا بأن نوضح صورة هذه الشخصيات بذكر ترجمة أو تعريف لكل منها ، وبيان حكم التاريخ عليها . ففي هذا البحث تبرز صور كل من الزعماء أو السياسيين : مصطفى النحاس ،

ومحمد محمود ، واسماعيل صدقي ، ومكرم عبيد ، وعلى ماهر . وتوفيق نسيم ، وحافظ عفيفي ، وعبد الفتاح يحيى . وغيرهم - الى جانب شخصية الملك فؤاد وأعماله والحكم عليها . كما عُنيت باعطاء صورة عن قوة الصحافة المصرية في ذلك الوقت ومقاومتها للدكتاتورية والظفيان ، فذكرت هذه الصحف وكبار كتابها ، ونوهت بالموقف الوطني للاستاذ عباس محمود العقاد في سنة ١٩٣٥ ، وجريدة « روز اليوسف » اليومية التي ظهرت في ذلك العام ، حيث كان لهما أثر كبير في توجيه الاحداث واتارة الشعور ، مما كان من الاسباب الهامة لقيام ثورة سنة ١٩٣٥ .

— ٥ —

وقد دفعتني الى تأليف هذا الكتاب شعورى بوجود هذا النقص في تاريخنا الحديث ، ومعرفتى بأن جيل الشباب الحاضر مشوق للاطلاع على تاريخ بلاده ، فانا أولف الكتاب في ذات الوقت قياما بالواجب العلمى والواجب الوطنى أيضا . فاما من الوجهة العلمية ، فكما ذكرت لم يكتب عن تاريخ هذه الحقبة الا قليل ، وكثير من أحداثها لم يدون حتى اليوم ، وما كتب كانت تنقصه الدراسة والتحليل . فهذا الكتاب يملأ اذن هذا الفراغ . واما من الناحية الوطنية ، فقد لوحظ ان شباب الوطن اليوم متلهف لمعرفة ما مرت به مصر من أحداث وتطورات قبل عام ١٩٥٢ ، لأنه كانت هناك محاولة خاطئة من بعض الموجهين السياسيين للتركيز على ما حدث بعد ذلك العام ، وتحويل الانظار عما كان قبله ، أو للتقليل من أهمية الجهود والتضحيات التي قامت بها الأجيال السابقة . وهذا ظلم للتاريخ الوطنى وضار بالروح القومية ، لأن المستقبل يبنى على الماضى ، وجهود الأجيال يكمل بعضها بعضا ، وروح مصر الثائرة المجاهدة من أجل الحرية والتقدم متصلة على توالى الأجيال .

ومما يدل على أن جيل الشباب اليوم متلهف للمعرفة ظامىء للحقيقة ، ما تنشره الصحف من رسائل لكثير من القراء يطلبون توضيح تاريخ البلاد قبل العام المذكور ، وما يطرحه الطلاب من تساؤلات عديدة عن حقيقة الأحداث في الماضى .

فمن أمثلة ذلك ما قرأته في صحيفة « صوت الجامعة » من رسالة لأحد طلبة الجامعة ، يقول فيها ما ملخصه : انه وأمثاله من الشباب صاروا يعرفون الكثير عن ثورة سنة ١٩١٩ ، كما انهم عرفوا كل شىء تقريبا عن ثورة سنة ١٩٥٢ ، أما ما بين هاتين الثورتين فهو صفحة مجهولة تماما أو غامضة بالنسبة لهم ، ثم يتساءل : هل نامت مصر بعد ثورة سنة

١٩١٩ ، حتى استيقظت فجأة في العام الأخير !؟ وكنت أتحدث الى بعض الصحفيين حول دراسة التاريخ - وهم ممن تجاوزوا سن الشباب قليلا - فصرخوا بأن تاريخ مصر في الثلاثينات مجهول لديهم لا يعرفون عنه الا النزر اليسير ، وتمنوا لو ألف احد المؤرخين كتابا عن تاريخ تلك الحقبة . ومنذ قريب نشرت جريدة « الاخبار » مقالا لاحد كتابها قال فيه : « في جامعاتنا المصرية الآن ظاهرة جديرة بالعناية وجديرة بالتشجيع : ان الشباب يحاول حل الغاز الماضي وربطه بأوضاعه الحالية ، أو بمعنى آخر انه يحاول قراءة التاريخ بعين مجردة وراغبة بحق في الوصول الى الحقائق كاملة . وقد بدأ فريق من الطلاب في اجراء عمليات مقارنة بين تفكيرهم وتصرفاتهم وبين تفكير اخوة لهم قاموا بأعمال سياسية كبيرة في عام ١٩٣٥ ، عند ما استطاعوا بضربة متحدة ان يجمعوا كل القوى القومية في معسكر واحد لمواجهة الخصم الواحد ، وقد كان وقتذاك الاحتلال البريطاني . لقد فكر هؤلاء في اجراء الكثير من المناقشات في قاعات الجامعات بين الذين شهدوا أحداث ١٩٣٥ وعاشوها بعرقهم وجهدهم وتضحياتهم ، وبين شباب اليوم الذي كان هو الآخر أحداثا هامة ، ولكنه كان في معظمها ان لم يكن كلها مسيرا طائعا لا رأى له الا ان يرضى بما حدث » .

وهناك نقطة هامة ينبغي التنويه بها : وهي ان ثورة سنة ١٩٣٥ وما سبقها أو تلاها من تطورات كان لها اثرها في أحداث عام ١٩٥٢ . ذلك لان الذين قاموا بثورة الجيش في ذاك العام كانوا هم أنفسهم من شباب أو طلبة المدارس الثانوية أو الجامعة في عام ١٩٣٥ والفترة التي أحاطت بها : شهدوا في أول وعيهم السياسي عهد « صدقي » وجهود الأمة من أجل الدستور والحرية والاستقلال ، ثم عهد وزارة نسيم وثورة الشباب في أواخر سنة ١٩٣٥ ، واشتركوا في المظاهرات وراوا التضحيات وحضروا المؤتمرات ، فكانت هذه هي البيئة الأولى التي ربت فيهم الروح الوطنية ، والمدرسة الأولى التي تلقنوا فيها دروس العمل والفداء ، ثم بعد ان عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ - التي كانت من نتائج تلك الثورة - بدى في تكوين الجيش الوطنى ، ففتحت الكلية الحربية أبوابها لجميع أبناء الوطن ، فدخلت العناصر الوطنية في الجيش ، وهي التي طورت روحه ، وظلت الروح الوطنية تدفعها حتى قامت بالثورة سنة ١٩٥٢ من أجل إعادة الحياة الدستورية ، وانتماء الاستقلال بجلاء العدو عن أراضى الوطن . فثورة ١٩٥٢ في عهدها الأول لها اتصال وثيق اذن بثورة ١٩٣٥ ، بل تعد نتيجة بعميدة لها من حيث الأهداف الأساسية . وهذه الحقيقة يعرفها قادة الثورة ويعترفون بها .

— ٦ —

وحيث كنت من جيل الشباب الذى قام بثورة سنة ١٩٣٥ ، واشتركت فيها وكان لى فيها دور خاص ، وعاصرت هذه الفترة كلها ، طالبا فى المرحلة الثانوية فإلعالية ، وفى بدء حياة التدريس ، فأننى أستطيع أن أكتب تاريخ تلك الثورة والفترة التى أحاطت بها بالتفصيل وطبقا للواقع ، وأن أصف الجو الذى جرت فيه الأحداث والمشاعر التى اقترنت بها . فإن المؤرخ إذا كان معاصرا فإنه تكون له ميزة أكبر ، ويكون أقدر على تقرير الحقيقة مطابقة للواقع الذى شاهده وعاش فيه ، بل شارك فى إيجاده أو توجيه أحداثه .

وقد كان المنهج الذى اتبعته أن أكتب بروح الموضوعية ، فلا غاية إلا تقرير الحقيقة ، وأن ألتزم الحياد الدقيق والإنصاف فى الحكم على الأحداث والأشخاص . وهذه هى الروح العلمية الصحيحة التى يجب أن يكتب بها التاريخ . وقد رجعت إلى المصادر الأصلية التى اشتملت على وثائق ذلك التاريخ ، وإلى الكتب التى ألفها معاصرون لتلك الأحداث من المؤرخين المعروفين أو السياسيين ، وقارنت بينها وجهدت لكى أصل إلى الحقيقة فى ضوء الأدلة التى لا يعترىها الشك . ولا أجد داعيا للذكر أسماء المراجع والمؤلفين ، فأنى ذكرت كل اسم منها فى ثنايا البحث كلما جاءت المناسبة للاستشهاد أو المقارنة أو المناقشة . ولكننى أذكر بصفة خاصة أننى أفدت كثيرا من حولية « أحمد شفيق باشا » الأخيرة فى الرجوع إلى الوثائق وأقوال الصحف العربية والإنجليزية ، كما اعتمدت على جريدة « الأهرام » وعلى جريدة « روز اليوسف » اليومية وغيرهما من الصحف . وقد حرصت على أن أورد تعليقات الصحف فى حينها ، وأقوال الساسة ونصوص التصريحات ، حتى يكون التاريخ حيا ، وأنقل القارئ إلى الجو الطبعم والظروف التى جرت فيها الأحداث . فكلما كثرت التفاصيل كانت الصورة التاريخية أكثر وضوحا ، وتكاد الحقائق أن تنبض بالحياة .

— ٧ —

فهذا هو المنهج الذى اتبعته فى البحث ، وهذه صورة أو حقيقة تاريخ مصر فى تلك الحقبة التى جعلتها موضوع هذا الكتاب : (١٩٢٨ - ١٩٣٧) وهى حقبة أو مرحلة هامة من حياة الوطن ، وهى توضح ما تلاها من مراحل . فأشخاص الساسة الذين اشتركوا فى أحداث تلك الفترة ، أو قاموا بالأدوار الرئيسية فيها — هم أنفسهم الأشخاص الذين اشتركوا أو

قاموا بالأدوار الرئيسية في السنوات التي سبقتها وتلك التي لحقتها .
 فاقدم الآن هذا التاريخ الذي أسميته : (الدستور والاستقلال ، والشورى
 الوطنية سنة ١٩٣٥) - الى أبناء الوطن جميعا الذين يريدون أن يقفوا على
 الحقائق في تاريخ بلادهم ، والى جيل الشباب خاصة الذين يتوقون لمعرفة
 هذا التاريخ ، والى أبناء العروبة جميعا الذين يهمهم تاريخ مصر ، لأن مصر
 جزء من الأمة العربية أو هى قلبها الكبير النابض .

وأرجو أن يكون الله قد وفقنى لتحقيق ما قصدت اليه من تأليف هذا
 الكتاب : من القيام بالواجب العلمى والوطنى ، ونشر الثقافة ، وخدمة
 للحقيقة والتاريخ ، وأسأل الله أن يوفقنا جميعا لأداء ما يجب علينا نحو
 الوطن الذى ترتبط به أرواحنا وتتوقف عليه مصائرنا ، وهو الوطن الذى
 تخفق قلوبنا بحبه ، ونبدل طاقاتنا للعمل من أجل رفعة شأنه ، وبلوغه
 غايات القىة والمجد والسعادة ، حتى يحيا عزيزا كريما بين الأمم ، ويقوم
 بدوره فى نشر رسالة الحضارة وتحقيق المثل الانسانية العليا . والله
 سبحانه هو الموفق .

محمد ضياء الدين الرئيس
استاذ التاريخ بجامعة القاهرة

القاهرة : ١٣٩٥ هـ
 ١٩٧٥ م



الفصل الأول

وزارة الوفد

مصطفى النحاس باشا

افتتحت السنة فاتحة سعيدة : أى سنة ١٩٣٠
وعم شعور الابتهاج انحاء البلاد .

ففى أول يناير من تلك السنة صدر المرسوم الملكى الى صاحب الدولة
« مصطفى النحاس » باشا رئيس الوفد المصرى بتأليف الوزارة الجديدة :
وزارة « الوفد » الذى فاز فى الانتخابات فوزا كبيرا .

فقد أجريت الانتخابات فى يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، وتمت يوم
٢٩ منه ، وكانت النتيجة أن فاز الوفد بـ ٢١٢ مقعدا فى مجلس النواب من
٢٣٥ - فى حين حصل الحزب الوطنى على خمسة مقاعد ، وحزب الاتحاد
على ٣ ، والباقيون مستقلون . ولم يدخل حزب « الأحرار الدستوريين »

الانتخابات ، اذ كانوا يعلمون أن لا أمل لهم فيها ، حيث كان الشعب غاضبا عليهم لأنهم اعتدوا على الدستور من قبل .

وكان الملك في ذلك الوقت الذى وقع على المرسوم هو الملك « أحمد فؤاد » .

وحزب الوفد كان هو الحزب الكبير الذى يمثل الشعب أو غالبية العظمى ، فهو الحزب الذى نشأ فى ثورة سنة ١٩١٩ ، ونما معها وظل حاملا لواءها متمسكا بمبادئها . ورئيسه اذ ذاك « مصطفى النحاس » الذى خلف « سعد زغلول » عند وفاته فى عام ١٩٢٧ .

مصطفى النحاس

« مصطفى النحاس » كان من رجال الحركة الوطنية منذ سنة ١٩١٨ . فقد اختاره « سعد زغلول » عضواً في « الوفد المصري » الأول الذي تألف عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى (في نوفمبر سنة ١٩١٨) ليمثل - أى الوفد - البلاد ويسعى الى استقلالها التام ما وجد للسعى سبيلاً . وظل عضواً في الوفد ملازماً لسعد مخلصاً له حين انشق عنه فريق من أعضاء الوفد في عام ١٩٢١ . وكان معروفًا بالحماس للقضية الوطنية ، وقبل اختياره في الوفد كان من انصار الحزب الوطنى وهو في وظيفة القضاء . ونفى مع « سعد » الى جزيرة « سيشل » في ديسمبر سنة ١٩٢١ . ثم أطلق سراحه وعاد الى الوطن في سنة ١٩٢٣ . ثم اختاره « سعد » وزيراً للمواصلات في وزارته التي ألفها في يناير سنة ١٩٢٤ - وهي أول وزارة دستورية في مصر بعد صدور الدستور ، وكانت هذه هي الوزارة الأولى للوفد ، وسميت « وزارة الشعب » لأنها قامت بإرادة الشعب التي أظهرها في الانتخابات التي أجريت في ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ . ثم انتخب « النحاس » وكيلاً لمجلس النواب في عام ١٩٢٦ في أثناء رئاسة « سعد » للمجلس ، ثم رئيساً للمجلس بعد وفاة سعد في عام ١٩٢٧ .

ثم صار رئيساً للوزراء - لأول مرة - في ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ ، باعتباره رئيس « الوفد المصري » الذي يحرز الأغلبية في مجلس النواب . وكانت هذه الوزارة ائتلافية : مؤلفة من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين وهو الائتلاف الذي بدأ في يناير سنة ١٩٢٦ .

وهذه وزارة النحاس باشا الأولى . لكن هذه الوزارة لم تعيش طويلاً ، فتدناوها الإنجليز ، ولاحقها المندوب السامي البريطاني : « اللورد لويد » الرجل الاستعماري المتفطرس - بالانذارات ، لأن الوفد كان رفض مشروع

المعاهدة الذى قدمته انجلترا على يد « ثروت باشا » الذى كان رئيسا للوزارة قبل هذه الوزارة .

ثم دبرت مؤامرة بين دار المندوب السامى والملك والاحرار الدستوريين - وعلى رأسهم محمد محمود باشا - لاجراج الوفد من الحكم لصلابته فى التمسك بالمطالب الوطنية ، واحلال وزارة من حزبى الاحرار الدستوريين والاتحاد (حزب القصر) - وهم اقلية - محل الوفد . فبدأ تنفيذ المؤامرة باستقالة « محمد محمود » من الوزارة الائتلافية ، وتبعه وزراء آخرون ، وبعد بضعة أيام اقال الملك فؤاد « النحاس باشا » والوزارة بحجة تصدع الائتلاف - وذلك على الرغم من أن الوزارة كانت مؤيدة من الأغلبية فى البرلمان . وكان نص خطابه الى رئيس الوزراء كما يلى :

« عزى مصطفى النحاس باشا »

« لما كان الائتلاف الذى قامت على اساسه الوزارة قد اصيب بصدع شديد ، فقد راينا اقالة دولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما اديتم من عمل فى خدمة البلاد » .

٧ محرم سنة ١٣٤٧ - ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨

تعطيل الدستور

وهكذا لم تمكث هذه الوزارة الائتلافية أكثر من ثلاثة أشهر . وفى نفس يوم الاقالة عهد الملك الى « محمد محمود باشا » بتأليف الوزارة - مما دل على أن المؤامرة مدبرة من قبل - وكانت غاية آمال هذا الرجل أن يصل الى الحكم والى منصب رئيس الوزراء . فألف وزارته فى ٢٧ يونية سنة ١٩٢٨ وسط دهشة الشعب وتوقعه نتائج سيئة .

ولم تلبث هذه النتائج أن وقعت . ففى اليوم التالى (٢٨ يونية) صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر .

وقبل أن ينتهى الشهر استصدرت الوزارة امرا ملكيا (بتاريخ ١٩ يولية ١٩٢٨) بحل مجلسى النواب والشيوخ ، وتأجيل انتخاب أعضاء المجلسين (أى تعطيل الحياة النيابية) مدة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد .

وكان ههنا مخالفا لنصوص الدستور واعتداء عليه . وهكذا عطل البرلمان والدستور لأجل غير مسمى ، حيث كان الأمر مبيتا على تجديد تلك المدة بعد ذلك . وهذا الاعتداء على النظام الدستورى للبلاد ، الذى كسبته

الامة من جهادها ونضحيات ابنائها في ثورة ١٩١٩ - هذا الاعتداء قد نم على يد « الأحرار الدستوريين » وزعيمهم « محمد محمود » . ومن الغريب ان سموا انفسهم احرارا ودستوريين ، مع أنهم كانوا دائمي الاعتداء على الدستور ، وكانوا في ذلك منفذين لرغبات الانجليز والملك . وكان شريكا في هذا الاعتداء الأستاذ « احمد لطفى السيد » الذي كان منتميا الى هذا الحزب . ومن أعضاء هذه الوزارة التي نفذت تلك الجناية على نظام البلاد ، وهو الذي طالما كتب من قبل عن الدستور والديمقراطية ، ونادى بهما !

محمد محمود

من هو « محمد محمود » الذي قام بهذا الدور
وما هذا الحزب ؟

كان ابن أحد أثرياء الصعيد في محافظة « اسيوط »
فهو ابن « محمود باشا سليمان » الذي كان من
مؤسسي حزب الأمة في أيام اللورد « كرومر » ثم صار



• محمد محمود باشا • مع الوفد في بدء ثورة ١٩١٩ .

وقد تعلم محمد محمود في أكسفورد ، وبعد عودته الى مصر عين مديراً
لأحد الأقاليم ، ثم عزل من وظيفته . واشترك مع « سعد زغلول » في بداية
الحركة الوطنية فكان عضواً في الوفد الأول الذي تألف سنة ١٩١٨ ونفى مع
سعد الى جزيرة « مالطة » وذهب مع الوفد الى أوروبا ، ثم بعثه الوفد
الى أمريكا ليقوم بالدعاية للقضية المصرية فلقى نجاحاً في مهمته .

ثم كان مع المنشقين الذين خرجوا على سعد وانفصلوا عن الوفد في عام
١٩٢١ ، وصار خصماً للوفد منذ ذلك الوقت . واشترك في تأسيس حزب
الأحرار الدستوريين الذي تكون لمناهضة الوفد . وبين سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٨
كان وزيراً في وزارات الائتلاف .

كان « محمد محمود » شديد الاعتداد بنفسه واسرته ، ذا نزعة
ارستقراطية ، يطمح الى الحكم والوصول الى منصب رئاسة الوزراء ، وكان
على صلة بالانجليز . فادى به هذا الطموح وعداؤه للوفد والمصلحة الحزبية -
الى أن يقبل تولى منصب رئيس الوزراء عن طريق التفاهم مع دار المندوب
السنامي البريطاني والقصر ، وما دام الدستور والانتخاب لا يوصله وحزبه
الى الحكم فليعطل هذا الدستور ، وحيث انه يقنع نفسه او يخدعها بأن
الشعب لا يعرف مصلحته ولا يحسن اختيار حكامه - وهو يرى انه أقدر
من غيره على الإصلاح والحكم حسب تصوره - فلا بأس أن يحكم البلد حكماً
دكتاتورياً ولو على غير إرادة الشعب . وهكذا سولت له نفسه ، كما كانت
تسول لعدد من الساسة المصريين من أحزاب الأقليات الذين تعاقبوا على
الحكم في ذلك الزمن ، وكانوا يصلون اليه عن طريق التآمر والاعتماد على
الانجليز أو القصر أو هما معا ، واضروا بالبلد ضراً كبيراً ، واعتدوا على
الحياة الدستورية مرة بعد الأخرى .

حزب الدستوريين

**والحزب الذى اسمى نفسه : حزب « الاحرار
الدستوريين » تألف فى الاصل من اعضاء الوفد الاول
الذين خرجوا على سعد وانفصلوا أو فصلوا من الوفد
فى سنة ١٩٢١ .**

وذلك بسبب الخلاف على مشروع « ملتر » الذى انتهت اليه المفاوضات الاولى : حيث رأى سعد انه « حماية مقنعة » فرفضه ، وراوا هم انه ينبغي قبوله وارادوا ان يتفاهموا مع الانجليز ، فاتفقوا معهم على تصريح ٢٨ فبراير المعروف سنة ١٩٢٢ ، الذى اعطى لمصر استقلالاً صورياً خاضعاً لقوة الاحتلال .

وعلى اساس هذا التصريح كونوا حزبه في اكتوبر سنة ١٩٢٢ مكونا منهم ومن الساسة الذين كانوا يتظاهرون بأنهم اصدقاء الوفد وبعض كبار الملاك - وذلك ليعارضوا الوفد الذى يرأسه سعد زغلول والذى كان يطالب بالاستقلال التام والذى كانت تؤيده الأغلبية العظمى للشعب ، فكان الشعب ساخطاً على هذا الحزب . ولما أجريت الانتخابات سنة ١٩٢٤ منى هذا الحزب بهزيمة شنيعة : فلم ينل أكثر من ستة مقاعد من ٢١٤ - على حين فاز الوفد بـ ١٩٥ مقعداً في مجلس النواب . فصار هذا الحزب حزب اقلية . وكانوا على اتصال بالانجليز يؤيدهم اللورد « اللبى » المندوب السامى البريطانى ، ثم اللورد « لويد » من بعده .

ولا نقول مع ذلك انهم كانوا غير وطنيين ، ولكنهم كانوا يعتقدون انهم يخدمون بلدهم عن هذا الطريق ، ويتخذون سياسة الاعتدال ويكتفون ببعض الاستقلال . اذ كانوا في الوقت ذاته حريصين على الوصول الى المناصب وتحقيق مصالحهم وغير مستعدين للنضال وتحمل التضحيات . ولذا كان الشعب يتهمهم ولا يضع ثقته الا في الوفد الذى يجاهد ويتمسك بحقوق البلاد كاملة غير منقوصة . وقد اخنار المنشقون « عدلى يكن باشا » زعيما لهم ورئيسا لحزبهم ، وكان « عدلى يكن » من الطبقة الارستقراطية ذات الاصل التركى واسرته لها قرابة مع الملك . ثم استقال « عدلى » بعد ذلك بعد ان منى الحزب بتلك الهزيمة النكراء في الانتخابات ، واخذ يجنح الى الهدوء والبعد عن الحزبية . فاختاروا من بعده « عبد العزيز فهمى باشا » ، ثم استعفى هذا أيضا في عهد الائتلاف ، وبقي المنصب شاغرا حتى اختير « محمد محمود باشا » رئيسا للحزب بعد ان صار رئيسا للوزراء .

فهذا هو محمد محمود وحزب الدستوريين الذين تولوا الحكم على انقاض الدستور عن طريق الاتفاق او التآمر مع الانجليز والملك ، فعمدوا

الى هدم الائتلاف الذي كان نعمة وخيرا للأمة ، والذي تحققت فيه الوحدة وتم كثير من الاصلاح . ففى سبيل الوصول الى الحكم ورئاسة الوزارة ضحى بهذا كله ، وقبل محمد محمود وحزبه ولطفى السيد أن يقتربوا جنابة الاعتداء على الدستور وتعطيل الحياة النيابية ، وحكم البلد حكما استبداديا بالاجراءات الاستثنائية وتقييد الحرية وبالاخص مصادرة الصحف واحدة تلو الأخرى .

ويقول الأستاذ « محمد زكى عبد القادر » فى تعليقه على هذا الانقلاب الذى قام به محمد محمود وحزبه : « ومهما نحاول ، فاننا لانستطيع أن نجد له عذرا يبرر العمل الذى اقدم عليه . . واو كان مع محمد محمود اغلبية الشعب لكان من حقه ان يفعل ، ولكنه يعرف جيدا ان هذه الاغلبية ليست معه ، ويعرف اكثر من ذلك أنها مع غيره . ويعرف اخيرا انه يتولى الحكم بأمر وتأيد واحد من اثنين ، او الاثنين معا : الاحتلال او السراى . . ولو ترك الأمر للسراى تماما لاختارت للوزارة شخصا آخر غير محمد محمود ، ولذلك نعتقد ان اختياله لم يكن الا بتوجيه من دار المندوب السامى البريطانى . وهذا ما يزيد فى بعد التصرف عن كل مقتضيات الادراك السليم لمستقبل الوطن . ومستقبل الكفاح الشعبى من اجل اعلاء ارادته فى الداخل وتحقيق استقلاله فى الخارج . ومهما يكن من أمر فقد وقعت الكارثة ، وانزلق الاحرار الدستوريون الى منحدر شديد الخطورة ! » .

وكان هذا هو الاعتداء الثانى على الدستور الذى نفذته الاحرار الدستوريون ، بعد اعتدائهم الاول الذى اقترفوه فى سنة ١٩٢٤ عقب حادث مقتل السردار والذى استمر طوال سنة ١٩٢٥ .

وفى ذلك يقول الأستاذ الرافعى : « وهكذا عاد حزب الاحرار الدستوريين الى خطتهم الأساسية فى الاعتداء على الدستور للوصول الى كراسى الوزارة . وكان اعتدائهم الاول فى اواخر سنة ١٩٢٤ . . ومما يؤسف له أن يشترك فى هذا الانقلاب من كانوا ينادون بالديمقراطية ويتغنون بالدستور والحرية ، وقد برهنت أفعالهم على نقيض اقوالهم ، ودلت الحوادث على أنهم لم يكونوا جادين فى الدعوة الى هذه المعانى السامية ، وانها قد تضاءلت فى سبيل الوصول الى المناصب وتحقيق الاطماع الشخصية .

وبعد ان أشار الى تصريح وزير الخارجية البريطانى قال :

« فهذا التصريح يكشف الستار عن المؤامرة التى دبرت ضد الدستور وأن طرفيها جانب مصرى وجانب بريطانى مع اختلاف المقصد والغاية ، فالغرض الذى كان يرمى اليه الجانب البريطانى انفاذ وعيده بحرمان الأمة دستورها اذا لم تقبل المعاهدة ، وغرض الجانب المصرى هو اهدار حقوق الأمة الوصول الى مناصب الحكم » .

احتجاج الأمة

أدت تلك التطورات التي ذكرناها : من اقالة الوزارة المتمتعة بثقة الشعب ، ومجيء وزارة محمد محمود على هذا النحو ، وما قامت به من جنابة الاعتداء على دستور البلاد ، ووضوح المؤامرة وراء هذا كله - أدى كل هذا الى غضب الأمة ، فقابلت هذه الإجراءات بالسخط والاستنكار ، وتوالت الاحتجاجات من الوفد والهيئات الأخرى .

ونورد مثلاً لذلك ما جاء في البيان الذي أصدره « الوفد المصري » الى الأمة في يوم ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٨ بتوقيع رئيسه « مصطفى النحاس » .
فقد جاء في مطلع هذا البيان ما يلي :

« ايها المصريون : لقد برح الخفاء وتمزق ثوب الرياء ، فسلطت عليكم وزارة محمد باشا محمود أقصى عدوانها ، وأجمرت في حق الوطن بما لم يجرؤ عليه مصرى من قبلها ، محاولة أن تحطم في لحظة ما شيدته الأمة من سنوات جهادها ومتصل عملها ، فجاءت على يدها الكارثة الكبرى . ولم تكن في البلاد ثورة طائفة ولا نكبة جائحة ، كلا . بل هي ثورة منهم على الدستور وعلى الحرية ، وعلى النظام وعلى الأمة ، بل على الإنسانية في عصر أصبحت فيه الحرية من مقومات الحياة وأسبابها الأولى .. الخ » .

وحقا ، كان غضب الأمة شديداً على هذه الإجراءات وهذه الوزارة ، فعاشت بين نقمة الشعب - الا الأقلية من أتباعها ومن المنتفعين ذوى المآرب . وقاومتها الأمة بكل ما كان في وسعها ، وشنت الصحافة عليها هجوماً قويا ، فكانت تعتمد الى مصادرتها أو تعطيلها . لكن الصحافة واصلت رسالتها .

وقد ظلت هذه الوزارة ما بقى الانجليز يسندونها . ثم بعد عام تغيرت الأحوال ، اذ هزم حزب « المحافظين » في بريطانيا في الانتخابات - وكان هو الذى يسند هذه الوزارة - وجاء حزب « العمال » الى الحكم - وذلك في اوائل يونيه سنة ١٩٢٩ ، فاتبع سياسة جديدة .

كان وزير الخارجية في وزارة « العمال » الجديدة المستر « آرثر هندرسون » - وكان رجلاً يميل الى السلام مؤمناً بمبادئ « عصبة الأمم » ، ولا يوافق على سياسة المحافظين الاستعمارية المتشددة - ولا سيما ما يقوم

به في مصر اللورد «لويدي» المتطرف في استعماريتها ، وأراد الوزير الجديد ان يسجل نجاحا بانهاء المشكلة المعلقة بين بلاده ومصر . فبدأ بإقالة «اللورد لويدي» المندوب السامي البريطاني الذي كان يمثل حكومة المحافظين . وهذا الرجل كان هو الذي دبر الانقلاب ضد وزارة الائتلاف وأمر بتعطيل الحياة النيابية في مصر . فأقيل «اللورد» في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٩ . وكان هذا نذيرا يسقط وزارة «محمد محمود» لتخلي الانجليز عنها .

مشروع معاهدة

وأعد مستر «هنريسون» مشروع معاهدة ، وقدمه إلى محمد محمود الذي كان في زيارة لانجلترا في صيف سنة ١٩٢٩ . فسلم اليه في ٣ اغسطس سنة ١٩٢٩ . وكان هذا المشروع احسن من جميع المشاريع التي قدمت الى مصر قبل ذلك . لكن وزير الخارجية البريطاني اشترط عرض مشروع المعاهدة هذا على الشعب والبرلمان في مصر .

فلما نشر المشروع في مصر اشترط الوفد ان تكون مناقشته تحت قبة البرلمان الذي تنتخبه الأمة المصرية انتخابا حرا مباشرا ، واشترط أن تشرف على الانتخابات وزارة محايدة ، لتأني وزارة دستورية تمثل الشعب وتستند الى البرلمان فتتولى هي المفاوضات لعقد المعاهدة ، ثم تعرضها على البرلمان للموافقة عليها . فأقر الانجليز هذه الشروط . وعلى ذلك لم يكن هناك بد من أن يقدم «محمد محمود» استقالته ويذهب ، فسقطت وزارته في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وسط اغتباط الشعب وارتياحه لزوال هذه الوزارة البغيضة التي عطلت الدستور وقيدت الحريات وحكمت حكما دكتاتوريا متجذرة الارادة الشعبية ، وكان رئيسها يقول انه يحكم البلاد «بيد حديدية» .



وزارة انتقال

• عدلى يكن باشا •

وفي اليوم التالي عهد الملك الى « عدلى باشا » بتأليف الوزارة ، فالفها في ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، وأعلن أن مهمته الأساسية إعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات - كما جاء في كتابه بقبول الوزارة اذ قال : « وستكون الغاية التي ترسمها الوزارة إعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات لمجلس النواب ، خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع ، بحيث تنقل صورة صادقة من ارادة البلاد ، لكي يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت في مصيرها » .

فكانت هذه الوزارة اذن وزارة انتقال من حكم الانقلاب الدكتاتوري الى الحكم الدستوري . وأدت الوزارة مهمتها خير أداء . ففي ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ استصدرت أمرا ملكيا بانفاذ احكام الدستور والعمل بالمواد المعطلة ، وباجراء الانتخاب لمجلس النواب ودعوة مجلس النواب الذي ينتجه هذا الانتخاب الى الاجتماع في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ ، وأيضا دعوة مجلس الشيوخ الذي كان موجودا قبل الانقلاب .

ثم صدر مرسوم بتحديد يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ موعدا للانتخاب ، ويوم ٢٩ منه لإعادة ، وبدعوة البرلمان الى الاجتماع في يوم السبت ١١ يناير سنة ١٩٣٠ .

ولما اتمت الوزارة مهمتها وأعلنت نتائج الانتخابات ، قدمت استقالتها مشكورة من الشعب - وذلك في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ . وكان ما أدته عملا طيبا أراد « عدلى باشا » أن يختم به حياته السياسية .

وزارة الوفد

ولما كانت التقاليد الدستورية تقضى بأن زعيم الأغلبية في مجلس النواب هو الذى يدعى لتشكيل الوزارة ، فإن الملك « فؤاد » دعا « مصطفى النحاس باشا » رئيس الوفد وزعيم الأغلبية ، كما أظهرت ذلك الانتخابات - الى تشكيل الوزارة ، فألفها ، وصدر بذلك المرسوم الملكى فى أول يناير سنة ١٩٣٠ - كما ذكرنا فى أول الفصل .

وكما قلنا من قبل كانت هذه فاتحة سعيدة لتلك السنة ، وعم شعور الابتهاج أنحاء البلاد ، اذ زال عهد الدكتاتورية البغيض ، وتولت وزارة الوفد الحكم . وكان الشعب يشعر عادة بالأمان والاطمئنان فى عهد وزارات الوفد ، لأنها كانت تحكم بالدستور وبالقانون وتطلق الحريات ، فقد كان حكمها هو الطبيعى المعبر عن الإرادة الشعبية الممثل للديمقراطية ، فلا تحتاج الى العسف والمصادرة كما تفعل حكومات الأقلية التى تعلى الحكم رغم إرادة الشعب . وقد علق الشعب على هذه الوزارة الجديدة آمالا كبيرة . وخرجت المظاهرات وقدمت الوفود للتهنئة بعودة الوفد الى الحكم واستئناف الحياة الدستورية .

صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة وهذا نصه :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا :

« لا عهدناه فيكم من الاخلاص والولاء وحسن الروية - قد اقتضت ارادتنا اسناد رياسة مجلس وزرائنا اليكم . واصدركم امرنا لدولتكم للأخذ فى تأليف الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به . الخ » .

صدر بمرأى القبة فى غزة شعبان سنة ١٣٨٤ هـ

أول يناير سنة ١٩٣٠

ولا يسع المرء الا أن يقارن بين هذا وبين كتاب الملك نفسه له بالاقالة قبل عام ونصف (فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨) فيرى أن هذا كان نصرا كبيرا للأمة ، اذ استطاعت بفضل صمودها ومقاومتها - بالإضافة الى عوامل أخرى - أن تعيد النحاس رئيس الوفد ، الذى يعاديه الملك ويحاول القضاء عليه - الى الحكم مرة أخرى . وهذه كانت وزارة مصطفى النحاس الثانية .

وبلاحظ أن الملك نسب اسناد الوزارة لرئيس الوفد - نسب هذا الى ارادته هو فقال : « قد اقتضت ارادتنا » ، مع أن الحقيقة أن اسناد الوزارة يرجع الى ارادة الشعب التي عبر عنها بكل جلاء ووضوح في الانتخابات العامة التي أجريت في ديسمبر سنة ١٩٢٩ . ولذلك فإن النحاس - متشبها بما فعله سعد زغلول من قبل في مناسبة مماثلة - حرص على أن يسجل الحقيقة ، وهي أن وزارة الوفد ترتقى الحكم مستندة الى ثقة الشعب ونتيجة ارادته الحرة التي عبر عنها في الانتخابات ، فقال في جوابه للملك :

« واني يا مولاي لا تقبل تلك المسؤولية الخطيرة معتمدا على الله تعالى معتصدا بسامي رعائيتكم ، مستندا الى ثقة الأمة التي لا تفتأ تسديها للوفد المصري الذي أشرف برياسته . »

« فقد تفضلت جلالتم فاصدرت امرها الكريم الى الوزارة السابقة فباشرت الانتخابات العامة طبقا لاحكام الدستور ، في جو من الحرية والحياد التام ، واسفرت الانتخابات عن صورة صحيحة لارادة البلاد في التعلق بحياتها النيابية والاستتمسك بدستورها وحرياتها في ظل عرشكم المفدى » .

ثم بين رئيس الوزراء برنامج وزارته في الجواب نفسه فقال :

« وستتقدم الوزارة ببرنامجها الى البرلمان جاعلة من افراضها الاولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه واحكامه ، والسير بالبلاد في طريق الاصلاح من جميع نواحيه ، والسعى الى تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا والوصول الى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا العظمى ، وتوثيق عرى المودة بيننا وبين الدول الأجنبية » .

والفت الوزارة على النحو التالي - كما جاء في المرسوم :

مصطفى النحاس باشا - رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية ، وحسن حسيب باشا وزيرا للحرية والبحرية ، وواصف بطرس غالى باشا وزيرا للخارجية ، ومحمد نجيب الفرابلى باشا للحقانية ، وعثمان محرم باشا الأشغال العمومية ، ومحمد صفوت باشا للزراعة ، ومكرم عبيد أفندى لمواصلات ، ومحمد بهى الدين بركات للمعارف ، ومحمود بسيونى أفندى لأوقاف .

صدر بسرأى القبة في غرة شعبان ١٣٤٨ - اول يناير ١٩٣٠ .

كان جميع أعضاء هذه الوزارة وفديين وممن اشتركوا في الحركة الوطنية .

« باشا » و « بك »

وهنا ملحوظة لابد أن تذكر للجيل الحاضر من المصريين الذين لم يشهدوا عصر هذه الألقاب . وهى أنه يجب أن لا يظن أن هذه الألقاب : « باشا » و « بك » تعنى أن حاملها من طبقة خاصة متميزة عن الشعب فوقه أو بعيدة عنه ، فهذا كان في عهد الأتراك والانجليز . أما بعد ثورة سنة ١٩١٩ فهذه الألقاب صارت تعنى في الغالب أنها القاب شرف تدل على أن صاحبها بلغ مرتبة عالية في المجتمع ، والا فان معظم الوزراء ورجال السياسة بعد ثورة سنة ١٩١٩ كانوا من صميم أبناء الشعب : أبناء موظفين أو فلاحين أو تجار ، فهم من الطبقة المتوسطة وبعضهم من أصل فقير ، وكانوا جميعا « أفندية » ، ثم نالوا هذه الألقاب بعد أن تولوا الوظائف العالية أو الوزارة عن طريق السياسة أو الإدارة .

غير أن هذه الألقاب ، بما كانت تقترب به من ملابس الننى والثراء والجاه في الماضى - كانت أيضا تؤدي إلى تغيير نفسية صاحبها . فهؤلاء الأفندية : من محامين وقضاة وموظفين ومعلمين ، حينما خلعت عليهم هذه الألقاب - كان شعورهم يتغير ، ويدعوهم هذا إلى أن يحيطوا أنفسهم بجو الثراء والعظمة ، وأن يحصلوا على الأموال الطائلة ، فكانت هذه الألقاب في الحقيقة عوامل افساد في المجتمع : لهؤلاء الأشخاص ، وللناس الذين كانوا يشعرون أنهم أدنى من أصحاب هذه الألقاب والمكانة ، فيدفعهم هذا إلى التملق والضعف والشعور بالتبعية . ولذا فان الغاء هذه الألقاب أولى ، ليشعر الجميع أنهم مصريون مواطنون متساوون في الحقوق . أما التفاوت في الشرف فتظهره الأعمال وتدل عليه المكانة التى يلبها صاحبها في المجتمع . ويمكن أن يكون هناك تكريم للعاملين الممتازين من غير هذه الألقاب .

كان عدد أعضاء هذه الوزارة عشرة . وهكذا كان العدد حول هذا الرقم في ذلك الوقت . أما اليوم فقد زاد إلى الضعف أو الضعفين .

والوزراء الذين ذكرنا أسماءهم كان ثمانية منهم من رجال المحاماة أو القضاء ، ومن بينهم رئيس الوزراء ، وواحد من رجال الإدارة ، وواحد من رجال التعليم . وبعضهم - كما يلاحظ - كان لا يزال « أفنديا » ثم نال لقب « الباشوية » فيما بعد كما حدث لسواه .

اجتماع البرلمان

بعد تأليف الوزارة بقى افتتاح البرلمان . وكان قد تقرر فى المرسوم الذى صدر فى عهد الوزارة السابقة أن يكون موعد افتتاح البرلمان فى يوم السبت الموافق ١١ يناير سنة ١٩٣٠ .

ففى ذلك اليوم افتتح البرلمان بالاحتفال والرسوم المتبعة . وكان هذا هو البرلمان الرابع منذ بدء النظام الدستورى فى مصر فى عام ١٩٢٤ .

والقى « مصطفى النحاس باشا » خطبة العرش على الشيوخ والنواب الذين اجتمعوا فى هيئة مؤتمر فى حضرة الملك .

وقد أكد رئيس الوزراء فى هذه الخطبة على مسالتين هامتين ، سبق أن ذكرهما فى برنامج وزارته : الأولى مسألة داخلية ، وهى وضع الضمانات الكفيلة بحماية الدستور ، والثانية خارجية ، وهى الدخول فى مفاوضات لعقد اتفاق شريف بين بريطانيا ومصر ، على أساس مشروع المعاهدة المقترح .

وبالنسبة للأولى ، جاء فى الخطاب ما يأتى :

« وان من أحب امانينا أن تظل البلاد متمتعة بنعمة الدستور ، معترزة بما كفله لها من حقوق وحريات ، وأن يظل الدستور نفسه منيع الجانب مصون الاحكام ، وأن يحاط بسياس من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا . وستعرض الحكومة على حضراتكم مشروعات قوانين لتحقيق ذلك الغرض السامى » .

وبالنسبة للثانية ، جاء فى الخطاب :

« انه لمن دواعى اغتباطى أن يؤذن هذا الدور بعهد جديد من التفاهم الودى والصداقة المثمرة بين بريطانيا العظمى ومصر . فلقد أعربت الحكومة البريطانية عن رغبة صادقة فى عقد اتفاق ودى بين البلدين . وتحقيقا لهذا الغرض قدم جناب وزير الخارجية البريطانية الى الحكومة المصرية مقترحات املتها عليه روح المودة والوفاق . ويسر حكومتى أن تعرض هذه المقترحات على حضراتكم . وهى تأمل أن تسير بالمفاوضات فيها مع الحكومة البريطانية مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول الى اتفاق شريف وطيد بين البلدين . ومتى تم الاتفاق فستعرضه حكومتى على البرلمان للتصديق عليه ، وعندئذ تعمل على تنفيذه بنفس الروح الطيبة التى باشرت بها عقده » .

وقبل ذلك جاء في الخطاب الموجه الى اعضاء البرلمان ، ايضا :

« وانى لكبير الثقة فى ان تسيروا بالبلاد فى طريق الحرية والاصلاح الذى انتهجه البرلمان من قبل ، وان توفق الامة بفضل جهودكم الى تحقيق ماتسعى اليه من الاستقلال الصحيح ، والحرية الكاملة — سواء اكان ذلك فى الداخل ام فى الخارج . وبهذا تهبىء لنفسها بين الامم مكانا عزيزا يليق بتالد مجدها وكبير مطمحها » .

فهاتان كانتا هما المسالتين الرئيسيتين اللتين كان على هذه الوزارة ان تعالجهما : حماية الدستور ، والتوصل الى عقد معاهدة تحقق الاستقلال الصحيح . اما باقى خطاب العرش فكان يتعلق بمشروعات التعمير والاصلاح فى الداخل ، وتحسين الأحوال الاقتصادية . وقد احتوى على عديد من المشروعات .

حماية الدستور ، ومسألة المعاهدة

كان يجب على الوزارة ان تبادر الى انجاز هاتين المسالتين الكبيرتين : فمسألة المعاهدة كانت ضرورية ومهمة جدا لكى تنتهى المشكلة بين مصر وبريطانيا وتحصل مصر على الاستقلال فتستطيع ان تتفرغ لاصلاح شئونها الداخلية ، ويمتنع التدخل الاجنبى فى حياتها . والظرف كان ملائما كل الملاءمة للوصول الى عقد معاهدة ترضى مطالب البلاد او معظمها ، لأن الحكومة البريطانية هى التى تقدمت هذه المرة بمشروع المعاهدة ، أى انها كانت تريد انهاء المشكلة على نحو ودى ، وكان هذا على غير ما كان يحدث من قبل وهو ان مصر هى التى تطلب فتح باب المفاوضات .

وبالنسبة للمسألة الاخرى وهى تأمين الدستور — كان ينبغي ان تبدأ الوزارة على الفور بوضع التشريعات اللازمة لحمايته ، وذلك باصدار قانون محاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور . وكان هذا خير وقت لاصدار هذه التريعات ، لأن التجربة القاسية التى مرت بها الامة منذ وقت قريب كانت ذكرها لا تزال حاضرة فى الأذهان ، وكذلك كانت الامة تذكر ايضا التجربة المرة الاخرى التى حدثت فى عام ١٩٢٥ ، وهما التجريبتان اللتان حدث فيهما تعطيل الحياة النيابية ، وساد الحكم المطلق أو الدكتاتورية . وكان هذا واجبا ايضا حتى يضمن العهد الجديد استمراره ، ولا يقع فى المستقبل انقلاب آخر كما حدث فى الماضى أو أشد نكرا .

وكان ينبغي ان يبدأ بمسألة تأمين الدستور والوزارة ما زالت قوية ،
والانجليز يريدون بقاءها لعقد المعاهدة ، والتأييد الشعبي لا يزال جارفا .
لكن الذى حدث ان الوزارة تركت هذه المسألة الى ما بعد الانتهاء من
المفاوضات ، فلم تقدم مشروع المرسوم بقانون محاكمة الوزراء الى السراى
الا بعد خمسة اشهر من قيامها ، وبعد ان انتهت المفاوضات بالفشل فأصبح
مركزها حرجا ، اذ صار الانجليز يريدون الانتقام منها ومن العهد كله ،
والملك كان على اتم الاستعداد لتوجيه الضربة للعهد حينما يوحى اليه الانجليز
بذلك . ولذلك فان المرسوم لم يصدر ابدا - كما سنرى فيما بعد .

وبالنسبة للمفاوضات ، فان الذى حدث ان الحكومة تقدمت الى البرلمان
فى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ - أى بعد شهر من تأليفها - بطلب تفويضها
لكى تفاوض الحكومة البريطانية فى مقترحات اغسطس سنة ١٩٢٩ (مشروع
معاهدة هندرسون) ، وقال رئيس الحكومة عند تقديم الطلب : « والحكومة
يهمها ان ينظر المجلس بوجه الاستعجال فى امر هذا التفويض المطلوب ، لكى
تتمكن من الرد على الحكومة البريطانية ومن الاتصال بها للاتفاق معها على
موعد قريب للمفاوضة . والامل قوى فى الله تعالى ان تسفر هذه المفاوضات
عن الاتفاق المنشود الذى تكون فيه المصلحة والخير للبلدين . وبعد ذلك
تعرضه الحكومة على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه . ومتى صدق عليه
تقوم الحكومة بتنفيذه بكل امانة واخلاص » .

وفى جلسة ٦ فبراير نظر مجلس النواب فى الطلب ، وبعد مناقشة وافق
المجلس على القرار التالى :

**« المجلس - بعد سماع بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس
الوزراء ، الذى عرض به المقترحات البريطانية ، وبعد المناقشة فى موضوع
هذا البيان - يقرر الموافقة عليه . ونظرا لما له من الثقة التامة بالحكومة
بفوضتها فى ان تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول الى
اتفاق شريف وطيب يوثق عرى الصداقة بين البلدين » .**

**وكان من اسباب تأخير تقديم هذا الطلب ان رئيس الوزراء اصيب
مرض فى خلال شهر يناير فلم يتمكن من حضور جلسات البرلمان . لكن
ذا كان هذا العذر مقبولا بالنسبة للشهر ، فما وجه الاعتذار عن تأخير
سفر الوفد حتى يوم ٢٠ مارس فلم يصل الى لندن الا فى أواخر هذا الشهر؟
بلى انه يمكن الاعتذار هنا ايضا بأن شهر فبراير وافق شهر رمضان وكانت
ستتلوه اجازة عيد الفطر . لكننا مع ذلك نظن ان مستقبل البلاد وتقرير**

مصريها كان لا ينبغي ان تؤجله امثال هذه الاعتبارات، وان كان من المعروف ان لها تأثيرها في البلاد الشرقية . على كل وصل الوفد الى لندن في اواخر مارس بعد مضي نحو ثلاثة اشهر من قيام الوزارة ، وبدأت المفاوضات في يوم ٣١ من الشهر : اى ان الحكومة البريطانية ظلت تنتظر ثمانية اشهر منذ قدم وزير خارجيتها مشروعه الى محمد محمود في ٣ اغسطس سنة ١٩٢٩ - او كما عبر مراسلو الصحف الانجليزية في ذلك الوقت : « ان يد مستر هندرسون ظلت ممدودة في الهواء طويلا . . » . وكان يجب على السياسة المصريين ان يدركوا ان الاحوال السياسية ليست ثابتة ، وان حكومة العمال قد تذهب في اى وقت او وزير خارجيتها ، وان هذه فرصة نادرة قد لا تتكرر - لا سيما والاحوال الدولية كانت في ذلك الوقت ملائمة تماما لعقد مثل هذه الاتفاقات .

المفاوضات في لندن

تألف الوفد الرسمي الذى سافر الى لندن من : صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ، وعثمان محرم باشا وزير الاشغال : وواصف غالى باشا وزير الخارجية ، ووليم مكرم عبيد افندي وزير المالية . وهؤلاء هم الاعضاء الاصليون . ومعهم مستشارون : وهم الدكتور احمد ماهر عضو مجلس النواب ، ومحمود بك حسن المستشار الملكى ، والميرالاي حافظ بك صدقى ، والميرالاي ابراهيم بك بدران ، والميرالاي احمد بك رفعت ثم عدد من الموظفين للسكرتارية وهم الافندية : محمد كامل سليم مدير مكتب رئيس الوزراء ، ومحمد صلاح الدين ، وسابا حبشى ، وامين عثمان .

(هؤلاء الثلاثة صاروا وزراء وباشوات فيما بعد) .

وصحب الوفد من الصحفيين الاساتذة : عبد القادر حمزة - عن جريدة « البلاغ » ، واحمد حافظ عوض - عن « كوكب الشرق » ، ومحمود عزمى - عن « اليوم » ، وعبد الله حسين - عن « الاهرام » .

وقد ودع الوفد عند سفره من القاهرة وداعا حاشدا ، فخرج الجمهور وسار طلاب المدارس في شوارع القاهرة هاتفين بحياة الوفد وحياة رئيسه ، وازدحمت المحطات التى مر بها القطار بجموع المودعين . وكذلك كانت تموج الاسكندرية بالمظاهرين .

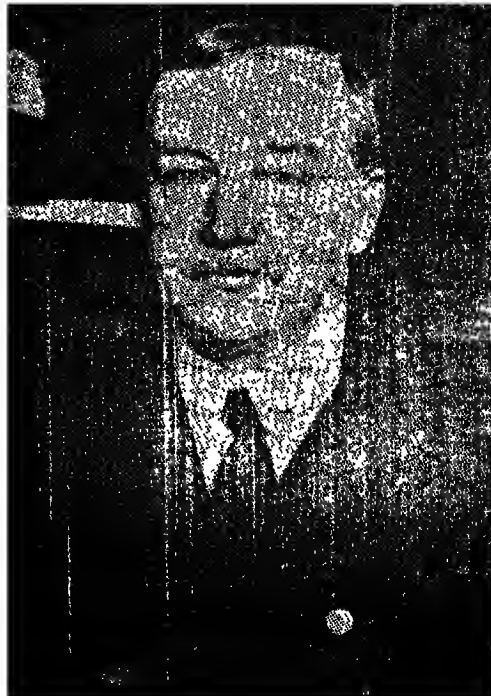
ولما وصل الوفد الى لندن استقبله على رصيف محطة « فكتوريا » المستر « هندرسون » وزير الخارجية ، والسير « برسى لورين » المندوب

السامى فى مصر ، والمستر « دان » نائبا عن المستر « ماكدونالد » رئيس الوزراء . وحضر الى المحطة جمع غفير من المصريين من أعضاء البعثات ومن المقيمين .

وفى اليوم التالى استقبل الوفد فى وزارة الخارجية المستر هندرسون الوزير ، والسير « فانستارت » وكيل وزارة الخارجية الدائم ، والمستر « دالتون » السكرتير البرلمانى للوزارة والسير برسى لورين المندوب السامى البريطانى .

وفى يوم ٢٨ مارس توجه رئيس الوزراء المصرى ومعه زملاؤه الوزراء الثلاثة الى قصر « باكنجهام » حيث استقبلهم جلالة ملك بريطانيا (جورج الخامس) . وقد تولى المستر هندرسون تقديم دولة النحاس باشا وزملاءه الى جلالته ، فحادثهم الملك حديثا وديا ، وتمنى النجاح فى تسوية ما بين البلدين ، ودعاهم الى زيارة قصر « وندسور » التاريخى .

وعلى العموم استقبل الوفد فى لندن استقبالا فخما دل على تكريم بالغ ، واقيمت له الحفلات والمآدب بين مظاهر الود والاحترام .



الفصل الثاني

مفاوضات

سنة ١٩٣٠

« سيمر هيندرسون »
وزير خارجية بريطانيا

قبل ظهر يوم الاثنين ٣١ مارس ١٩٣٠ احتفل بافتتاح المفاوضات رسمياً في قاعة « لوكارنو » التاريخية الفخمة التي عقد فيها ميثاق لوكارنو من قبل « والقي » « سيمر هيندرسون » خطبة رحب فيها بالوفد المصري وأعرب عن ثقته بالنجاح ، ورد النحاس باشا بخطبة عبر فيها عن تقديره وتيقنه من النجاح أيضاً . ونظراً لأهمية هاتين الخطبتين اللتين تعطينان صورة عن الجو الذي بدئت فيه المفاوضات - نورد بعض الفقرات منها بتصرفها :

قال مستر « هيندرسون » في بدء خطابه :

« انه ليسرني بنوع خاص ما استلذه الي من « الترحاب » بدولتكم وبالفد الموقر الذي لكم شرف رياسته . ووفاء بهذا الواجب أعرب لحضراتكم جميعاً عن أخلص ضروب الاكرام من لدن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ومن

الزملاء معى المجتمعين اليوم فى هذه القاعة .. وان حسن الاستقبال الذى لقيتموه عند حلولكم بيننا لبرهان على الاهمية الكبيرة التى يسندها اهل هذه البلاد الى علاقاتهم بمصر .

ثم قال :

« لقد اجتمعنا هنا لتوصل الى غاية عظيمة : اجتماعنا اولا لنؤدى نصيبنا - وهو نصيب هام - من شأنه ان يعزز ذلك النظام العظيم الذى اخذت الامم على نفسها انشاءه لتدعيم السلام بين شعوب العالم . وانما اقصد بكلامى هذا « جمعية الامم » .

ومن جهة ثانية اجتمعنا لنطبع بطابع المعاهدة تلك الصداقة التى تربط شعبينا اللذين تتحد مصالحهما فى كثير من الشؤون . ولست اشير الى المحاولات السابقة التى اخطأت الغرض الذى ترمى اليه ، فان هذه المحاولات ماثلة فى ذاكرتنا جميعا . وانى اعتقد اننا مجمعون على تقدير سوء العواقب التى وقعت على اثر ذلك الاخفاق .

« وانى ارفض ان يمثل امام عينى امكان الفشل . وانى مقتنع بان هذه هى الروح التى صدر عنها رئيس الوزارة المصرية وزملاؤه ليجتهدوا فى الموقف معنا .

واشار الى العرض الذى قدمه فى السنة الماضية - الذى مضى عليه سبعة اشهر . ثم ختم قائلا :

« واذا صحت نبوءاتى فستكون نتيجة جهودنا توثيق الصلات بين بريطانيا ومصر على دعامة من الصداقة الدائمة والتحالف .

« يضاف الى ذلك انه ينبغي لمصر ان تتوفر لها القدرة على ان تقوم بالدور الذى يليق بمظمتها القديمة وتقدمها الحديث بين امم العالم ، وذلك بصفتها دولة حرة مستقلة . واملى وثيق ان يتوج تعاوننا بالنجاح الذى تتطلبه خطورة الغرض المشترك ، والافق العظيم الذى يفتحه امامنا ذلك النجاح » .

ورد النحاس باشا بخطبة بداها قائلا :

« باسم زملاى وباسمى اشكر سعادتكم على عبارات الترحيب التى تفضلتم بتوجيهها الينا . وان حرارة الترحاب الذى قولنا به اثرت فينا

تأثيراً عظيماً ، وان دلائل العطف التي غمرتنا تؤكد وتعطي تلك الرغبة في التفاهم والوفاق التي أوحى بمقترحات الحكومة البريطانية ، وهى رغبة يسرنى ان أوجه لها تحياتى .

ثم قال :

« ولأجل هذا جئنا في الواقع موفدين من الأمة المصرية لنبحث في المقترحات التي قدمت اليها ، وللتقريب والتوفيق بين وجهات النظر . . ولتوطيد الصلات بين البلدين على أساس الصداقة والثقة وهما وحدهما الدعامتان لاتفاق شريف متين دائم . ونحن موقنون بفوزنا في مهمتنا ، وبانتهائنا الى اتفاق يرضى الشعبين .

« وان اخفاق المفاوضات السابقة لم يشبط من عزائمنا .

وان رغبة التفاهم التي ظهرت في مناسبات كثيرة تدل دلالة واضحة على ضرورة ذلك التفاهم الذى تقضى به الروية والعاطفة والمصلحة :

ثم ختم قائلاً :

« ان ام الحضارة كلها تنهض اليوم فخورة بريعان صباها ، رافلة في جلال ماضيها . وهى تطلب نصيبها مما تحظى به الأمم الحرة من عمل مشترك سلمى خصيب . وطبيعى ان تمد اليها بريطانيا العظمى يدا اخوية فتحيى ام الحرية تحية الفرح دخول مصر في زمرة الدول المستقلة ذات السيادة » .

وبعد هذه الحفلة الرسمية بدئت المفاوضات . وكان الوفد البريطانى للمفاوضة يتكون من : المستر هندرسون وزير الخارجية ، ومن وكيل الخارجية الدائم ، ووكيلها البريطانى ، ووزير الحربية ، ووزير البحرية ، ووزير الطيران ، والمندوب السامى البريطانى .

وصارت الاجتماعات تعقد وتتوالى حتى بلغ عدد الجلسات اثنتين وعشرين جلسة في مدى ٣٨ يوما ، او في الحقيقة في عشرين يوما ، لان المفاوضات تأجلت أكثر من اسبوعين في الأثناء .

كانت هذه هى المفاوضات او المحاولة السادسة او السابعة لتسوية القضية المصرية :

فقد سبقتهما مفاوضات « سعد - ملتر » سنة ١٩٢٠ ، ومفاوضات « عدلى - كيرزون » سنة ١٩٢١ ، فمحادثات « ثروت - اللبى » سنة

١٩٢٢ ، فمحادثات « سعد - ماكسونالد » سنة ١٩٢٤ ، فمفاوضات « ثروت - تشمبرلين » سنة ١٩٢٧ ، فمحادثات « محمد محمود - هندرسون » سنة ١٩٢٩ ، فهذه المفاوضات الأخيرة : « النحاس - هندرسون » سنة ١٩٣٠ .

أى أن هذه المفاوضات تأتى بعد عشر سنوات من البحث والدرس والمناقشة ووضع الصيغ وتبادل المذكرات ، فكان القضية كانت مستوية والنقاط فيها واضحة . والحقيقة أن المشروع الأخير الذى قدمه مستر « هندرسون » كان خيرا من كل المشاريع التى سبقت - كان خطوة كبيرة نحو الحل وتقدما ظاهرا الى الامام فيما يتعلق بقضية مصر ذاتها .

والشواهد كانت تدل على أن مستر « هندرسون » كان مخلصا وصادق النية للوصول الى تسوية ترضى مطالب مصر الوطنية - بقدر ما كان في وسعه - فهو افضل من كل السياسة البريطانيين الذين فاضوا مصر من قبل . وهذا يرجع الى شخصه وفكره هو ، كما يرجع الى السياسة الجديدة لحزب العمال في ذلك الوقت ، كما كان يرجع الى الجو الدولى العام الذى كان يسود العالم اذ ذاك ، بعد توقيع الدول على ميثاق « كيلوج » للسلام في سنة ١٩٢٨ ، وفي ظل أعمال عصبية او جمعية الامم التى كانت ترمى الى حل المشاكل ، وإيجاد جو من الصفاء الدولى العام تحقيقا للسلام . وكان حزب العمال - او التقدميون فيه ومستر هندرسون خاصة - يؤمنون بهذه المبادئ .

قال مستر « هندرسون » للنحاس باشا في بداية المفاوضات :

« اننى في الصيف الماضى عندما وضعت مقترحاتى كنت صريحا ومخلصا الى الدرجة القصوى ، واعدت ان هذه التقدمة هى للشعب المصرى دون سواه . ومهدت الطريق للنجاح المنشود باجراءات جريئة وحكيمة فيما اعتقد : فقلت « اللورد لويد » ، وهادت الحياة النيابية الى مصر .

« ولقد طلب منى ان اخرج عن دائرة المقترحات فاجلعتها معاهدة يوقع عليها دولة محمد محمود باشا فرفضت ، وجاءنى في يوم من الأيام السيد « مكرم عبيد » يسألنى عن اشاعة ابرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبتهما . وكنت اعلن في الدوائر الرسمية انى انما اريد ان اتفاوض في وضع المعاهدة مع الحكومة المصرية التى تكون وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه . ثم ختم كلامه بانه كان يرجو ان تعرض المقترحات على الشعب المصرى في اثناء الانتخابات ، فخاب امله

في ذلك (وهذا عتب على النحاس باشا) - كما عتب عليه أنه وضع مشروعا تناول بالتغيير عشر مواد من المقترحات .

فاجاب النحاس باشا مثنيا على خطة مستر هندرسون الحكيمة الجريئة ، ثم شرح الأسباب التي من أجلها رفض أن يبحث المقترحات في أثناء الانتخابات فقال : « اننا سلطنا هذه الخطة حرصا على عدم ضياع هذه الفرصة السانحة للاتفاق مع وزارة العمال ، ولو أن المقترحات عرضت على الشعب المصرى لرفضت حتما ، لأن الشعب ينتظر مقترحات أحسن منها . فرأينا أن نتفادى تلك النتيجة المحتومة ، وأن نترث حتى ينتخب الشعب من يثق بهم أولا ، وهؤلاء يتولون القيام بالمهمة الخطيرة الجليلة . وهى المفاوضة لوضع التسوية المقبولة بين الامتين . وها نحن أولاء الآن في بلادكم مشبعين بالرغبة الصادقة في الاتفاق » .

وكان النحاس باشا صادقا في ذلك . لأن مقترحات هندرسون - ولو انها كانت أحسن من كل المقترحات التي قدمها الانجليز قبل ذلك ، الا أنها لم تكن لتحقيق تماما مطالب مصر الوطنية الا بعد تعديل وحذف وإضافة . وقد بذل محمد محمود باشا جهدا طيبا في ادخال بعض تعديلات على المقترحات الأصلية لصالح مصر ، وذلك في أثناء محادثاته مع مستر هندرسون في صيف سنة ١٩٢٩ . وكان لا بد أن تعدل تلك المقترحات وتطور أيضا بعد ذلك حتى تجيء بقدر ما يمكن تحقيقه لمطالب مصر في الاستقلال الصحيح وضمان حقوقها أو بعضها في السودان . وهذا ما قصد النحاس باشا والوفد المصرى معه أن يقوم به ويصل اليه ، في خلال المفاوضات الحالية مع المستر هندرسون حتى يكون مشروع المعاهدة مقبولا من الشعب المصرى .

والواقع أن الوفد المصرى بذل جهدا كبيرا في الوصول الى ذلك - على الرغم من أن مستر « هندرسون » كان قد صرح عند تقديم مشروعه الى محمد محمود باشا بأن هذه المقترحات هى اقصى ما يمكن أن ينصح حكومته - أى الحكومة البريطانية - بقبوله ، ونجح الوفد نجاحا يستحق التقدير في ادخال تعديلات هامة وإعادة صيغ المواد بحيث تحولت المقترحات الى مشروع معاهدة يرضى المطالب الوطنية - بقدر ما كان ممكنا - من حيث استقلال مصر والمسائل المتصلة به ، وامكن التغلب على ما هنالك من صعوبات حتى وافق الجانب البريطانى على التعديلات المصرية . ولم تبق الا مسألة السودان التي ظهرت عقبة في طريق الاتفاق النهائى .

سارت المباحثات بنشاط حتى يوم ١٧ ابريل ، وكان المتفاوضون قد انتهوا تقريبا فيما يتعلق بمسألة مصر ، ثم ارتطموا بمسألة السودان .

فكان موقف الجانب البريطانى فيها متشددا ، لان الخطة الانجليزية كانت مبنية على ان تتساهل حكومة بريطانيا فيما يتعلق بحقوق مصر وتسلم للمصريين باكثر ما يطلبون - فى مقابل أن يبقى مركز بريطانيا فى السودان كما هو - على أساس انفرادها بإدارة السودان وسيطرتها التامة عليه . ولم يقبل الوفد المصرى ذلك ، وتمسك بالاشتراك الفعلى فى السودان وما يتبع ذلك من حقوق .

وعندئذ - عندما حدثت الأزمة - طلب الجانب المصرى تأجيل المفاوضات حتى يستشير الزملاء فى القاهرة وبعض الجهات العليا - وكانت عطلة عيد الفصح قد قربت - فتأجلت المفاوضات من يوم ١٧ ابريل الى ٢٨ منه . وأرسل الوفد رسولا الى القاهرة لهذه الاستشارة - وكان هو « محمد صلاح الدين افندى » الذى كان سكرتيرا ملحقا بالوفد - فسافر على متن طائرة انجليزية ، ووصل الى القاهرة فسلم التقرير الذى معه الى باقى الوزراء ، وتوجه احدهم فعرض التقرير على جلالة الملك وتلقى رايه او توجيهه . وجرى مشاورات ، وتأخر الرسول فى العودة . فلما حل يوم ٢٨ المحدد لاستئناف المفاوضات كان الرسول لم يصل ، فطلب الوفد المصرى التأجيل اسبوعا آخر الى يوم ٥ مايو . ففى هذه الاثناء اتخذت الصحف الانجليزية من تأخر الرسول او اختفائه مادة للفكاهة والسخرية ، وصورته كأنه رواية غامضة - مما اضطر رئيس الوفد أن ينشر بيانا فى الصحف يوضح فيه المسألة . والواقع أننا لا ندرى السبب فى ارسال هذا الرسول ، واستشارة الزملاء او غيرهم فى القاهرة ، ما دام البرلمان قد فوض هذا الوفد بالذات تفويضا كاملا فى التفاوض ، فلماذا يستشيرون غيرهم ؟ ولماذا يشركون الملك فى الأمر ، وحكومتهم دستورية وهى المسئولة؟ ولا نعرف ماذا أشار أو أمر به الملك ، لكن الغالب أن اشارته لم تكن فى صالح نجاح المفاوضة ، وانه نصح بالتشدد ليشير ازمة بين الوفد والانجليز ، لانه كان يكره الوفد ولا يريد بقاءه فى الحكم . وقد ترتب على هذا التأجيل أن تعطلت المفاوضات عشرين يوما . وأخيرا وصل الرسول المنتظر فى يوم ٥ مايو ، فاستؤنفت المباحثات بنشاط مضاعف ، وتوالت الجلسات ليل نهار من ساعة الوصول حتى يوم ٨ مايو . وكانت المناقشات فى هذه المرحلة تدور فى الغالب حول صيغة المادة الخاصة بالسودان .

المقترحات والتعهدات

لا داعى لأن نورد نصوص المقترحات كلها التى قدمها مستر « هندرسون » الى الحكومة المصرية ، فى افسطس سنة ١٩٢٩ ، بعد

المحادثات التي جرت بينه وبين رئيس الوزارة المصرية حينذاك ، والمذكرات التي تبودلت بينهما ، ولا أن نتتبع التعديلات التي أدخلها الوفد المصري بعد ذلك في المفاوضات ، حتى حول المقترحات الى مشروع كامل لمعاهدة ، وظفر فيه بحقوق أخرى لمصر ، واتفق عليه الطرفان . فليس الغرض هنا دراسة الألفاظ ، ولكننا نتتبع التطورات ونستخلص المبادئ أو الحقائق العامة - فضلا عن أن الطريقة السابقة ليست شائقة وتكون مطولة . فنقدم إذن هذه الحقائق التي تبين المزايا التي حصلت عليها مصر .

كانت الميزات الجديدة لمقترحات هندرسون ، بالنسبة لما سبقها من مقترحات أو مشروعات ، أنها وافقت على نقل القوات البريطانية الى منطقة القناة - وكانت الحكومة الانجليزية تصر في المفاوضات السابقة على أن تبقى القوات البريطانية منتشرة أو لها حق التنقل في المدن وغير المدن من اراضي مصر ، كان اراضي مصر كلها كانت لازمة لحماية القناة والمواصلات البريطانية الى الهند . . أما الآن فقد انحصر وجودها في منطقة محدودة بالقرب من القناة . ونصت المادة (١) على أنه « **ينتهي احتلال مصر العسكري بواسطة القوات البريطانية** » ، فلا يكون إذن لهذه القوة صفة الاحتلال .

كما أنه في هذه المقترحات اعترفت بريطانيا بأن مصر هي المسؤولة عن حماية الأجانب ، كما اعترفت بأن مصر مسؤولة وحدها عن حماية الأقليات . وازضافة الى ذلك ، فان المشروعات السابقة كانت تهمل مسألة السودان ، أما في هذه المقترحات فقد رأى النص على هذه المسألة بأن تعود الحالة المترتبة على اتفاقيتي السودان التي وقعت سنة ١٨٩٩ مع امكانية تعديلها في المستقبل . لكن كانت هناك ثغرات ومواضع نقص في هذه المقترحات ، وهي التي عمل الوفد في مفاوضاته هذه على سدها وتداركها . وقد بذل جهوده في ذلك ونجح نجاحا كبيرا .

فالمنطقة التي توجد فيها القوات يجب تحديدها وتضييقها . وعدد القوات يجب أن يحدد وينقص بقدر الامكان . ويحدد أجل لبقاء هذه القوات . ويلزم النص على أن القناة جزء لا يتجزأ من أرض مصر ، وليست فقط طريقا من طرق مواصلات الامبراطورية . ويجب أن ينص صراحة على أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة . ويجب انقاص مدة المصاهدة ، وادخال نص على أن مصر تعتزم الغاء الامتيازات ، وعلى أنها تنوى الاستغناء عن المستشارين المالي والقضائي ، والغاء ادارة الأمن الأوروبية ، وغير ذلك .

وقد نجح الوفد في ادخال هذه التعديلات وغيرها ، وتمكن من أن يجعل المفاوضات البريطاني يوافق عليها ، وبذلك كسبت مصر كثيرا ، وصار مشروع المعاهدة مقبولا ، وأحكمت صياغة مواده بحيث لا تحتمل اللبس أو التأويل

في المستقبل . ولا شك أن هذا كان خير مشروع معاهدة حصلت عليه مصر منذ نذات مفاوضاتها مع بريطانيا قبل عشر سنوات . وقد تم الاتفاق من الجانبين على هذا المشروع أو المعاهدة في يوم ٧ مايو . ولم تبق إلا مادة السودان .

مشروع معاهدة ١٩٣٠

ولأهمية هذا المشروع ، الذي كانت مصر ستحصل عليه ، نذكر أهم نصوصه ، ليحكم عليها القارىء بنفسه .

مادة ١ - انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ٢ - بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول في عضوية « عصبة الأمم » فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها - كدولة مستقلة ذات سيادة - في أن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة .

مادة ٣ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسؤولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية بدون سواها ، وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

وأما بالنسبة للأقليات فلم يأت نص عليها في المعاهدة ، ولكن جاء النص في مذكرة قدمها الوفد وأعلن الطرف الآخر موافقته عليه إذا تم الاتفاق على مسألة السودان . وكان النص كالآتي :

« يسلم الطرفان المتعاقدان بأنه ليس هناك أساس للنص على مسألة الأقليات في مصر ، فأنهم كمصريين تكون كل المسائل الخاصة بهم من اختصاص الحكومة المصرية دون سواها » .

هذا ، ولكننا نلاحظ أنه كان يلزم ادخال هذا النص في مواد المعاهدة .

ولمّاذا عُلقت المرافقة عليه على مسألة السودان ؟

المادة الرابعة خاصة باعتزام إلغاء الامتيازات .

مادة ٥ - تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

قناة السويس

ومن أهم المواد المادة الخاصة بقناة السويس . وقد جاء النص عليها كما يلي :

مادة ٩ - « بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر ، هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية - فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الاسماعيلية فى المنطقة المحددة بالذكر الملاحقة من القوات ما لا يزيد على العدد المتفق عليه فى تلك المذكرة ، وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية فى أبى قير الى بور فؤاد .

« ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » .

وقد كان هذا خير نص يمكن الحصول عليه .

وقد حددت مذكرة الوفد التى اتفق عليها عدد القوة البريطانية بشمانية آلاف فقط - بدلا من عشرة آلاف أو بدون تحديد عدد كما كان فى المفاوضات السابقة - كما حددت عدد القوات الجوية بثلاثة آلاف سبعة من الطيارين والباقيون من الفنيين والعمال .

وحددت المذكرة منطقة هذه القوات بجوار الاسماعيلية والى الغرب الى محطة « المحسمة » والا تكون قريبة من الأراضى المزروعة . (بند ٤) .
وقررت أيضا « أن تخلى القوات البريطانية الزائدة عن العدد المحدد آنفا أراضى مصر بمجرد توقيع المعاهدة الحالية . » (بند ٦) .

كما نصت المذكرة على « سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى والغاء وظائف المفتش العام ، والموظفين التابعين له » .

وكان هذا كسبا كبيرا لمصر .

وان كانت المذكرة وافقت فى ذات الوقت على « قبول بعثة عسكرية بريطانية ، للمدة التى تراها الحكومة المصرية ووفقا للشروط التى تضعها » . وهذه التحديدات مفيدة وهامة .

واتفق على « أن تكون أسلحة القوات المصرية بوجه عام من طراز مشابه للطراز الذى تستعمله القوات البريطانية .

وكان هذا قيذا على التسليح . لكنه قبل تحت فكرة التعاون . وهذه المسائل العسكرية وضعت فى مذكرات ملحقة ، وليست فى صلب المعاهدة . واهم مادة بعد ذلك هى المادة الخاصة بالتعاون وقت الحرب . وقد جاء النص عليها كما يلى :

مادة ٨ - « اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب . . يقوم الطرف الآخر بانجاده بصفته حليفا . وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم فى أن يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية - ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع - جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على ذلك فالحكومة المصرية هى التى تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية اللازمة لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة » .

فهذه المادة تنص على أن التعاون يكون بصفة مصر حليفا ، وأنه لا ينفذ الا فى حالتى الحرب أو خطر الحرب الداهم ، ومع مراعاة النظام والتشريع المصرى .

والمادة ١٢ - نصت على أن مواد المعاهدة يجب أن لا تتعارض مع مبادئ عصبة الأمم وميثاق نبد الحرب (ميثاق السلام) الموقع عليه بباريس فى سنة ١٩٢٨

واضيف نص جديد ، وهو المادة (١٥) وتنص على ما يأتى :

« تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لاحكام هذه المعاهدة » .

واهمية هذا النص انه يلغى - فيما يلغى - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بتحفظاته الأربعة التى كانت سببا فى ضياع استقلال مصر الحقيقى وما أصاب مصر من هزات ومصائب فى الثمانى سنوات السابقة منذ صدوره . ونجح الوفد المصرى أيضا فى أن ينقص مدة المعاهدة فجعلها عشرين سنة بدلا من خمس وعشرين (كما كانت فى المقترحات الأصلية) ، وفى النص على أنه من الممكن بعد عشر سنوات إعادة النظر فى المعاهدة برضا الطرفين (مادة ١٤) .

واتفق أيضا على أن « أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات المباشرة - يعالج بمقتضى أحكام « عصبة الأمم » .

هذه هي المعاهدة أو مشروعها الذى توصل اليه الوفد في مفاوضاته في لندن في أبريل ومايو سنة ١٩٣٠ . وهي معاهدة كانت طيبة في الجملة في الظروف التى كانت فيها مصر ، وإذا راعينا تشدد وتعنت بريطانيا في ذلك الزمن في علاقاتها مع مصر ، والعقليات الاستعمارية المتعصبة التى كانت تحكم السياسة والعسكريين البريطانيين في تلك الحقبة ، الذين كانوا يتشبثون ببقاء الامبراطورية البريطانية ويرونها موضع فخرهم ، ووجود بعض الجهات وأصحاب النفوذ في مصر الذين كانوا لا يرغبون في حصول مصر على استقلالها التام ، لأنهم ينظرون الى القوات البريطانية على أنها تحميهم ومصالحهم - إذا راعينا كل ذلك ، وجدنا أن هذه المعاهدة كانت ستكون كسبا لمصر ونجاحا كبيرا للوفد ، وكانت ستكون مقبولة لدى الشعب المصرى ، لأن الشعب كان يريد إنهاء حالة التقلقل والاضطراب ، وبدء عهد جديد من الاستقرار ليتوجه الى العناية بشئونه الداخلية ، وإصلاح مجتمعه وتنفيذ المشروعات التى طال تأخرها .

وكان الشعب مهتما بتتبع أخبار المفاوضات . ومراسلو الصحف المصرية الموجودون في لندن يوافون صحفهم بأنبائها أولا بأول وخطوة بخطوة بل نقطة بنقطة . وكانت الأنباء ترد بين تغاؤل وتشاؤم ، ولكن الصحفيين في الأغلب كانوا يذيعون التفاؤل ويشيرون المشاعر . وكانت الفترة التى تأجلت فيها المفاوضات وتأخر الرسول في الطريق مدعاة للقلق . وفي يوم ٧ مايو جاءت الأنباء بأن المسألة انتهت وأن المعاهدة على وشك التوقيع ، فعم الفرح النفوس . ثم تبين في اليوم التالى أن هذا غير صحيح ، فساد التشاؤم والإكتئاب .

وكانت النقطة الأخيرة التى جعلت عقبة هي صيغة المادة الخاصة بالسودان . وبسبب هذه النقطة قطعت المفاوضات أخيرا - كما سنرى ، وانتهت كل الجهود السابقة بالفشل ، ورفضت المعاهدة بكل ما فيها من المكاسب الجليلة لمصر . وكان ذلك في يوم ٨ مايو ١٩٣٠ . فما هي مادة السودان هذه ؟

مسألة السودان

تتلخص المسألة في أن المادة المتعلقة بالسودان وضعت في مقترحات

« هندرسون » بالنص الآتي :

« مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل بمعدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ - يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام مباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها » .

هذه هي المادة ، فأراد الوفد أن يعدلها بأن يضيف إليها بعض عبارات ، وطالت المناقشة والأخذ والرد في هذا الموضوع وتبادل الطرفان اقتراحات لتحويل الصيغة ، وشغل هذا الجلسات الأخيرة للمفاوضة حتى استمرت إحدى الجلسات من الصباح إلى ما بعد منتصف الليل يوم ٧ - ٨ مايو . وعرضت الاقتراحات على مجلس الوزراء البريطاني مرتين .

كان الوفد في البدء يريد أن تشترك مصر في إدارة السودان اشتراكاً فعلياً ، وأن تعود الحالة فيه إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، فيعود الجيش المصري إلى السودان ، وأن يكون للمصريين حق الهجرة والإقامة والتملك مثل الرعايا البريطانيين ، وكان أيضاً يريد جذب ذكر اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، وأن ينص في المادة على « أن يدخل الطرفان في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين ، إذا طلب أحدهما ذلك في خلال سنة من تنفيذ المعاهدة » .

ونظراً لتشديد الانجليز ، وانهم كانوا لا يريدون تغيير وضعهم في السودان - وهو الوضع الذي صاروا فيه بعد سنة ١٩٢٤ ، بعد خروج الجيش والرعايا المصريين منه ، واصرارهم على الانفراد بحكمه وإداوته بواسطة الحاكم البريطاني العام ، وأحكام سيطرتهم عليه ليجعلوه مستعمرة لهم ، بحيث أبدوا استعداداً للتنازل عن مركزهم في مصر - نظراً لهذا التشدد فإن الوفد اضطر إلى تعديل أو تخفيف مطالبه . فكانت آخر صيغة قبلها هي الصيغة التي سنذكرها والتي احتفظ فيها بالحق في دخول مفاوضات لتعديل الاتفاقيتين الخاصتين بالسودان في خلال سنة ، وأضاف عبارة « بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية » . وهذه هي الصيغة التي قبلها الوفد :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ - قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومضالحتها المادية يكون مركز السودان هو المركز المنشأ من هاتين الاتفاقيتين . وكأجدي نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما .

« وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إذا طلب أحدهما ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية » .

وكان المفاوضون البريطانيون قد قبلوا هذه الصيغة ، وهذا هو السبب فيما اذيع من نجاح المفاوضات ؛ ولكن حينما عرضت الصيغة على مجلس الوزراء البريطاني رفضها بالإجماع . وكان اعتراضه في الأكثر ينصب على الفقرة الأخيرة التي تمس على الدخول في مفاوضات لتعديل اتفاقيتي السودان في بحر سنة بعد تنفيذ المعاهدة عندما يطلب ذلك . وأصر مجلس الوزراء على أن تكون الصيغة كما كانت في مقترحات هندرسون الأصلية - وهي المادة التي ذكرناها في أول هذا الكلام عن مسألة السودان . وإذا قارنا بين الصيغتين فإننا نرى أن الفرق بينهما هو أن الصيغة الأصلية لا تحدد مدة سنة أو غيرها للنظر في تعديل أو تطبيق الاتفاقيتين ، وإن كانت تترك الباب مفتوحا للتعديل في المستقبل بدون تحديد . وفرق آخر وهو إضافة عبارة « بدون إخلال بحقوق مصر ومضالحتها المادية » . فالفرق إذن بين الصيغتين ليس كبيرا . ولم يكن من الضروري تحديد المدة بسنة أو غيرها ، كما أن الزيادات التي أضيفت كانت عبارات قانونية نظرية ، ولم تكن تعنى من الوجهة العملية شيئا كثيرا . ثم أنه إذا عقدت المعاهدة وتم الاتفاق ، فسينشأ حينئذ بطبيعة الحال جو الصداقة والصفاء ، فيكون من السهل التوصل إلى اتفاق في المستقبل على النقاط التي لم يتفق عليها من قبل . وهذا ما حاول المستر « هندرسون » أن يقنع به الوفد المصري لينقذ الموقف وينقذ المعاهدة والجهود التي بذلها وبذلها الجميع للوصول إلى اتفاق . لكن المعاهدة لم يمكن انقاذها ، وتشدد الجانب المصري أيضا وتمسك بالصيغة التي قدمها كما أصر الجانب البريطاني على موقفه . فحدثت الأزمة الأخيرة ، وتهدم كل شيء في لحظة ، وانتهت المفاوضات وقطعت .

ففى صباح يوم ٨ مايو - لما وصل أعضاء الوفد المصرى الى وزارة الخارجية البريطانية فى الساعة الحادية عشرة ، أعرب المستر « هندرسون » عن رغبته فى محادثة النحاس باشا على انفراد ، فذهب النحاس باشا ومكرم عبيد بك الى غرفة الوزير ، حيث ابلغهما برفض الوزارة البريطانية الموافقة على الصيغة المقترحة ، وقال : اذا كان المصريون يرومون استمرار المفاوضات فعليهم ان يقبلوا وجهة النظر البريطانية .

فقال النحاس باشا حينئذ - لاهجة قاطسة - انه لا يستطيع ان يقبل وجهة النظر البريطانية ، وانه ليس مستعدا للدخول فى البحث فيها .

فاجاب المستر « هندرسون » « اننى ادن لفى اشد الاسف . وهذا معناه ان المفاوضات انتهت » .

فقال النحاس باشا : « وليكن كذلك » .
وانتهت المفاوضات .

وعقب ذلك عقد المفاوضات جلسة عامة للتوديع . فقال مستر « هندرسون » فى كلمته النهائية : « انه يامل ان أعضاء الوفد المصرى عندما يذهبون الى بلادهم يعيدون التفكير وينظرون فى الامر كله ، وان يكون فى وسعهم استئناف المفاوضات عند النقطة التى انقطعت فيها . وقال انه يرجو ان يفهم المصريون ان الباب لا يزال مفتوحا .

ورد النحاس باشا بكلمة مماثلة ، وقال انه يامل ان يعيد البريطانيون النظر فى المسألة ، ويقبلون النقط التى عاقت الاتفاق . وبهذه الطريقة يظل الباب مفتوحا بيننا .

وهذه الكلمة التى ألقاها مستر « هندرسون » - الى جانب مظاهر الحفاوة التى احيط بها الوفد - هى التى جعلت المصريين يعتقدون انهم كسبوا صداقة الانجليز ، وعلنوا ذلك عند عودتهم ، وأبقت عندهم الامل فى ان المفاوضات ستستأنف عما قريب . ولكنهم كانوا مخطئين فى تقديرهم هذا - كما ستثبت الحوادث ، وكما سنبينه . والذى نراه ان مستر « هندرسون » كان مخلصا فى قوله ، لكن يبدو انه فى ذلك لم يكن يعبر الا عن نفسه ، وماكان يستطيع ان يفرض رأيه على زملائه او مجلس الوزراء ، او على الراى العام .

وغادر الوفد لندن فى اليوم التالى ، عائدا الى مصر .



الفصل الثالث

بعد المفاوضات

• الأستاذ مكرم عبيد •

قطعت المفاوضات ، وكان معنى ذلك ان المفوضين المصريين
ضحوا بمكاسب مصر وحقوقها من أجل مسألة السودان - أو
بعبارة أدق ، من أجل المطالبة ببعض حقوق في السودان ، والتاريخ
لا بد ان يقف هنا ليسال :

هل كانت هذه المسألة كافية لقطع المفاوضات وانتهائها بالفشل ،
وضياع الجهود التي بذلت من أجلها ، ونبد تلك المعاهدة التي ظفرت فيها
مصر بأكثر مما حصلت عليه فيما سبق من مفاوضات ؟

ظفرت بالنص على انتهاء الاحتلال ، وبتأكيد استقلال مصر ، وبدخولها
عصبة الأمم ، وبالموافقة على إلغاء الامتيازات ، وبالاعتراف بأنها وحدها

ساحبة الحق في حماية الأجانب ، والمسئولة عن الأقليات ، وبجلاء القوات البريطانية عن أراضي مصر - ما عدا قوة محدودة العدد في مكان محدد لا تكون لها صفة الاحتلال ، وبترخيص من حكومة مصر المستقلة بفرض الدفاع عن القناة - وبالنص على أن القناة جزء لا يتجزأ من أرض مصر ، الى غير ذلك من المكاسب . هل نضحى بهذا كله من أجل بعض مطالب أو حقوق ثانوية في السودان ؟ - وهذا مع أن المفاوضين المصريين قبلوا وجود الانجليز هناك ، واعترفوا باتفاقيتي السودان اللتين كان الشعب ينكرهما دائما ، وإن كانوا طلبوا البحث في شأن تطبيقهما في المستقبل . والم يكن الأولى بل الواجب أن نظفر باستقلال مصر وحقوقها أولا ، وبظهور مصر في المجتمع الدولي كدولة مستقلة ذات سيادة ، ونهتج الاحتلال وعهد التدخل الأجنبي بحجة حماية الأجانب أو الأقليات ، وعهد الاضطراب والتعطل عن الإصلاح والنهوض ، ثم بعد ذلك حينما تقوى مصر وتستقر أوضاعها نطالب بما نشاء من حقوق أو مطالب في السودان أو غيره ؟ والم تكن هذه هي الحكمة السياسية ، وما يمليه المنطق ومصلحة الوطن ؟

لماذا ضحى بالشئ الكثير من أجل القليل ؟ لماذا نضيع هذه الفرصة التي سنحت - والدهر لا يسمح بالفرص كثيرا ؟ ولماذا نقبل أن نذهب تلك الجهود عبثا ؟

هذا سؤال لا بد له من جواب . والمسألة كلها يبدو ان وراءها أسرار . فما هو الجواب ؟

حقا كانت مسألة السودان حساسة في ذلك الوقت فكانت تعتبر على انها من المطالب أو الحقوق الوطنية الأساسية ، لأن النظرة الى السودان اذ ذاك أنه جزء لا يتجزأ من مصر ، وإن مصر لا يمكنها الاستغناء عنه ، وكما كان الشعب المصري يقاوم الاستعمار في مصر فانه كان يقاومه أيضا في السودان . فكان التفريط في السودان يعتبر أيضا محلا للنقد من الوجهة الوطنية . بل كان هناك فريق من المتعصبين يغالون في المطالبة بالسودان ، حتى ليكادون يفضلون أن تحل مسألة السودان قبل القضية المصرية . .

لكن السودان من الوجهة الواقعية كان قد ضاع وتمت سيطرة الانجليز عليه ، وهم ظلوا مسيطرين عليه منذ أول القرن ، والمسألة كانت تترك للزمن ، وكانت هناك وسائل عديدة أخرى لمقاومة الاستعمار في السودان :

والتواقع ان السياسيين فى ذلك الوقت كانوا مخطئين فى نظرتهم الى السودان اذ كانوا ينظرون اليه من الناحية القانونية او السياسية ، بينما الحقيقة انه تربطه بمصر روابط الاخوة والدين واللغة والمصالح المشتركة ، وهذه الروابط كان لا بد أن تظهر وتفرض اثرها فى الالتقاء أو الاتحاد بين القطرين فى أى وقت فى المستقبل . لكن الفكر السياسى لم يكن تقدم فى ذلك الزمن الى هذا الحد .

فهذه نقطة - وهى حساسية المسألة كما كان الشعور فى ذلك الوقت - تؤخذ فى الاعتبار . وهذه - أيضا - كانت نقطة للمزايدة الوطنية ، فجنح الوفد الى التطرف .

لذا ، كانت البرقية التى ارسلها « النحاس باشا » من لندن عقب فشل المفاوضات الى مصر كما يلى :

لندن فى ٨ مايو

مجلس الوزراء بالقاهرة

« لقد قطعت المفاوضات اليوم لأنه كان يستحيل علينا أن نضيق على مصر حقوقها المقدسة فى السودان . ومع ذلك فقد حصل القطع فى جو مشيع بالصدافة . وسنبرج لندن غدا الى باريس فى طريقنا الى مصر » .

وقال بعد ذلك كلمته التى صارت مشهورة : « تقطع يدي ولا أوقع بها على معاهدة تفرط السودان »

وقد نشرت الصحف هذه الأقوال ، وصورت المسألة على أنها تشدد فى الحفاظ على الحقوق الوطنية .

فمن هنا نعرف بعض السر فى قطع المفاوضات ، وهى الرغبة فى الظهور بمظهر التشدد والاخلاص فى القضية ، والاصرار على نيل الحقوق كاملة . وكان لهذا اثره عند الجمهور الذى يسير بعواطفه ، كما كان فيه تفاد لمعارضة المتطرفين والخصوم .

فالرغبة فى المزايدة الوطنية كانت احدى الأسباب . وهذه معروفة فى ميادين السياسة ولا سيما فى الشرق ، وهى من مستلزمات الزعامة والشهرة واستهواء الجماهير . لكن هذا لم يمنع ان كان هناك شعور بالأسف أو الاسى أو خيبة الأمل ، بعد ماثيرت الآمال الكبيرة من قبل .

ولا بد أن المثقفين كانوا يشعرون بالحزن الحقيقى لحبوط هذه المفاوضات ، وضياع هذه الفرصة التى كانت الظروف فيها وكل الدلائل تبشر بالنجاح .

وإذا رجعت الى ذكرياتي تأخذ المواطنين . وشاهد عاصر ذلك الأحداث في مطلع حياته - ونهاده المعاصرين لها قيمتها في التاريخ - وكنت اذ ذاك طالبا بالمرحلة الثانوية ومن الجيل الذي نشأ وتلقى ثقافته في وهج او أعقاب ثورة ١٩١٩ ، ومهتما بالقضية الوطنية - فاني اذكر أنني كنت أتابع أخبار المفاوضات أولا بأول في الصحف ، وكان المراسلون يرسلون الدقائق والتفاصيل ، فكنت أفرح حينما يرد خبر بتقدم المفاوضات او كسب حصل عليه المفاوضون ، وأشعر بالقلق أو الاكتئاب حين يرد خبر بحدوث صعوبات . وفي الأيام الأخيرة جاءت الأنباء بتفاؤل عظيم ، ونشر ان المعاهدة على وشك التوقيع . واذا في اليوم التالي نفاجأ بأن أزمة وقعت وأن المفاوضات قطعت بسبب النص الخاص بالسودان . فاذا انى شعرت بأسف عميق ، اذ أدركت ان هذه خسارة كبيرة للبلد وسيترتب عليها بقاء محر في المشاكل . وأقول ان مرارة الحزن الذي شعرت به اذ ذلك لا تزال حاضرة في ذاكرتي الى الآن .

وقد برهنت الأحداث على صدق ما توقعته . فان عواقب فشل هذه المفاوضات كانت وخيمة - خلافا لما ظن المفاوضون المصريون حينما قرروا قطعها - وكانت أولى هذه النتائج سقوط وزارتهم نفسها بعد شهر . واضطرب الجو السياسي واشتعلت روح الحزبية ، ثم هبت على مصر عاصفة كانت أشد ما مر بها منذ عام ١٩١٩ فاقتلعت دستورها وهدمت نظامها وخنقت حرياتنا ، وفرضت دكتاتورية بالقوة والارهاب ، وعطلت مسيرها نحو أهدافها نحو ست سنوات - على ما سنبينه فيما بعد - ثم حين هذات العاصفة وبدأت بعد هذه السنوات مفاوضات جديدة كان مطلب جميع رجال الأحزاب العودة الى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، فاجابهم الوزير البريطاني حينئذ ان المعاهدة التي لم توقع كأنها لم تكن ، والزمهم ان يبدأوا التفاوض من جديد ، وكان ما توصلوا اليه بعد الجهد والمعاناة أقل بكثير مما كانت مصر ستحصل عليه في سنة ١٩٣٠ - فضلا عن ان مصر لو كانت عقدت المعاهدة كانت ستوفر على نفسها المتاعب والنتائج السيئة التي تكبدتها ، والتي تركت بالطبع آثارا ضارة دائمة في حياتها السياسية والاجتماعية . لكننا نستبق الحوادث ، فسيظهر كل ذلك في حينه .

ولكى نفهم اسباب هذا الاخفاق يلزم معرفة شيء عن طبيعة المفاوضين . وكان أهمهم اثنان : مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد والاستاذ ولیم مكرم عبيد (الذي اشتهر باسم مكرم عبيد) وكان السكرتير العام للوفد المسيطر على نظامه ولجانه ، وكان وزير المالية وقت المفاوضات . وقد ذكرنا من قبل تاريخ النحاس وترقيته في المناصب ، حتى وصل الى رئاسة الوفد

المصري ورئاسة الوزارة ، وكان خليفة الزعيم الكبير « سعد زغلول » . فالرجل كان وطنيا كبيرا مخلصا ، وفانونيا ضليعا ، وكان يتصف بالذكاء ولا شك ، لكنه لا يبلغ مبلغ سعد الذي كان عبقرية ، كذلك يختلف عن سعد في قوة الشخصية والخبرة بالمجتمع ، وكان ذا مزاج عاطفى أو عصبى ومن صفات أصحاب هذا المزاج الاندفاع فى بعض المواقف ، وكانت الصفة الغالبة عليه طيبة القلب ، فكان من الممكن التأثير عليه - ولا سيما اذا وضع ثقته فى شخص وعرف هذا الشخص كيف يؤثر عليه بمدحه وتفخيم مقامه والاشادة بزعامته . وكان المعروف أن أقرب الناس اليه والزمهم به الأستاذ « مكرم عبيد » ، وقد وضع النحاس كل ثقته فيه اذ كان هو الذى رجح اختياره لخلافة سعد فى رئاسة الوفد ، فكان مستشاره الاول وصاحب الخطوة الاولى عنده . وهذه حقيقة شهد بها ويعرفها كل المعاصرين . فالمسئولية فى الاخفاق لا تقع على النحاس وحده ، ولكن يشترك معه فيها - بل ربما كان له النصيب الأكبر مستشاره الاول وصديقه مكرم عبيد . والمؤرخون لا بد أن يسجلوا الدور الذى لعبه مكرم عبيد فى حياة الوفد والنحاس ، وفى تاريخ مصر . وهو دور خطير .

ومن الاسباب التى حملت المفاوضين المصريين على قبول قطع المفاوضات انهم اخطأوا فى تقدير الموقف الذى سيعترب على قطعها ، سواء بالنسبة للانجليز أو بالنسبة لمصر . فقد بنوا حسابهم وتقديرهم - كما يتبين من التصريحات التى فاهوا بها بعد القطع - على أنهم ظفروا الان بمكاسب فى المفاوضات فلا يمكن للانجليز الرجوع عنها فى المستقبل ولو لم تعقد المعاهدة ، وعلى أن الانجليز فى حاجة الى تسوية المسألة المصرية فسيعودون اذن ويطلبون فتح باب المفاوضات ، وأن المصريين كسبوا صداقة الانجليز ، فستستمر هذه الصداقة وتنمو حتى بعد اخفاق المفاوضات ، وحينئذ يمكن العودة اليها بعد أن يكون القادة العائدون الى مصر قد كسبوا شعبية تقوى مركزهم . لكن الاحداث التالية اثبتت أن هذا كله كان خطأ فى خطأ . فمن المسئول عن هذا التقدير ؟ أهو النحاس باشا ، أم اقنعه بذلك من حوله ؟

وهذه بعض التصريحات التى نشرها اليها :

قال النحاس باشا فى حديث له لاجدى الصحف الفرنسية : « اذا استثنينا مسألة السودان التى تركناها الى آخر المسائل ، فقد اتفقنا على مسألة جلاء الجنود الانجليزية عن مصر ، وعلى مسألة الامتيازات الاجنبية ، وغيرها . ولا أعتقد أن حكومة انجليزية أية كانت يمكنها الرجوع عما تم الاتفاق عليه فى هذا الصدد . »

وفال المحرر انه يستخلص من تصريحات النحاس باشا أنه اذا كانت هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة نهائية ، فقد مهدت السبيل كثيرا للمستقبل القريب الذي يمكن فيه عقد اتفاق نهائى .

ثم قال النحاس باشا فى ختام حديثه : « ومن مصلحة الانجليز التفاهم والاتفاق معنا . فنحن ننتظر بهدوء وثقة » .

والقى النحاس باشا بيانا بعد عودته فى مجلس النواب - وذلك فى جلسة يوم ٢٠ مايو - قال فيه :

« وانى لسعيد ان أشيد هنا لاقاء الوفد من حفاوة ومودة طول مدة بقائه فى انجلترا .

» ولقد كان قطع المفاوضات وديا للغاية . بحيث افترق الطرفان على عقيدة ثابتة ، وهى أن المستقبل القريب كفىل بتحقيق ما فاتهما من تفاهم على تلك المسألة الحيوية . وان نية الوصول الى اتفاق عادل لن يزيدها وفف المفاوضات الا صلابة واستمرارا ، وان صلات المودة بين الحكومتين والشعبين لن يزيدها ما تبادلهما من الصراحة والتفاهم الا اخلاصا وصدقا (تصفيق) .

وصرح النحاس باشا لملندوبى الصحف بقوله : « لقد خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الانجليز !

وكانت تصريحات الاستاذ مكرم عبيد مسابغة .

فقال فى حديث له لمراسل احدى الصحف الانجليزية : « ان المفاوضات وان كانت قطعت الا أن الطرفين قد اجتازا مرحلة كبيرة فى سبيل الاتفاق . وان الوفد الرسمى لمسور مما أظهرته الحكومة البريطانية من الرغبة الصادقة والوصول الى الاتفاق » .

ثم قال : « اننا ربنا صداقة انجلترا . ولست ارى ما يحول دون استئناف المفاوضات فى الوقت القريب ، وتوقيع اتفاقية قائمة على الانصاف والعدالة . »

ويلاحظ هنا التطابق التام بين أقوال الاستاذ مكرم عبيد والنحاس باشا .

وصرح الاستاذ مكرم عند عودته فى شأن السودان بقوله : « ان الاقتراح البريطانى يمكن تفسيره بايجاز بانهم يريدون منا أن نتخلى عن السودان ، وان نوقع بيدنا على النزول عنه ، ولن نوافق على ذلك . وها نحن نعود الى بلادنا بضمير مستريح ، ولا نأسف على ما حدث » .

وكما قلنا من قبل أثبتت الأحداث التالية وعلى الفور أن كل هذه التوقعات وهذا التقدير كان خطأ محضاً ، بل أثبتت الأحداث عكسها . فلا كانت هناك صداقة الانجليز ، ولم يكسبوها ولم تكسبها مصر ، ولا عاد الانجليز في المستقبل القريب فطلبوا الاتفاق ، ولا كانوا هم في حاجة الى الاتفاق ولا أن مصلحتهم كانت تقتضى ذلك .

بل العكس هو الذى حدث ، وهو أن الانجليز تجهموا وبيتوا النية على الانتقام . وبعد قليل أعطوا الإشارة الخضراء للملك فؤاد الذى كان يتربص حدوث الأزمة بين الوفد والانجليز ، وأوعزوا اليه أن يهوى بقبضته الجبارة على الوفد وعلى الشعب ، وعلى النظام والدستور الذى يجيىء بأوفد الى الحكم . وكان هذا هو انقلاب « صدقى » الخطير الذى سنتحدث عنه فى الفصل القادم .

فالانجليز لا صداقة لهم ولكن مصالح . والانجليز فيهم الاستعماريون والمتطرفون ومن لا يريدون أن يتنازلوا عن شبر من الامبراطورية — بل هؤلاء أكثرهم . وقد أخطأ أعضاء الوفد اذ ظنوا أن كل الانجليز « هندرسون »

● فالواقع ان الرجل كان فريداً بين قومه ، وسياسته كانت نابعة من شخصه وتفكيره هو ، كرجل متقدم الفكر يعمل للسلام . وقد قوبل بهجوم شديد من « المحافظين » فى مجلس العموم وفى صحفهم ، وكانوا يعملون لاحتباط مسعاد ، بل كان فريق من وزارة « العمال » نفسها زملاء مستر « هندرسون » يعارضون رأيه واتجاهه ، وعملوا فعلاً لاختفاق جهوده . ومستر « هندرسون » نفسه — مثل كل الانجليز — لم يكن — كما لم يكونوا — على استعداد للتخلى عن السودان أو تغيير الوضع فيه . فقد سئل من احدى الصحف عقب قطع المفاوضات فقال : « ان المؤتمر الانكليزى المصرى لم يعقد للبحث فى مسألة السودان ، بل للمفاوضة فى المسألة المصرية . » ولم يكن من الصحيح أن مصلحة الانجليز تقتضى منهم التفاهم والاتفاق ، فهم كانوا محتلين مصر وهم اصحاب القوة وكل شئ فى أيديهم — فما يجبرهم على مد اليد للمصريين ليطلبوا شيئاً ؟ ان مصلحتهم الاستعمارية كانت أن يبقى الوضع على ما كان عليه ، وقد أبقوه فعلاً على ما كان عليه بعد قطع المفاوضات ، من حيث بقاء سلطتهم فى البلاد ، بل عادوا بمصر سنين الى الوراء وصار وضع المصريين أسوأ . فلم ينقذ مصر الاثورة وطنية جديدة ، وهى الثورة التى ستجىء فى سنة ١٩٣٥ ، والتى سنتكلم عنها بتفصيل فى وقتها وموضعها .

اقوال الصحف الانجليزية

والآن ، وفي ختام البحث نرجع الى اقوال الصحف الانجليزية ، لعلها تلقى ضوءا على أسباب فشل المفاوضات ، ومحرروها كانوا في نفس الموضع وعلى اتصال بالسياسة الانجليزية ، فلا بد انهم يعرفون كثيرا من الاسرار .

كتبت جريدة « التيمس » عقب انتهاء المفاوضات تقول :

« ان حبوط المفاوضات كان منتظرا حالما علم ان النحاس باشا وزملاءه يمنون النفس بفتح مسألة حكم السودان في المستقبل ، لان ذلك كان مخالفا لوجهة النظر البريطانية كل المخالفة .

» وقد أفلتت هذه الفرصة من ايديهم . ولم تكن اية نتيجة أخرى تنتظر عند ما قرر المفاوضون المصريون طلب منح أخرى فوق التي عرضت في مشروع معاهدة محمد محمود باشا ، وأصرروا على البقاء في ذلك الموقف بالرغم من نصائح الأصدقاء واندادانهم . .

« ولا يبعد انهم كانوا يتوقعون ان المستر « هندرسون » أكثر تساهلا والين عودة من وزراء الخارجية السابقين ، ولكنهم وجدوا منه انه عاقد النية على أن لا يسمح بالتوسع في المسائل الجوهرية التي ينطوي عليها مشروع المعاهدة ، وأن لا يتجاوز ما قال عنه بأنه الحد الأقصى الذي يمكن الذهاب اليه .

« ومع انه كان بعيد الاحتمال ان مثل هذا الموقف ازاء مسألة السودان يمكن أن يجد من يحبه لدى أية حكومة بريطانية ، لكن الوفد المصرى أصر على مسألة السودان ، وضحي الاتفاق الذي تسنى الوصول اليه على المسائل الأخرى . »

ثم بينت ما سبحدث بعد اخفاق المفاوضات فقالت :

« وفي هذه الاثناء تظل الحالة في هذه البلاد وفي مصر والسودان بلا تغيير . والحامية البريطانية تبقى في القاهرة . وای تشريع مصرى يظن انه يؤثر في الجاليات الأجنبية في مصر يظل موضع اهتمام المندوب السامي البريطانى . وسيبقى السودان تحت الادارة الانكليزية السودانية . التي تمتع بها أهله منذ نهاية عام ١٩٢٤ الخ . »

وكتبت جريدة « المورننج بوست » - وكانت من كبرى الجرائد الانجليزية - في مقال افتتاحي لها ما يلى - وكانت أكثر صراحة وتحليلا للموقف :

« ان النحاس باشا يذكرنا بقصة قديمة .. وهى ان كلبا كان معه عظمة
فى فيه ، فرأى خياله فى الماء فالقى العظمة التى كانت معه ليمسك خيالها ،
ففقد الحقيقة والخيال معا .

« وقد كانت العظمة مقترحات المستر « هندرسون » فى المعاهدة . وكان
الخيال مطالب السيادة فى السودان . وكانت هذه المطالب مبالغا فيها الى
حد انه ما من حكومة انجليزية كان يمكنها التسليم بها مع بقائها فى منصبها .
فلماذا جازف رجال الوفد فى كل شئ بطلب اشياء لم يكن حصولهم عليها
من المحتمل ؟

« وهذا السؤال يصل بنا الى أعماق العقلية الشرقية . فقد كان من
سوء حظ مستر « هندرسون » أن يبدأ مفاوضاته من أقصى حدودها ،
لأن هذه الطريقة ليست الطريقة المعمول بها فى القاهرة . ثم ان النحاس باشا
ما كان ليقتنع بالذى حصل محمد محمود باشا عليه .

« وهناك ايضا عامل آخر ، وهو أن تلك المطالب المتطرفة لا يبعد ان يكون
قد اقترحها أولئك الذين لا يريدون المعاهدة . فتد علمنا ان الاقباط هلعون
فى الحقيقة من فقد حماية الجيش البريطانى ، وهلعهم هذا فى محله ..
وهم لا يستطيعون بالطبع أن يقاوموا المعاهدة ، ولكن هناك طرق شتى لقتل
الهرة غير شنقها ! فلذلك لم ندهش كثيرا اذ سمعنا أن مكرم عبيد كان أشد
المفاوضين تطرفا ، حتى لم يقنع بما دون السودان .

« فوالحالة هذه ، نهئنه بنجاحه فى مناورته ، التى حافظ بها على
شهرته وقضى على المعاهدة » .

ثم قالت : « ان الحالة فى مصر ستعود الى ما كان الموقف عليه قبل
سنة ١٩٢٢ (أى قبل تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترفت فيه بريطانيا
باستقلال مصر ووافقت على إصدار الدستور) .

وهذا هو الذى وقع فعلا .

وننتهى من هذا كله الى أن الوفد المصرى أخطأ خطأ بينا بتركه المكاسب
الجيلية التى كانت مصر ستظفر بها فى تلك المعاهدة - تركها تسقط وتذهب
ادراج الرياح ، فى نظير الاصرار على مطالب جزئية فى السودان . فلم تكن
هذه حكمة سياسية . وكان الوفد اذ ذاك من القوة بحيث يستطيع أن يتغلب
على أى معارضة كانت ستواجهه بعد عودته ، وكانت له الأغلبية فى البرلمان

فكان من المؤكد أن يحصل على التصديق على المعاهدة . وهكذا ضاعت الفرصة التي كانت أنسب فرصة لانتهاء المشكلة المصرية والتوجه لبناء مصر المستقلة ، حيث كان الجو الدولي اذ ذاك هادئا والسلام سائدا ، ولم تكن « النازية » قد استولت بعد على الحكم في ألمانيا ، ولا « الفاشية » في إيطاليا أقدمت على غزو الحبشة ، ولا اليابان على مهاجمة الصين ، وإنما كان العالم كله يتحدث في ذلك الوقت بالسلام وبناء الحروب . ثم لم تلبث الأحوال أن تغيرت في السنين التالية .

بعد العودة

مع ذلك ، عاد وفد المفاوضة الى مصر - وكان وصوله في يوم ١٩ مايو - فاستقبل استقبالاً حافلاً نظمته لجنة خاصة من حزب الوفد . وصورت الصحف الموقف للجمهور على أن المفاوضين جاهدوا ونجحوا نجاحاً كبيراً في حل القضية المصرية ، ولم تبق إلا مسألة السودان التي أدى تشدد الانجليز فيها الى اخفاق المفاوضات ، ولم يكن في وسع الوفد التفريط في حقوق مصر في السودان . وصفق أعضاء مجلس النواب لخطاب النحاس باشا حينما ألقاه في اليوم التالي في المجلس . وكانت خلاصة هذا الخطاب أن الوفد قوبل بحفاوة بالغة في لندن وأن المفاوضات قطعت في جو من المودة والتفاهم ، وأن هناك ثقة عظيمة في أن المسألة الباقية ستحل في المستقبل القريب ، لأن الصداقة مع الانجليز ستتم وتزداد توطدا .

ولم يؤثر قطع المفاوضات في اعتقاد الشعب في الوفد ، فان هذا صار أمراً عادياً ، فقد قطعت المفاوضات قبل ذلك عدة مرات في خلال السنوات العشر الماضية ، وفي كل مرة كان يعتبر القطع أو الرفض دليلاً على الأمانة والوطنية والصلابة في التمسك بالحقوق ، فماذا اذا قطعت مرة أخرى ، وسيكون اعتقاد الناس هو نفس الشيء لا ومهما يكن ، فان شعبية الوفد كانت غامرة ، والثقة في زعمائه ثابتة وتأثير الصحف الوفدية كان قوياً . والشعب كان يحب الوفد ويؤيده لأنه كان هو الذي يحافظ على الدستور ، ويحترم القانون ، ويشعر الشعب في وجوده بالحرية ، وهو الذي يقف ضد طغيان السراي ويمنع تدخل الانجليز ، ويسعى في قضية البلاد ، وهو ممثل الحركة الوطنية التي قامت منذ ثورة سنة ١٩١٩ ، ورئيسه « مصطفى النحاس » موضع الثقة وشخصية محبوبة ، وهو في نظر الجمهور خليفة « سعد » العظيم - هذا على حين أن الشعب كان يرى أن رجال الاقليات يعتدون دائماً على الدستور ، ويلجأون الى تزوير الانتخابات والحكم بالقوة

والإرهاب ، ويطيعون القصر أو الانجليز . فظل تأييد الشعب - أو أكثره - للوفد كما هو ، بل ازداد التأييد - كما أظهرت ذلك انتخابات الشيوخ التى جرت أخيرا بعد عودة الوفد - وذلك لأن الشعب لم ينس الذكرى المريرة للانقلاب الدكتاتورى الذى نفذته وزارة « محمد محمود » السابقة ، ولا الانقلاب الآخر الذى قام به حزبه - وهو حزب الأحرار الدستوريين .

لكن الأحرار الدستوريين وجدوا الآن فى فشل المفاوضات فرصتهم السانحة ، كما وجد الملك - الذى كان دائما عدوا للوفد وللدستور ويريد أن يحكم البلد حكما مطلقا - وجد أيضا فرصته للتخلص من وزارة الوفد . ولو كان وطنيا مخلصا لايد الوزارة ثم جعل يسعى لعودة المفاوضات ، لكنه ما كان يريد الاستقلال التام لأنه مرتبط مع الانجليز . والدلائل كلها تدل - كما كان يحدث دائما فى تاريخ مصر - على أن الانجليز كانوا دائما وراء هذه التحركات ضد الشعب والدستور - ولا سيما بعد قطع المفاوضات - اذ كانوا يعمدون الى الانتقام من الوزارة التى تقطعها ، ثم ينكرون بالشعب نفسه عن طريق الاعتداء على دستوره ونظامه وتقييد حرياته ، فيعود نفوذهم مسيطرا ويتصرفون فى البلد كما يشاءون .

فمع أن الوفد عاد وهو يؤكد أنه كسب صداقة الانجليز ويظن أن وزارته باقية لكى تستأنف المفاوضات - الا أن الأحداث التالية أخذت تظهر ثم تؤكد عكس هذا الاعتقاد . وصارت النذر تتوالى ، وبدأت عناصر الاقليات تتحرك لمهاجمة الوزارة وتتطلع وتسعى الى الحكم . وكان وراء هذا كله - طبعا - تأييد أو أيعاز الانجليز والقصر .

فبعد اسبوع من عودة الوفد اجتمع الأحرار الدستوريون فى ناديهم واخذوا يخطبون مهاجمين الوزارة ، ثم حرروا عريضة مملوؤها بالمطاعن فى وزارة الوفد وحكمها الذى احتوى - كما قالوا - على اعتداءات على الدستور والقانون والحرية والكرامة - وحملها رئيسهم « محمد محمود باشا » - صاحب الانقلاب السابق - وتوجه الى قصر عابدين فسلمها الى رئيس الدewan الملكى ليرفعها الى جلالة الملك « ليتدارك الأمر بحكمته السامية » . أى ليصدر الأمر باقالة الوزارة ، أو يوجد الأسباب التى تحملها على الاستقالة .

فسرعان ما استجاب الملك لهذه العريضة ، وأخذ يعطل أعمال الوزارة ، ويمتنع عن امضاء المراسيم ليشل عملها ويحرجها ، فيضطرها الى الاستقالة .

قانون محاكمة الوزراء



• الملك أحمد فؤاد •

ولما شعرت الوزارة بهذه المكايد أرادت أن تحصن مركزها . فقررت اتخاذ الاجراءات لاستصدار قانون محاكمة الوزراء - وهو القانون الذي وعدت به في خطاب العرش عند تأليفها لمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور - وأعدت المرسوم بذلك وقدمته الى الملك في أوائل يونية ١٩٣٠ لتوقيعه ثم أحالته الى البرلمان .

لكن الوزارة في الواقع كانت تأخرت كثيرا في الشروع في اصدار هذا القانون - كما انتقدنا هذا الموقف من قبل ، وقلنا انه كان يجب البدء باصدار هذا القانون غداة تأليف الوزارة ولا زال مركزها قويا يومذاك ، والانجليز كانوا في حاجة اليها لعقد المعاهدة - فأخرت الوزارة ذلك الى ما بعد فشل المفاوضات ، فيمكن القول حينئذ بأن الوقت قد فات . وكان هذا ضررا كبيرا بالنسبة لمركزها ولمصير الدستور ، ولم يجد الملك ما يمنعه من أن يحجز المرسوم ورفض التوقيع .

وما كان الانجليز ولا الملك ليوافقوا على صدور مثل هذا القانون أبدا ، لانه كان يشل يدهم في تعيين الوزراء الذين يريدونهم ، وهم كانوا دائما في حاجة الى هؤلاء الوزراء الذين يعتدون على الدستور ويحاربون الوفد ويقهرون ارادة الشعب ، ليكونوا أدوات لهم .

كان الغرض من اصدار هذا القانون صيانة النظام الدستوري لمصر ، وحمايته من العبث والانقلابات .

وقد اشتمل هذا القانون - او مشروعه - على نص خاص بجريمة الخيانة العظمى ، ونص آخر خاص بجريمة الغدر .

فتوقع العقوبات المنصوص عليها فيه على من يرتكبون الجريمة الأولى ، وهم الوزراء الذى يقدمون على قلب دستور الدولة او حذف حكم من احكامه او تغييره او تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور ، او مخالفة حكم من احكامه الأساسية . وعقوبة هذه الجريمة - مع عقوبات اخرى تبعية - الأشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة او السجن ، مع غرامة فى كل الاحوال لاتقل عن الف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه .

وتوقع العقوبات المنصوص عليها على من يرتكبون الجريمة الثانية ، وهم الوزراء الذين يبددون اموال الدولة ، او يتلاعبون بالأوراق المالية او الاسعار بقصد جلب منفعة شخصية لهم او للغير . وعقوبة هذه الجريمة - مع عقوبات اخرى - هى السجن او الحبس ، مع غرامة فى الحالتين لاتقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن خمسة آلاف جنيه .

ومن العقوبات التبعية العزل من الوظيفة ومن العضوية فى البرلمان ، والحرمان من حق الانتخاب ، وغير ذلك .

امتنع الملك « فؤاد » عن توقيع مرسوم هذا القانون ولم يرسله الى البرلمان ، واستمر ذلك نحو اسبوعين ، فحدث الجفاء بينه وبين الوزارة ، وأصرت الوزارة على ضرورة تقديم المرسوم الى البرلمان ، فاشتدت الازمة الوزارية . وكانت هذه المشادة التى حدثت بين الوزارة والسراى بسبب هذا القانون هى أهم عامل فى الازمة التى ادت فى النهاية الى ان تقرر الوزارة تقديم استقالتها احتجاجا على تعطيل صدور القانون . ولكن كانت الى جانب هذا العامل اسباب اخرى : فقد عطل الملك ايضا مشروع قانون بانشاء محكمة النقض والابرار ، وحدث فى ذات الوقت خلاف بين الوزارة والقصر حول تعيين بعض أعضاء لمجلس الشيوخ ، فاعتبرت الوزارة اعتراض القصر تدخلا من السراى فى أعمال الوزارة ، وأن هذا مخالف للدستور وكان مثل هذا الخلاف قد حدث من قبل فى عهد وزارة سعد زغلول وانتصر فيه سعد على الملك فؤاد نفسه . واصرت الوزارة على موقفها . ايضا كانت الوزارة قد اعدت مشروع قانون بانشاء بنك التسليف الزراعى لحماية المزارعين ، حيث كانت وعدت بذلك فى خطاب العرش - لكن الدوائر المالية الاجنبية نقت من هذا المشروع لانه سيغل يدها عن استغلال أهالى البلاد

عن طريق القروض والفوائد ، عملت من جانبها لاسقاط الوزارة قبل صدور هذا القانون بالصورة التي اعدتها الوزارة . فاجتمعت اذ ذاك كل هذه الاسباب .

استقالة الوزارة

ظهر جليا اذن أن الملك قد ناصب الوزارة العداء ويعطل اعمالها ليدفعها الى الاستقالة ، فازاء هذا قررت الوزارة أن تستقيل . ففي صباح يوم ١٧ يونيه توجه دولة النحاس باشا ومعه كتاب الاستقالة الى سراى عابدين ، فسلمه الى رئيس الديوان ، ورفع هذا الكتاب الى جلالة الملك بسراى القبة حوالى الظهر . ومما يسترعى النظر أنه في الساعة الثالثة بعد الظهر تمت مقابلة بين الملك والمندوب السامى البريطانى في سراى القبة . ولهذه الزيارة مغزى ظاهر يدل على نفسه . فما كان شيء مهم ، كتغيير وزارة او سياسة يتم في هذا البلد بدون تدخل او اشارة الانجليز او علمهم على الاقل . ومن السداجة أن يظن غير ذلك . وهناك اتصالات كانت تتم في الخفاء غير هذه المقابلات العلنة .

كان نص كتاب الاستقالة كما يلي : « مولاي - اتشرف بأن ارفع الى سدتكم العلية استقالتي وزملائي من الوزارة ، نظرا لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه - راجيا أن تنفضلوا بقبولها .. الخ » .

مصطفى النحاس . القاهرة في ١٧ يونيه ١٩٣٠

■ ■ ■

ثورة في مجلس النواب

وفي مساء ذلك اليوم حضر النحاس باشا والوزراء جلسة مجلس النواب . واعلن أن الوزارة قدمت استقالتها ، وبين اسباب هذه الاستقالة فقال : « عند ما تولت الوزارة الحاضرة الحكم قطعت على نفسها عهدا أن تصون احكام الدستور وأن تحوطه بسياس من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا . ولقد اشرت الى ذلك في الكتاب الذى تشرفت برفعه الى جلالة الملك بقبول اسناد رئاسة الوزارة الى - كما تضمنه خطاب العرش الذى تلى على مسامع حضراتكم . ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم الى البرلمان هذا التشريع الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور ، ولذلك رات من واجبها أن ترفع استقالتها الى السدة الملكية . والله نسال أن يوفقنا جميعا الى ما فيه خير البلاد » .

وبعد الفساء هذا البيان غادر النحاس باسرا الجاسه ومعه الوزراء . وعقب ذلك وفف الدكتور أحمد ماهر عضو مجلس النواب وقال في حماسة مخاطبا النواب : « سمعتم بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، فيجب أن تسمع الأمة صوتكم اليوم . نعم يجب أن تسمع البلاد تأييدكم لصاحب الدولة الرئيس في موقفه المشرف الذى يعمل به للدفاع عن الدستور وللدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستورى للبلاد » .

فقبلت هذه الكلمة بالتصفيق الحاد .

ثم قال : « لهذا تقدمت لحضراتكم باقتراح اطلب فيه تقرير ثقة المجلس الكاملة بالوزارة ، وتأييدها كل التأييد في موقفها الحالى في الدفاع عن الدستور » .

وتلت ذلك مناقشة تكلم فيها عدد من النواب وكلهم كان يؤيد الوزارة - وان كان بعضهم طلب التمهّل لمعرفة تفصيلات عن أسباب الاستقالة . الا أن الجو كان ملتها والمجلس في شبه ثورة .

وفي أثناء ذلك وقف الأستاذ « عباس العقاد » عضو المجلس ، فقال :

« يا حضرات النواب - ان رأى مجلس النواب لا يمكن أن يكون مجهولا لحظة واحدة بعد البيان الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، لأن الأزمة ليست أزمة الوزارة فحسب ، بل هى أزمة مجلس النواب نفسه ، بل أزمة الدستور المصرى .

ثم استرسل قائلا :

« الا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد لأن يسحق اكبر رأس في البلاد في سبيل صيانة الدستور وحمايته » .

فقبلت الكلمة بتصفيق حاد متواصل .

لكن رئيس الجلسة (الأستاذ ويصا واصف) أدرك خطورة هذه الكلمة ، فاعترض (صائحا مضطربا) : « ماهذا يا أستاذ عباس . انا لا أسمع بمثل هذا الكلام .

واستمر الأستاذ في خطبته : « انا أقول ذلك ، وما زلت أكرر اننا جميعا مستعدون للتضحية في المحافظة على الدستور ومقاومة كل من يعيث به ، وأن البلاد جميعها على أتم استعداد للتضحية ، لأن الأمة قد جاهدت في سبيل الحصول على الدستور ستين عاما » .

وبعد المناقشة وافق المجلس على الاقتراح المدمج . وقرر بالإجماع الثقة بالوزارة وتأييدها في موقفها .

هذا ، وكان رئيس الجلسة قد أمر بحذف كلمة الاستاذ العقاد - التي اشار فيها الى الملك - من محضر الجلسة . ولكن صحف المعارضة : السياسة والاتحاد والمقطم نشرت الكلمة في اليوم التالي . وبلغت الكلمة مسامع الملك وتأييد النواب لها بالتصفيق ، فاضمر الانتقام . وكانت هذه الجلسة في الحقيقة ثورة على القصر ، لمناوئة الوزارة الدستورية المتمتع بثقة مجلس النواب ، ولظهور اعتزامه العصف بالدستور .

وتردد القصر في اعلان قبول الاستقالة ، ومرت البلاد بأزمة في يوم ١٨ يونيه . فاحتشدت الوفود امام بيت الامة تهتف بحياة الوفد والدستور ، وتوالت البرقيات من الهيئات والاقاليم تعرب عن الثقة بالوزارة وتطالب بعدم قبول الاستقالة . ثم نشرت الصحف أن مظاهرة شعبية كبيرة ستخرج يوم الجمعة ٢٠ يونيه لتطوف بشوارع العاصمة وتتوجه الى ميدان عابدين للتهاف بحياة الدستور وتطالب الملك بعدم قبول الاستقالة . لكن القرار - فيما يبدو - كان قد اتخذ منذ وقت بعيد ، بل ذكرت بعض الصحف أن جواب قبول الاستقالة أو الاقالة كان معدا قبل ان تقدم الوزارة استقالتها . وربما كان تشكيل الوزارة الجديدة جاهزا قبل ذلك ، اما تأجيل اعلان قبول الاستقالة فلم يكن غير مناور .

وكانت الوزارة تظن أنها بتقديم استقالتها - وهي مستندة الى البرلمان وبعد اعلان مجلس النواب ثقته بها وتأييده لها ، وظهور التأييد لها من هيئات الشعب - أنها بذلك ستمارس ضغطا على الملك وتجعله يحجم عن قبول الاستقالة . لكن ماذا كان يخشى الملك والقوة كلها في يديه ، والجيش والشرطة تحت أمره - لا أمر الشعب - والمستوزرون من طلاب المناصب رهن اشارته ، فيستطيع أن يبطش بالشعب ويفعل ما يشاء ، مادام الانجليز قد أبدوا موافقتهم أو كانوا هم القوة المحركة في الخفاء - أو على الأقل أظهروا عدم اعتراضهم وخلوا بينه وبين الشعب .

وهكذا في يوم ١٩ يونيه اصدر الملك أمره بقبول استقالة الوزارة ، وهذا نصه :

« عزيزي مصطفى النحاس باشا :

« اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع منكم في ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ ، وقد اصدرنا امرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما يمكنكم أدائوه من الاعمال اثناء قيامكم بأعباء مناصبكم » .

« فؤاد » - صدر بسرأى القبة (في ٢٢ محرم ١٣٤٩ - ١٩ يونيو ١٩٣٠)

وكانت هذه نهاية وزارة الوفد التي شكلت في اول يناير سنة ١٩٣٠ ، على اثر ظهور نتائج الانتخابات العامة وفوز الوفد فيها فوزا كبيرا بما يقارب الاجماع . وهكذا لم تعش هذه الوزارة الدستورية الحائزة لثقة البرلمان والشعب اكثر من خمسة اشهر ونصف شهر . ثم ستهب العاصفة بعدها على البرلمان والدستور والنظام . ويقذف بالبلاد في تيه الاضطراب والقلق لمدة خمس او ست سنوات تضيق كلها هدرا من حياة الامة ، وتعطل اصلاحات ، وتوقف نهضتها اذ تشتغل بشبه حرب اهلية . وهذا هو العهد الذي بدا باصدار الامر الى « صدقي باشا » بتشكيل وزارته ، وقيامه بالانقلاب الذي سيكون هو الاعتداء الثالث على الدستور والنظام - وهو اكبر اعتداء - وذلك منذ بدء الحياة النيابية في عام ١٩٢٤ .

ففي نفس اليوم الذي ابلغ فيه النحاس باشا بجواب قبول استقالة وزارته صدر الامر الملكي الى « اسماعيل صدقي باشا » بتشكيل وزارته . وهذا نص الامر الصادر اليه :

« عزيزى اسماعيل صدقي باشا :

« لما لنا من الثقة بكم ، ولما نعهد فيكم من المقدرة على القيام بمهام الامور - قد اقتضت ارادتنا اسناد رئاسة مجلس وزرائنا اليكم . واصدرنا امرنا هذا لمعاليتكم للأخذ في تاليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به . الخ » .

فؤاد - ١٩ يونيو ١٩٣٠ .

واعلن هذا الامر في الصحف فعلمت به الامة ، وسط الدهشة وشعور بالتشاؤم ، وتوقع امور خطيرة . وبدا اذن العهد الجديد - عهد الانقلاب - وهو الموضوع التالى :



الفصل الرابع

انقلاب صدقى

• اسماعيل صدقى باشا •

الف « صدقى باشا » وزارته وصدر بها المرسوم الملكى فى يوم ٢٠
يونيه سنة ١٩٣٠ • وتم تشكيلها على الوجه الآتى :

اسماعيل صدقى باشا - للرئاسة ووزيرا للداخلية والمالية ، ومحمد
توفيق رفعت باشا - للحربية والبحرية ، وعبد الفتاح يحيى باشا للحقانية،
وحافظ حسن باشا - للأشغال والزراعة ، وعلى ماهر باشا للمعارف ،
وتوفيق دوس باشا - للمواصلات ، ومحمد حلمى عيسى باشا - للأوقاف ،
وحافظ عفيفى باشا - للخارجية .

ولم يكن « اسماعيل صدقي » رئيسا لحزب ، ولا عضوا في البرلمان ، ولا يمثل أى هيئة ، وإنما كان معروفاته ينتمى الى حزب الأحرار الدستوريين ويعد من أركانه وإن لم يكن عضوا رسميا . وحين ألف وزارته هذه أعلن أنها لا تنتسب الى هيئة أو فئة ، وأنها « ستلتزم الحيطة السياسية المطلقة » . فلم يكن لهذه الوزارة اذن أية صفة دستورية ، على الإطلاق . وإنما هى تمثل أشخاصا الذين عينتهم السراى وبرضا الانجليز . فهى اذن أداة فى يد الحكم المطلق . فمن هو اسماعيل صدقي هذا ؟

اسماعيل صدقي

كان سياسيا محترفا . وكان بعيدا عن الشعب بحكم نشأته وثقافته والوسط الذى عاش فيه . كان أبوه موظفا كبيرا فى عهد الخديوى توفيق نال رتبة الباشوية ، وورثت أسرته أملاك واسعة . وتعلم هو فى مدارس « الفرير » فأتقن اللغة الفرنسية . وبعد الثانوية دخل مدرسة الحقوق وتخرج منها سنة ١٨٩٤ . فعين فى وظائف النيابة ثم عين سكرتيرا لبلدية الاسكندرية . وفى سنة ١٩٠٨ عينه « محمد سعيد باشا » سكرتيرا لوزارة الداخلية ، ثم صار وكيلها فى عام ١٩١٠ ومنح لقب الباشوية . ثم فى سنة ١٩١٤ عين وزيرا للزراعة فى وزارة « حسين رشدى باشا » - وهى الوزارة التى وافقت على اعلان الحماية البريطانية على مصر . لكن فى العام التالى اخرج من الوزارة بسبب مسألة خلقية .

كان هكذا موظفا طول حياته ، بعيدا عن الشعب . ولكن فى نوفمبر سنة ١٩١٨ حين أخذ « سعد باشا زغلول » يؤلف الوفد المصرى ليقوم بعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح الذى يعقد بعد الحرب العالمية الاولى - كان هناك فى الاسكندرية « محمد سعيد باشا » يؤلف وفدا آخر برئاسة الأمير « عمر طوسون » واختار « صدقي باشا » عضوا فى هذا الوفد . فلما أراد سعد أن يدمج الوفدين ضم اسماعيل صدقي الى الوفد الذى ألفه فأصبح عضوا فى الوفد المصرى نتيجة لذلك . ولما قرر الانجليز نفى بعض اعضاء الوفد نفوه مع سعد زغلول ورفاقه الى « مالطة » لانهم اختاروا للنفى من يحملون لقب « باشا » ، وذهب مع الوفد الى باريس .

ولكن الشعب فى هذه الاثناء كان قد قام بثورته ثورة سنة ١٩١٩ ، وصار « الوفد » يمثل الثورة والشعب . ولم تكن الثورة والجهاد من طبيعة « صدقي باشا » الموظف المترف الذى تعود طول حياته على الطاعة والخضوع

للسلطة ، وكان يؤمن بقوة الانجليز وبالولاء للملك لا للشعب . فلم يشارك الشعب في عواطفه أو آماله ، وكان أول من ارتد ونكص على عقبيه ، فانفصل عن الوفد ورجع الى مصر لينضم الى السلطات الحاكمة ، سعيًا وراء مصالحه الذاتية وتطلعا الى المنصب والثروة والجاه ، فصار مغضوبا عليه من الشعب ، وحامت حوله الشبهات لاتصاله بالانجليز والملك ، واصبح من الاعداء الوفد .

فلما حدث انشقاق أعضاء آخرين سنة ١٩٢١ انضم اليهم وعين وزيرا للمالية في وزارة « عدلى باشا » وهي الوزارة التي قامت بإشارة الانجليز لناهضة سعد والوفد الذي ثبت معه ولتقاوم ثورة الشعب وتصل الى اتفاق مع الانجليز . وشنت هذه الوزارة حربا على الشعب وحدثت في عهدها مذابح في طنطا والاسكندرية ، ثم سقطت هذه الوزارة لاختفاها في المفاوضات التي اشترك فيها صدقي ، ثم عين ثانية وزيرا للمالية في وزارة ثروت عقب صدور تصريح ٢٨ فبراير ، وكان وجود هذه الوزارة المتعاونة مع الانجليز تحديا للثورة والشعب اذ كان « سعد » زعيم الشعب منفيا في جزيرة « سيشل » ، والوفد مستمرا في جهاده . وبلغ عداء صدقي للوفد غايته وحنقه على الشعب اقصاه بعد أن تقدم لرشح نفسه في أول انتخابات جرت بعد صدور الدستور فسقط سقوطا ذريعا في دائرة بلده أمام محام وفدى شاب وهو « محمد نجيب الغرابلي » الذي عينه سعد زغلول بعد ذلك وزيرا في وزارته — وهي وزارة الشعب — التي قامت في سنة ١٩٢٤ .

وبمجرد أن استقالت وزارة الشعب عقب حادث مقتل « السردار » الانجليزى في نوفمبر سنة ١٩٢٤ برز اسماعيل صدقي كالفارس المرجو الذي تعلق عليه دوائر الرجعية والاستعمار آمالها لدحر الوفد والقضاء عليه واقامة الحكم المطلق للسراى والانجليز . فعين صدقي وزيرا للداخلية في الوزارة التي الفت بعد هذا الحادث ، وكان هو المنفذ الأول للاعتداء على الدستور وتعطيل الحياة النيابية فظلت معطلة طوال عام ١٩٢٥ ونصف العام الذي بعده ، وفي هذه الأثناء حل البرلمان مرتين ، لجأ صدقي باشا الى وسائل لايقرها قانون ولا خلق : من تزوير الانتخابات واستخدام رجال الادارة لأكراه الناخبين بل والاعتداء الجنائى على الأهلىن . فساعت بذلك سمعته لدى الشعب الى أقصى حد ، ولم تعد للشعب أى ثقة فيه ، وصار هو العدو الأول للدستور والوفد والشعب .

يقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر عنه : « ولم يكن اسماعيل صدقى رجلا شعبيا ذا أنصار قليلين أو كثيرين ، بل لعله كان من أبعد الناس عن قلوب الشعب . ولعله أحد السياسيين القلائل الذين ساء فيهم رأى الشعب ، الى حد أنه لم يطمئن قط الى أى عمل يقوم به ، او الى أى تصرف يؤيده ، او الى أية دعوة يدعو اليها ، مهما تكن صادقة نافعة . . » !

ويصفه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بأنه « خصم الدستور الألد ، والمستهتر الأول بحقوق الشعب » .

وحتى اصداقؤه الأحرار الدستوريون كانوا لا يثقون فيه ويحذرون جانبه ، ولم يشركه « عدلى » ولا « ثروت » فى وزارتهما فى عهد الائتلاف بعد تلك التصرفات التى قام بها .

ثم كان من الساعين الى هدم الائتلاف ، وعلى رأس المؤامرة التى دبرت بين الانجليز والسراى لاقالة وزارة الائتلاف الأخيرة - وهى وزارة مصطفى النحاس الأولى التى تألفت سنة ١٩٢٨ . وكان المقرر ان يكون « اسماعيل صدقى » هو رئيس الوزارة التالية التى ستقوم بتنفيذ الانقلاب والاعتداء الثانى على الدستور . غير ان المندوب السامى البريطانى تدخل فى آخر لحظة ، وأشار بأن يكون « محمد محمود باشا » هو رئيس هذه الوزارة وليدة المؤامرة ، فأذعن الملك وعين محمد محمود .

وفى هذا يقول « اسماعيل صدقى » فى مذكراته بصراحة :

« كانت الرغبة متجهة الى اختيارى لتأليف الوزارة على اثر اقالة النحاس باشا فى يونيه سنة ١٩٢٨ ، وخطبت فى ذلك خطابا شبه رسمى ، وتهيات لتأليفها ، بل وضعت أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختيارى ليتعاونوا معى . وكان المندوب السامى البريطانى فى ذلك الحين هو « اللورد جورج لويد » وكان من الطبيعى أن يكون اميل الى شخص تربي فى انجلترا كمحمد محمود باشا ، بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الانجليزية الواحدة ، وقد أدت المشاورات العليا الى اختيار « محمد محمود باشا » لتأليف الوزارة . وفى مساء ٢٦ يونيه من تلك السنة بينما كنت منتظرا فى بيتى الدعوة الى القصر ، خطبت بالتليفون بالقرار الجديد » .

ضاعت منه فرصة رئاسة الوزارة هذه المرة ، لكنه تلقى الصدمة وتحملها ، وأذعن لارادة السادة الأمراء أو المتآمرين ، ولم يفضب منهم . وظل يتربص الفرص بيشما أيد وزارة محمد محمود وعضدها فى كل ما قامت به من اعتداء على الدستور وتأجيل للحياة البرلمانية وقمع للشعب .

ثم الآن حانت له الفرصة مرة أخرى - وكان اللورد « لويد » راعى محمد محمود قد أقبل وذهب ، والمندوب البريطانى الذى خلفه « سير برسى لورين » ليس لديه ميل خاص لأحد بالذات ، ولا ما يدعو للمفاضلة بين شخص وآخر ، فكلهم سواء فى موالة السياسة البريطانية ومتفقون مع مراميها فى محاربة الوفد وكرهية الدستور وعدم تمكين الشعب من الحكم . فلم يعترض اذن على تعيين صدقى وقال له عند ما قابله : « مادام الملك فؤاد قد عينك فلا اعتراض لى على ذلك » .

فهذا هو « اسماعيل صدقى » الذى عينه الملك فؤاد رئيسا للوزارة بعد « مصطفى النحاس » زعيم الأغلبية ورئيس الوفد ، وهذا هو تاريخه .

آراء ودوافع الوصولين

واذا أردنا أن نفهم عقلية صدقى باشا واضرابه ، ممن كانوا يسعون الى الحكم ويعتدون على الدستور - وهم الوصوليون ، كما كانت الصحف تطلق عليهم ، لأن كل همهم كان الوصول الى المناصب والمنافع - اذا أردنا ذلك ، فان فكرتهم - ان كانت لهم فكرة ، ولم تكن مصالحهم وأطماعهم الشخصية هى التى تحركهم وتدفعهم - هذه الفكرة كانت ان الشعب فى نظرهم جاهل أو قاصر فلا يصح له أن يقود بل يجب أن يقاد ويوجه رغم إرادته ، ولو باستعمال العنف والقسوة . والذين يقودونه هم هؤلاء نفر من الساسة ، الذين ظنوا كأن العناية السماوية اختارتهم لاصلاح أحوال هذا الشعب وإرشاده - على حين ان الحقيقة أن الذى يختارهم هو عناية الملك أو الانجليز - هؤلاء نفر كانوا يرون ان الشعب لا يصلح لهذا الدستور أو أن الدستور لا يصلح له ، مع أن الذى وضع هذا الدستور هم أنفسهم الأحرار الدستوريون الذين كان من بينهم « اسماعيل صدقى » نفسه . وكان هذا الدستور فى الواقع أقل مما كانت تطلبه الأمة . لكن هؤلاء لما وجدوا أن نتيجة تطبيق هذا الدستور أنهم سقطوا سقوفا فاحشا فى الانتخابات - ومنهم صدقى باشا الذى سقط - كما علمنا - فى دائرة بلدته ، بينما نجح خصومهم الذين يعادونهم وهم رجال الوفد بأغلبية ساحقة - لما حدث ذلك وصلوا الى اعتقاد - أو اقنعوا أنفسهم - بأن هذا الدستور غير صالح بل ضار بالشعب ، وأنه يجب حينئذ تعديله أو تعطيله أو حتى الغاؤه ، وهو ما كانوا يعمدون اليه دائما ويعملونه . وفى الحقيقة - كما ذكرنا - كانت المصالح أو الأطماع والأحقاد الشخصية والحزبية والرغبة فى المنصب والجاه هى التى تدفعهم الى هذا الاتجاه . وكانوا يجدون فى الملك والانجليز من يساعدونهم على الوصول الى أغراضهم كلما سمحت الظروف .

فالملك « فؤاد » كان يكره الدستور - وقد صدر الدستور على الرغم منه - لأنه كان يريد أن يكون هو « مصدر السلطات » لا الأمة ، وكان يريد أن يحكم البلاد حكما رجعيا او تقراطيا حسب عقليته التركية القديمة ، وطبيعته الأجنبية عن مصر التي كان يعتبرها - كما اعتبرها اجداده - كأنها ضيعة خاصة لهم ، يتصرف فيها ولا يشاركه أحد في الحكم . ولولا قوة الشعبا لسياسية التي أظهرتها ثورة ١٩١٩ ، والتي تمثلت في الوفد ، لتمكن من ذلك - الا ان قوة الشعب وروح العصر كانت اقوى منه في النهاية . ولكنه كان دائما يحاول كلما وجد الفرصة ، أى كلما عاونه الانجليز ، أو اذنوا له بالانقضاض على الفريسة وهي الشعب - كان يحاول ان يفتك بالدستور ويفرض ارادته على الأمة . قال له أحد الصحفيين الالمان مرة في معرض الحديث عن « موسولينى » دكتاتور ايطاليا : « ان الدكتاتورين يخافون ، اما الملوك فيحبون » . فرد الملك على الفور قائلا : « لكم وددت ان اكون الدكتاتور » ! فانفقت طبيعة الملك فؤاد مع آراء أو مطامع هؤلاء النفر من الساسة ووجد فيهم من ينفذون مقاصده ، وكانوا في الحقيقة أدوات له يدعوهم حينما يشاء ويطردهم حينما يشاء . وقد اتبع هذه السياسة من بعده ابنه الملك « فاروق » .

اما الانجليز فكانوا طبعاً أعداء الشعب ويريدون له الضعف والتفريق والوقوع في الخلافات ، والاشتغال بالمعارك الداخلية لينصرف عن مطالبتهم بحقوقه ، فكانوا يشجعون هذا العدوان ، واذا حدث يتفاضون عنه وهم راضون به . فكانوا يكرهون الدستور والوفد ، ويؤيدون هؤلاء النفر من الساسة ، ويتحدون مع الملك في سياسته التي ترمى الى اخضاع الشعب وقهر ارادته - لكن ليس في كل الأحوال . فسياساتهم كانت مبنية على حفظ التوازن بين القوى المتضاربة : بين قوى الملك والشعب والوسواسين ، فاذا رجحت كفة احدها عمدوا الى تحريك الكفة الأخرى ، لكن اتجاههم في الغالب كان الى تأييد الرجعية والحكم المطلق ، ليتصرفوا هم أيضا من داخله ، ويبقى نفوذهم مسيطرا .

وقد حاول « صدقي باشا » في مذكراته التي كتبها في آخر حياته - وهي مليئة بالمغالطات في قسمها الأول قبل احداث سنة ١٩٤٦ - حاول أن يبرر سياسته ، ويشرح لماذا ألغى دستور سنة ١٩٢٣ ، فلم يذكر طبعاً الدوافع الشخصية ، ولا اتفاق خطته مع مقاصد الملك او الانجليز ، وانما ذكر عيوب الدستور ، وقال انه نقل من بلد اجنبى متقدم فلا يصالح لهذا الشعب ،

وانه لم يحقق الاصلاح للبلد . . ونحو ذلك . لكن الرد عليه - وهو رد لا يقبل دفعا - انه اذا كان يراد تعديل الدستور - او اى دستور - فالذى يجب هو ان يعدل بالطريقة التى حددها الدستور نفسه ، وبرضا الامة التى هى صاحبة الحق الاول فى الدستور . اما تعديله بسلطة خارجة عن ارادة الامة : فهو اعتداء محض لان هذه السلطة غير شرعية .

ثم ان الحقيقة والانصاف ان هذا الدستور لم يعط الفرصة الكافية لان يطبق وتبين كل نتائجه . لقد اعتدى على الدستور وعطل البرلمان قبل ان يكمل عاما واحدا من بدء تطبيقه ، ثم عطل مرة اخرى بقصد ان يبقى معطلا ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وتحطمت كرامة الدستور وبددت هيئته ، فلم ينعقد فى الواقع الا مرتين قصيرتين بين الاعاصير والزوابع . . وكان كل عمره منذ بدء تنفيذه سبع سنوات ، تخللتها هذه الاعتداءات ، فلم ينعقد البرلمان - فعلا - الا اقل من نصف هذه المدة : اى ثلاث سنوات فقط . فكيف يمكن اذن ان يقال انه جرب تجربة كافية وانه فشل . . ؟ هذا على انه كان محكوما ومقيدا ومهددا فى نفس الوقت بسلطة السراى وسلطة الانجليز . والحقيقة التاريخية التى يراها كل منصف ان التجربة الدستورية نجحت نجاحا باهرا فى اول مرة طبقت فيها ، وذلك فى عهد وزارة الشعب وزارة « سعد زغلول » عام ١٩٢٤ وتجلت ارادة الامة وظهرت قوتها حينئذ امام الانجليز والسراى . ولولا المؤامرة وعدوان الانجليز بالقوة الغاشمة - لاستمرت التجربة الدستورية تخطو من نجاح الى نجاح ، ولاصبحت مصر دولة ديمقراطية بكل ما تحمل الكلمة من معان . كذلك نجح البرلمان نجاحا ظاهرا فى عهد الائتلاف (١٩٢٦ - ١٩٢٨) . وقد انجزت الحكومات الدستورية والبرلمان اصلاحات هامة . وكان يمكن انجاز اصلاحات كثيرة عظيمة لولا تدخل الانجليز ومعارضتهم وارسالهم البوارج الحربية لتهديد النواب والبلاد ليمتنعوا عن اصلاح الجيش او تعديل التشريع او تحقيق النهضة الاقتصادية - كما هو ثابت من وقائع التاريخ .

فهذا اذن - اى ما يرعاه صدقى وامثاله من الوصوليين - تجن على التجربة الدستورية وظلم لها ، والعكس هو الصحيح . ولو كانت هناك اخطاء ، فإى حكومة او اى برلمان لا تكون له اخطاء ؟ ولكن الافراد والشعوب تتعلم بالتجارب ، وتصلح هذه الاخطاء على مر الزمن . اما الحكم بان الفرد او الشعب يبقى طفلا ويحال بينه وبين التجارب ، فهذه جناية على الفرد او الشعب . وعلى كل ، فهذه كلها حجج او تعديلات تصاغ لتبرير العدوان والاعتداء على القانون والنظام ، ويلجأ اليها دائما كل المستبدين والطفافة فى مختلف الامكنة والازمان ، وهم الذين ينكرون حقوق الشعب .

ونعود الآن لتتبع الأحداث .

الموقف عند تأليف الوزارة

أصدرت الوزارة عند تأليفها بيانا تبين فيه برنامجها ، قالت فيه : « ان أول أغراضها هو بث الطمأنينة بين الناس ، والعمل على استتباب النظام والأمن في البلاد » . . ولم يكن هناك شيء ضد الطمأنينة ، بل كان الناس كلهم مطمئنين ، كذلك لم يكن هناك خلل أو اضطراب في النظام والأمن ، حتى يوجب ما يعمل لاستتبابه . بل العكس كان هو الصحيح . وهو ان مجيء هذه الوزارة « الصديقة » - على غير القواعد الدستورية التي تؤمن بها الأمة - كان هو الذي أثار القلق وبث الفزع في النفوس ، والذي كان من شأنه ان يؤدي - وقد أدى فعلا - الى اختلال الأمن والنظام .

وقالت في بيانها أيضا : « وستنهج الوزارة في سبيل الوصول الى بث هذه الطمأنينة بالوسائل الطبيعية والأسباب النظامية . وهي قوية الرجاء في ان لا تلجئها الظروف على كره منها الى الأخذ بغير تلك الوسائل والأسباب » ! . ومعنى ذلك التهديد بأنها ستلجأ الى وسائل العنف والبطش ، أي « الوسائل غير الطبيعية وغير النظامية » ، لكي ترغم الشعب على قبول اجراءاتها وعدم معارضة قراراتها . فلن يكون أمام الأمة الا الاذعان والخضوع أو تتعرض للقسر والارغام . ويدل هذا على انها كانت تتوقع المقاومة أو الثورة لعدم شرعيتها .

وجاء في هذا البيان أيضا : « وستلتزم الوزارة الحيدة السياسية المطلقة ، فلا تنتسب في مجموعها وافرادها الى هيئة أو هيئات سياسية » . ومعنى ذلك ان الوزارة لا تمثل - سياسيا - أية جهة . وهذا اعتراف منها بأنها لا تمثل الانفسها . فما دامت لا صلة لها بالشعب ، فعلا ما تعتمد في قيامها وبقائها ؟ انها لم تكن تعتمد الا على ارادة الملك ، أو ثقته . كما ذكرت في بيانها ، وهذا وحده - في نظرها - يكفي ! وهي في الواقع وحقيقة الامر لم تكن الا وزارة الملك .

وكلامها عن انها لا تنتسب الى هيئة يشير التساؤل : فقد كان معروفا ان رئيسها « اسماعيل صدقي » كان من الأحرار الدستوريين وكان يريد ان يشترك معه الأحرار الدستوريون في الحكم لولا ان محمد محمود أصدر قرارا بعدم الاشتراك في الوزارة . فالآن يعلن صدقي انه لا ينتسب الى أي هيئة . . وكذلك كان « حافظ عفيفي » من أركان هذا الحزب أيضا فخالف حزبه أو انسحب منه ليدخل الوزارة . . ومثله « توفيق دوس » الذي

اعتبر نفسه مستقيلًا من الحزب . وأيضًا فان « على ماهر » الذى اشترك فى هذه الوزارة - وزيرًا للمعارف ، ثم وزيرًا للحقانية - كان نائب رئيس حزب « الاتحاد » - حزب القصر ، ومثله « حلمى عيسى » الذى دخل وزيرًا للأوقاف ثم ينقل الى وزارة المعارف ويبقى فيها مدة طويلة - كان أيضًا من أعضاء حزب الاتحاد . فمعنى ذلك أن هؤلاء يتركون أحزابهم أو ينسحبون منها ليدخلوا الوزارة ..

ويعلق الأستاذ « الرافعى » على ذلك ، فيقول أولاً بالنسبة لصدقى : « ومعنى ذلك أنه ترك حزبه فى آخر لحظة ، لا لسبب الا لكى يؤلف الوزارة » ثم يقول بالنسبة لهم جميعاً :

« فالانتساب الى الاحزاب أو الانفصال عنها عند هؤلاء القوم هو وسيلة الى الوصول الى مناصب الوزارة فحسب ، ولا يبعد عن هذا الغرض قيد انملة .. وهذا يعطيك فكرة واضحة عن انحطاط الاخلاق السياسية والشخصية فى هذه البيئة من الناس ، وانهم من العوامل الاساسية لفساد الحياة العامة والخاصة فى البلاد !

وأما السبب فى عدم اشتراك حزب الأحرار الدستوريين فى الوزارة ، فهو أن رئيسه « محمد محمود » كان يأمل ويتوقع أنه هو الذى سيعين رئيساً للوزارة . فهو كان رئيس الوزارة قبل وزارة الوفد ، وهو الذى قام يومئذ بالانقلاب ضد الوفد والدستور ، وانما نحى عن الوزارة بسبب المعاهدة واشترط عرضها على البرلمان ، فها هى ذى المعاهدة لم تعقد فيلزم اذن أن يعود ليستأنف مهمته ، وكان هو على صلة طيبة بالانجليز ، بل هناك خطاب كتبه رئيس الجالية البريطانية فى مصر الى « مستر ماكدونالد » رئيس الوزارة البريطانية يركى فيه محمد محمود ويثنى على حكمه غير الدستورى السابق ويرشحه ليخلف وزارة الوفد - وسنشير الى هذا الخطاب بعد وهو وثيقة تاريخية . ومحمد محمود هو الذى جمع الحزب وحمل العريضة التى ملئت بالمطاعن ضد وزارة الوفد فسلمها الى قصر عابدين طالباً العمل لاسقاط الوزارة ، فهو ينتظر لذلك أن يجنى ثمرة عمله . لكن كان من سوء حظه أنه اضطر قبل تأليف الوزارة بايام للدخول الى المستشفى لاجراء عملية جراحية ، ففوجيء وهو فى المستشفى بأن الوزارة اسندت الى « اسماعيل صدقى » - وكان هو لا يحبه ولا يثق فيه - ففضب « محمد محمود » واتخذ قراراً بأن لا يشترك أحد من الحزب فى الوزارة .. فنفذ الأعضاء ذلك غير « حافظ عفيفى » الذى لم يابه لهذا القرار ، واشترك مع صدقى فعينه وزيراً للخارجية ، ثم بعد قليل عين وزيراً مفوضاً فى لندن وحل محله

عبد الفتاح يحيى فى الخارجىة . وهكذا ضاعت رئاسة الوزارة من « محمد محمود » بسبب العملىة الجراحىة ، وكان الملك فؤاد لاىمل الىه لاعتداده بنفسه وتكبره ، ففضل علىه اسماعىل صدقى الذى كان أطوع له ، ولم يمانع المندوب البريطانى الجدىد لئلا يثير معركة مع الملك بسبب شخص .. والذى يهم الانجلىز على كل حال تنفيذ اغراضهم .

وحول ذلك يقول الأستاذ الرافعى : « وقد استاء حزب الاحرار الدستورىين من تخطىهم فى تألىف الوزارة ، ونقم محمد محمود من صدقى انه الفها دونه ، وكان يظن انه أولى بها منه اذ سبق له تألىف وزارة انقلابىة فى مثل هذه الظروف . ولكن خاب ظنه هذه المرة .. فقد رات السراى - امعانا منها فى العبث بهؤلاء الوصولىين - ان تجرى فىهم ما شاء لها السلطان من رفع وخفض ورضاء ثم هجر ، وحظوة ثم نقمة ، وتغىير وتبدىل .. ! »



الانجلىز والانقلاب

وهنا سؤال يلزم الجواب عنه ، فقد ناقشه كثر ممن افوا عن هذا العهد ، وحير الناس كثرًا حتى فى زمن وقوع تلك الأحداث - وهو: هل تدخلى الانجلىز فى هذا الانقلاب ؟ وما مسئولىتهم فى ذلك ؟

• سىر « لورى لورى »
المندوب السامى البريطانى

فريق يقول ان الانجليز هم الذين دبروا الانقلاب ، او على الاقل
حرضوا عليه . وفريق آخر ينفي هذا ويقول ان الانجليز لم يدبروه ، وانما
كان من صنع الملك فؤاد مع الرجعيين .

وقبل أن نذكر القرائن والأدلة التاريخية التي تعين الجواب الصحيح ،
نذكر ما اعترف به « صدقي » نفسه في مذكراته . فقد قال انه عندما عهد
اليه بتأليف الوزارة واختار زملاءه الذين سيشترون معه - قال :
« فتركتهم في منزلي ريثما أقابل المندوب السامي البريطاني للتحدث معه
في بعض الشؤون السياسية » .

نقول : فاذا كان في مصر ملك واحد ، وتأليف الوزارة مسألة داخلية ، فلماذا
كان أول ما فعله المرشح لرئاسة الوزارة المصرية أن يتوجه الى دار المندوب
البريطاني ليتحدث في بعض الشؤون السياسية ، قبل أن يصدر المرسوم
الملكي بتشكيل الوزارة ؟ وما هي هذه الشؤون السياسية ؟ ظاهر أنها ليست
الا أن ينال موافقة المندوب ورضاه عن شخصه وعن السياسة التي سيتبعها
ويقدم فروض الولاء . . وقد منحه المندوب بركته وموافقته ، ثم عاد وكان
زملاؤه ينتظرونه - قال : « وخرجت من دار المندوب السامي الى حيث
زملائي في منزلي ، وكنت قد تغيبت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا . ولما عدت
خبرتهم بما حدث » .

فهل نقول بعد هذا ان الانجليز لا شأن لهم بالمسائل الداخلية ؟ فهذا
دليل ، ثم نورد الأدلة الأخرى .

فقد تواردت الأنباء بأنه حينما كان وفد المفاوضات في لندن وأصر على
موقفه حول مسألة السودان وحدثت الأزمة أن الانجليز بعثوا الى
اعضاء الوفد من ينصحونهم وينسحبونهم بأنهم اذا تشبثوا بموقفهم ولم
يعقدوا المعاهدة فان العواقب ستكون خطيرة عليهم وعلى مصر . ونجد
إشارة لذلك في مقال « التيمس » - وهي الجريدة شبه الرسمية - المقال
الذي أوردناه سابقا ، فقد قالت فيه ان المصريين أصروا على موقفهم « بالرغم
من نصائح الأصدقاء وانداداتهم » !

ويؤيد هذا مقال كتبه مراسل مجلة « آخر ساعة » في لندن - بعد
تاريخ المفاوضات بأربعة أعوام - في أول عدد صدر من المجلة في سنة ١٩٣٤ ،

فقد ذكر المراسل في هذا المقال انه علم في اثناء زيارته للندن فيما يتعلق بتلك المفاوضات أن أحد الوزراء البريطانيين اتصل في ذلك الوقت بأحد أعضاء الوفد المصرى وقال له انه اذا لم تعقد المعاهدة فسيكون هذا شرا كبيرا بالنسبة لمصر ، وأردف قائلا : « دعنى أقول لك : انكم اذا قطعتم المفاوضات عرضتم انفسكم وأشخاصكم للخطر » !

وكتب الأستاذ الصحفى القديم « أحمد حافظ عوض » - وكان مصاحبا للوفد في لندن في اثناء المفاوضات - كتب في جريدته « كوكب الشرق » عقب استقالة وزارة النحاس باشا - كتب في مقاله الرئيسى يقول : « صح راينا الذى أعلنه وكررنه من اللحظة التى بدأ يظهر فيها تجمع الغيوم فى افقنا السياسى ، على اثر تقديم مشروع قانون محاكمة الوزراء واعتبر تقديمه سببا باعثا على حدوث الأزمة - خطأ . والحقيقة التى لا مراء فيها ان هذه الأزمة دبر أمرها ورسمت خططها فى اليوم الذى ايقن فيه السياسة البريطانيون ان الوفد الرسمى لن يفرط فى ذرة من حقوق مصر فى السودان .. »

« فقد قلنا فى ذلك الفصل ان الانجليز بعثوا برسلمهم الى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا يلوحون له بأن تشدده فى ضرورة ادخال التعديل الذى اقترح اضافته على مشروع المعاهدة الخاص بالسودان قد يؤدى الى حبوط مؤتمر المفاوضات وانه اذا انتهى الى هذه النتيجة فقد يعقبه حدوث تطورات من شأنها قلب نظام الحكم فى مصر وضياعه من بين يديه . »

وقال :

« فالأزمة الدستورية الوزارية الأخيرة ليست ناشئة عن مشروع قانون محاكمة الوزراء .. انما هى ناشئة عن مسألة السودان ، ووليدة يوم انقطاع المفاوضات بسبب السودان - دبرت ورسمت وقررت خططها من ذلك اليوم ، وأحيطت بسياح كثيف من الكتمان . » ثم قال :

« وأقسم غير حائث انى كائن كنت المس الخطة التى دبرتها السياسة البريطانية وقررت اتباعها فى مصر ، من الساعة التى وضعتها فيها .

ولقد كاشفت بأمرها غير واحد من اخواننا المصريين ونحن فى لندن فى حينها . واذن لم تكن مخطئين حين قلنا ان استقالة الوزارة ستقبل لان كل شيء مدبر مقرر من قبل ، وأن المقابلات والاستشارة وما الى ذلك لم تكن الا مناورات أريد بها تغطية ما رسم ودبر فى عالم الخفاء » !

هذا ما كتبه الصحفى السياسى المحنك « أحمد حافظ عوض » عن سر

الآزمة والانقلاب ، وكان هو في لندن في موضع المفاوضة طوال الوقت ، وعلى اتصال وثيق بالدوائر المصرية والانكليزية .

والذي كانت تدل عليه التجارب مع السياسة البريطانية في مصر ، وتكرر بصفة ثابتة - أنه كان يحدث عقب فشل أى مفاوضة أن تظهر فجأة أزمة وتستقط الوزارة المصرية ، وتتجه السياسة الى التكيل بالشعب . حدث هذا مرات منذ بدأت المفاوضات سنة ١٩٢٠ . واصبح هذا حقيقة يعرفها كل المصريين . ولذا ، فان الدكتور « حسين هيكل » يقول في مذكراته بالنسبة للموقف بعد انتهاء المفاوضات : « لم أشك بعد قطع المفاوضات في أننا مقبلون بعد عودة المفاوضين الى مصر على أحداث جديدة ، أيسرها تغيير الوزارة . ولم يفر من اعتقادي هذا قول النحاس باشا . الأستاذ مكرم عبيد بعد عودتهما الى القاهرة أنهما مقتنعان بأن الوفد كسب صداقة الانجليز وان كان خسر المعاهدة . فقد عودتنا السياسة البريطانية في ذلك العهد أن كل وزارة تتولى المفاوضة ولا تنتهى فيها الى نتيجة ، لا يمكن أن يكون لها حظ من البقاء » .

ويؤكد هذه الحقيقة الأستاذ الرافعي في أكثر من موضع من كتابه ، وبالنسبة للانقلاب الأخير يقول : « كان المندوب السامي البريطاني في مصر وقتئذ يمثل هذه السياسة - أى سياسة الاستعمار والبغى والعدوان - وكان يأمل أن يتم عقد المعاهدة بين مصر وانجلترا سنة ١٩٣٠ على يد الوزارة البرلمانية . ولكنها خيبت آماله بالتشدد في بعض نصوص مشروع المعاهدة ، فانقلب عليها متظاهرا بالحياد ، وتحالف مع السراي على تدبير الانقلاب الذي أقصى هذه الوزارة وادى الى الغاء البرلمان والحياة الدستورية . واستمر على هذا الحياد الكاذب وذلك التأييد المبيت لاذلال الشعب . »

وقال أيضا : « وبعد أن قطعت مفاوضات « النحاس - هندرسون » ونقم الانجليز من الحكومة البرلمانية رفض التوقيع على مشروع المعاهدة ، رأت السراي ورأى معها الوصوليون والرجعيون أن الفرصة سانحة لاهدار حقوق الأمة الدستورية من جديد . فتألفت وزارة اسماعيل . صدق على هذا الاساس ، وكان تأليفها تحديا للشعب واستهانة بحقوقه وارادته . »

وقال : « وهنا اتفقت أيضا ميول السراي ومرامى السياسة البريطانية إذ أن السياسة البريطانية - فضلا عن نقيمتها من الوزارة الدستورية رفضها مشروع هندرسون - لم تكن تميل الى اصدار قانون لمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور ، لانها في حاجة عند اللزوم الى أمثال هؤلاء الوزراء »

وبالنسبة للحيد الذي تظاهر به الانجليز وادعاه مستر « مكدونالد » — يقول : « أما الحيدة التي ادعاها صدقي فلم يكن لها نصيب من الواقع . ولعلها تشبه الحيدة التي أعلنها الانجليز حيال هذا الانقلاب ، وقد كانوا هم سنده الحقيقي والمعرضون عليه » .

وقال عن مكدونالد : « ومكدونالد في قوله هذا لم يكن يقرر الحقيقة ، وإنما أراد أن يدرأ عن الحكومة البريطانية تهمة الاشتراك في هذا الاعتداء والتحريض عليه تحت ستار الحيد الكاذب : تلك التهمة التي أثبتتها الحوادث السابقة واللاحقة » .

أتينا بأقوال الأستاذ الرافعي هذه لأنها أقوال رجل من رجال السياسة عاصر هذه الأحداث ، فهو يعرف الحقائق ويدرك أسرارها . وكلامه يؤيده الأدلة الأخرى التي ذكرناها والتي سنذكرها .

وأضافة إلى الأدلة السابقة ، فإن جريدة « التيمس » تكاد تكشف الموقف وهي تقول : « ان مصر أية حكومة مصرية في الأحوال الحاضرة يتوقف على الانجليز ، مهما شددت الحكومة الانجليزية في التمسك بالحيد . »

ومن الأدلة الظاهرة ان الانجليز استمروا في تأييد صدقي وحكومته تأييدا قويا ، حتى حين حدثت الاضطرابات في الاسكندرية احتجاجا على حكمه ، واحتجت الجاليات الأجنبية على ذلك ، فقد استمروا في تأييدهم له ، وبالعكس وجهوا اندارا إلى النحاس باشا الذي لم يكن في الحكم ، والذي يدافع عن النظام الشرعي والدستور .

وكانت الصحف الانجليزية طوال الوقت تثني على صدقي باشا وحكمه ومقدرته على حفظ الأمن وخبرته بالشئون المالية ، بينما تهاجم الوفد وأعمال وزارته السابقة . وقد نسبت استقالة تلك الوزارة إلى أن رجال الوفد أرادوا أن يتهربوا من معالجة الأزمة الاقتصادية ، ولم يكن هذا صحيحا ، بل أنهم كانوا يريدون الاستمرار في الحكم — وإنما قدموا استقالتهم احتجاجا على الملك الذي كان يعطل أعمال الوزارة ، ولا يوقع على مراسيم القوانين — كما عرفنا من قبل — وكانوا يأملون أن يؤثر هذا التحدي على الملك فيمنع من قبول الاستقالة . واذن فما معنى هذا الهجوم على الوفد ومدح صدقي وعهده في ذات الوقت في الصحف الانجليزية الاستعمارية ؟

وحتى بعد مرور عامين على عهد صدقي ، فإنه في المحادثات الرسمية التي جرت بين السير « جون سيمون » — وزير الخارجية البريطانية الجديد — وبين صدقي باشا — نرى الوزير البريطاني يثنى على صدقي

ثاء جما ، ويقول انه يعرب عن سروره « بالتعرف على رجل دولة يعرفون له في لندن شهرته العالمية في الادارة والشئون المالية ، ويرون فيه الرجل الذى وطد النظام والأمن فى بلده . وهذه تقارير السير برسى لورين (المندوب السامى البريطانى) تشهد له بكل ذلك » - وهو لا يقصد بتوطيد الامن والنظام الا أنه مغل البرلمان وألقى الدستور وحارب الوفد وقهر ارادة الشعب . ويقول الوزير البريطانى أيضا « لقد تحدث الناس عن النظام الحاضر فى مصر وانه ليس اهلا لأن تفاوض القائمين عليه ، ولكن كل ما أوردته فى حديثك (أى عن حفظ النظام والأمن) - حق ، وهذه تقارير السير برسى لورين تؤيده » .

فهذا يظهر تماما أن المندوب السامى البريطانى كان وراء هذا الانقلاب وانه كان المؤيد لصدقى ونظامه وحكمه - وهو أن يحكم الشعب على الرغم من ارادته بالحديد والنار . ولم يكن المندوب البريطانى الا منفذا لسياسة حكومته .

وأخيرا فان احدى الجرائد الانجليزية - وهى « الديلى ستندارد » - تفضح السر ، وتقول : « وفى جميع الاحاديث عن مصر بتبين أن قوة صدقى باشا تفتقر الى الجنود البريطانيين وفى حاجة اليهم . وبالرغم من المظاهر السلمية التى يبدو بها الوفد فان هناك أمرا أكيدا ويجب أن يعرفه الشعب البريطانى ، وهو أنه لو لم يكن البوليس والجيش المصرى تحت سيطرة الرؤساء البريطانيين لصارت القاهرة فى اليوم الثانى والعشرين من شهر يوليو الماضى (أى بعد انقلاب صدقى) - فى أيدي الوفديين . » !

فكل هذه الأدلة تدل دلالة قاطعة على أن هذا الانقلاب الذى قام به صدقى - الذى أريد به الاعتداء على الدستور ثم الغاؤه ، واهدار حقوق الأمة وحرىاتها ، وحكمها رغم ارادتها بالقوة والارهاب - كان انقلابا انجليزيا رجعيا ، ومؤامرة دبرت ضد الأمة من الانجليز وممثلهم المندوب السامى البريطانى والسراى والرجعيين الوصليين . فالمؤامرة دبرت بين السير برسى لورين والملك فؤاد ، واختير صدقى الاداة لتنفيذ المؤامرة والانقلاب ، فصدقى لم يكن هو الدكتاتور الحقيقى - أو الرجل القوى كما كان يظهر -

ولكن الدكتور الحقيقي كان هو الملك فؤاد ، ووراءه المندوب البريطاني الذي يسند ويؤيد العهد كله . وقد ظل « برسي لورين » يؤيد هذا العهد ثلاث سنوات حتى نقل من منصبه . وقد وصفت إحدى الصحف الإنجليزية مركز الملك فؤاد في الحكم الداخلي وعلاقة صدقي به فقالت : « لم يكن صدقي باشا الا قفازا لنا في يد الملك فؤاد الحديدية ، لأن الملك كان هو الحاكم الحقيقي للبلاد ! » .

فهم كل ما تقدم من الأدلة الدامغة يشبث أن ما ذهب اليه بعض المؤلفين من أن الانجليز كانوا بعيدين عن هذا الانقلاب ، ولم يتدخلوا ولم يكن لهم شأن بتدبيره ، لأنهم كانوا ملتزمين الحياد وكانوا في موقف الترقب والانتظار ، أو أنهم كانوا سلبيين ثم تحولوا الى التأييد ، أو قول البعض بأن السياسة البريطانية « لا تخلق مواقف » ، وانها « لا تفعل ذلك أبدا » - ثبت أن هذا كله باطل ومخالف للحقائق التاريخية . بل ان القول بهذا سداجة ، والعكس هو الصواب ، لأن السياسة البريطانية كانت دائما من أقوى العوامل ، بل العامل الأول في احداث التغييرات و « خلق المواقف » ، وبخاصة في التطورات والمسائل الأساسية وأهمها نظام الحكم . وماذا كانت تعمل قواتها في مصر ، وأسطولها القريب من الشواطئ المصرية ، وماذا كان يعمل مندوبها السامي ومخابراته وعملاؤه ، وأيضا الجالية الانجليزية التي كانت تقيم في مصر ؟ .

وقد كان المصريون المعاصرون للاحداث يشعرون بهذا التدخل البريطاني ويعتقدونه ، ويعرفون أن يد الانجليز وقوتهم وراء هذا كله ، وانهم هم الذين يتحملون المسؤولية عما حدث ، ويسخرون من حيادهم الكاذب الذي ادعوه ، ويعلمون ان هذا نفاق وخداع ، وقد كان هناك اتفاق على اخفاء الحقيقة والتظاهر بأن هذا تصرف داخلي . لكن الوقائع والشواهد كانت كلها تفضح ذلك ، وقد خرج شاعر النيل « حافظ إبراهيم » عن صمته الطويل ، وأخذ يعبر عن مشاعر المصريين في ذلك الوقت ، ويتهكم بهذا الحياد الكاذب المضاد للأخلاق ، ويهاجم الانجليز وذلك في قصائد عديدة كانت تنشرها الصحف وبرردها الناس . وكان اجماع الناس على انها تعبر عن الحقيقة التي يعيشون فيها ويشاهدونها .

الجاليات الأجنبية والأزمة الاقتصادية

كانت في مصر في ذلك الوقت وفي ظل الاحتلال جالية بريطانية كبيرة وجالبات اجنبية اخرى كثيرة العدد . وكانت هذه الجاليات تسيطر على معظم الاقتصاد المصرى . ففيما عدا بنك مصر ، كان الأجانب يسيطرون على البنوك والشركات والمصانع والمرافق العامة . وكانت الامتيازات الأجنبية لم تلغ بعد . فهذه الجاليات - وفي مقدمتها الجالية البريطانية - كان لها وزن كبير ، وكانت تؤثر الى مدى بعيد في مجريات الحوادث .

وفي ذلك الوقت حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية الشهيرة (١٩٣٠-١٩٣١) فكدست التجارة وكدست البضائع وانخفضت الأسعار وتفشيت البطالة ، وفلس كثير من البنوك في أوروبا وأمريكا . وظهرت نتائج هذه الأزمة في مصر أيضا . فبدأت آثارها تظهر منذ أواخر سنة ١٩٢٩ ، اذ قل الطلب على القطن فانخفضت أسعاره واستمرت في الانخفاض وهو المحصول الرئيسى للبلاد ، فآثر ذلك على جوانب الاقتصاد المصرى كله . في سنة ١٩٢٩ كان سعر القطن من القطن ٢٦ ريالا ، فهبط الى ١٥ ريالا ، ثم الى ١٠ ريالات في سنة ١٩٣٠ ، وتبع ذلك هبوط أسعار المحاصيل الزراعية عامة . فاشتد الضيق بالمزارعين وأصحاب الأقطان وتراكمت عليهم الديون والفوائد الباهظة للبنوك . وخسرت الشركات او قلت ارباحها واكثر مساهمياها من الأجانب . وفي الوقت نفسه كانت وطأة الأزمة الاقتصادية على بريطانيا اشد ، فقلت صادراتها وكسدت تجارتها وتضاعف عدد العاطلين فيها . فنتيجة لذلك فكر الانجليز في بريطانيا ومصر في تنشيط تجارتهم الخارجية واستغلال اسواق المستعمرات والبلاد الواقعة تحت نفوذهم ، واتجهوا الى زيادة تدخلهم في تلك البلاد ، وكذلك حماية المصالح الانجليزية والأجنبية في تلك البلاد بنفوذهم القوى وسيطرتهم على مقاليد الأمور . ولكي يدعم الانجليز نفوذهم وتم سيطرتهم على مصر عملوا على ازالة حكم الوفد وهو الحكم الذى يشجع المصالح الوطنية ، واقامة حكم فردى او دكتاتورى يقيد

أرادة الشعب ، ويكفل اطلاق يدهم وايدي اعدائهم حتى يرعوا مصالحهم
ويمنعوا نهضة الوطن الاقتصادية .

وكان « صدقي باشا » معروفا بانصاله بالدوائر المالية الأجنبية ،
وعضوا في مجالس ادارات كثير من الشركات والبنوك ، وهو رأسمالى كبير
يهمه خدمة مصالحه المادية . فكان اختياره بالذات في ذلك الوقت ملائما
لأنجاه السياسة البريطانية وأغراض الدوائر الاقتصادية الأجنبية . ولذلك
نرى الصحف الانجليزية الاستعمارية تثنى على صدقى وتشيد بكفاءته في شئون
المال والاقتصاد ، وتستبشر خيرا من قدومه . فتقول صحيفة « الفيننشال
تيمس » : « لما كان صدقى باشا مشتهرا بأنه من كبار الثقات في الشئون
المالية كان من المنتظر أن تتحسن الحالة المالية في مصر » . وكتبت جريدة
« التيمس » : « كان صدقى باشا من أعضاء مجالس الادارة لعدة بنوك
وشركات أخرى مدة من الزمن ، وكانت الوزارات المصرية المتعاقبة كثيرا
ما تسترشد بنصائحه النيرة » . ونشرت « الدبلي تلفراف » رسالة لمكاتبتها
في القاهرة قال فيها : « ان الجميع هنا - عدا الوفد - ينظرون الى الوزارة
الجديدة بأنها وزارة متينة . فصدقى باشا يعد من كبار الاقتصاديين ، وهو
أحد المصريين القليلين الذين يحرزون موهبة الادارة المالية . وتكاد تكون
مكانته في نظر الجاليات الأجنبية في مصر مكانة فذة » .

فهذه الجريدة تكشف السر . وهنا - كما يقال - مربوط الفرس
أوبيت القصيد ، وهو أن صدقى باشا له مكانة فذة في نظر الجاليات
الأجنبية في مصر . وهذا كله يدل على ان العوامل الاقتصادية - ولا سيما
من وجهة النظر الأجنبية - كان لها اثرها الكبير أيضا في توجيه الاحداث
السياسية واحداث الانقلابات في مصر .

وهناك وثيقة تاريخية لها دلالتها البالغة . وهى خطاب ارسله رئيس
انجالية البريطانية في مصر الى المستر « ماكدونالد » رئيس الوزارة البريطانية
- وهو مؤرخ في ٧ يونية سنة ١٩٣٠ ، أى في وقت حدوث الأزمة بين وزارة
الوفد والسراى وعقب انقطاع المفاوضات . ففى هذا الخطاب يهاجم هذا
الرجل الاستعماري حكومة الوفد والحركة الوطنية المصرية في السنوات
العشر الماضية ، ويعزو اليها ما أصاب التجارة البريطانية من ضرر ، ويطلب
زيادة النفوذ والتدخل البريطانى من أجل المصالح الاقتصادية الانجليزية
والأجنبية . ولذلك فهو يشكر رئيس الوزارة البريطانية لتشده مسع
المفاوضين المصريين ، ويعرب عن سروره لعدم عقد المعاهدة ، ويشنى على
الحكم غير الدستوري الذى اقيم في مصر على يد محمد محمود ويأسف على

زوال هذا الحكم ، ويقول انه هو الذي يلائم العقل الترقى ، ويدعو المسنر
ماكدونالد الى اعادة مثل هذا الحكم ، ويقول في مهاجمته للوفد :

« ولا يوجد في تاريخ الحزب السياسى « الوفد » ، الذى ادى عمل
الحكومة البريطانية الى تسنمه الحكم - ما يبرر اى اعتقاد عن كفاءته على
حفظ النظام فى مصر وعلى أن يعدل سواء بين الرعايا المصريين أم بالنسبة
للجاليات الأوروبية انتى لها نصيب بارز فى التجارة المصرية » .

ويطلب من الحكومة البريطانية عدم الموافقة على الغاء الامتيازات
الاجنبية ، أو الغاء الرقابة الأوروبية على البوليس المصرى ، ويناشد المسنر
ماكدونالد بشدة أن لا يفتح باب المفاوضات مع مصر مرة أخرى ، لأن امضاء
المعاهدة معناه القضاء على التجارة البريطانية ، وهى حال - كما يقول -
« لا تطبق الحكومة البريطانية ولا يطبق دافع الضرائب فى بريطانيا أن
يتصورها » .

ويشير الى أهمية موقع مصر بالنسبة لبريطانيا فيقول : « وليس لى
من حاجة لأن ابين أن مصر تملك مفتاح باب الامبراطورية الى الشرق بحرا ،
وبالبر الى الاراضى البريطانية فى الشرق وشرق افريقيا ، وهى تشغل
موقعا مركزيا فى الجو والمواصلات مع أوروبا ، ومع القارات الثلاث الى
الجنوب والشرق » .

وينهى خطابه بقوله : « والاتحاد البريطانى الممثل للجالية البريطانية فى
مصر يرى أن يطلب من الحكومة البريطانية ، بكل ما لديه من قوة وسلطة ،
أن تبين للحكومة المصرية بكل صراحة انه لا يمكن أن يبقى الباب مفتوحا
لاستئناف المفاوضات من النقط التى وقفت عندها . وانه اذا أرادت ابة
حكومة مصرية فى المستقبل أن تعيد فتح باب المفاوضات فانها تبدأ من
جديد ، وانه يراعى فيها كل الظروف » .

التوقيع : « بيللى » - عن الاتحاد البريطانى فى مصر

ونرى مما أظهرته وأثبتته الحوادث أن مستر « ماكدونالد » أو الحكومة
البريطانية عملت على تنفيذ ما جاء بهذا الكتاب وجعلته منهجا لها ونفذته
حرفيا . ولا بد أن وضع هذا الخطاب كان بالاشتراك مع دار المندوب
السامى البريطانى .

ويلاحظ أن صدقى باشا أشار الى هذا الخطاب فى مذكراته ، فيستنتج
من هذا انه كان على علم به ، وربما اشترك فى وضعه بصورة ما .

أما من جهة كفاءة صدقي باشا في شئون المال والاقتصاد - وهو ما طنطنت به الصحف الانجليزية - فربما كان هذا صحيحا من وجهة نظر الأجانب ومصالحهم . أما بالنسبة لمصر فلم يظهر أثر هذه الكفاءة ، فانه لم يفلح في معالجة الأزمة الاقتصادية ، التي أثقلت كاهل المزارعين وسواد الشعب طوال تلك السنوات ، وكانت التجارة كاسدة ، والبلاد في جمود وركود ، ولم ينشئ صدقي أى مشروعات اقتصادية ، واستمرت الأزمة بل زادت شدتها طوال عهده . وإنما عالج آثار الأزمة بالنسبة للبنوك والحكومة . وكان الاجراء الذى اتخذه بالنسبة للحكومة أن قرر خفض المصروفات الحكومية ، ومنع انشاء وظائف جديدة او التعيين في الحكومة الا نادرا ، وليس على درجة ثابتة . وهذا اجراء لا يغيب عن ذهن من له ادنى الملم بالاقتصاد ، فلا يحتاج الى كفاءة او عبقرية . . ولكن كانت النتيجة تجميد الاداة الحكومية ، وشل الخدمات الاجتماعية الضرورية للأمة : كالعليم والبعثات والصحة ، وعدم انشاء مشروعات للتعمر . فكل شئ كان فى توقف ، وصدقي يشغل الشعب بشن العدوان على نظمه وحرياته . وفى مجال التعليم يذكر الجميع ممن عاصروا هذا العهد أن المتخرجين من الجامعة والمعاهد العليا كانوا لا يجدون عملا الا فى المدارس الأهلية ، او فى وظائف صغيرة ، وبمرتبات ضئيلة ، وكثير منهم ظلوا عاطلين . واذكر - مثلا - أنه لم يعين أحد من خريجي دار العلوم العليا فى مدارس الوزارة طوال السنوات من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٥ - وهى سنوات عهد صدقي - ولم يبدأ التعيين الا فى هذا العام الأخير ، وأنا اعرف هذا جيدا لأننى تخرجت فى ذلك العام وبدأ التعيين بالأقدمية منذ خمس سنوات ، وكان عدد الفرقة يبلغ نحو ثلاثمائة ، فلم يعين أحد غيرى وما ذلك الا لأننى كنت اول الفرقة فى الترتيب ، وأما باقى الفرقة فتوجهوا الى المدارس الأهلية . وقد عانى المدرسون فى تلك المدارس الأهلية من الظلم والعنت ما ضاقوا به وما دفعهم الى تأليف جماعات للدفاع عن حقوقهم وطلب الانصاف . وينبغى أن نذكر أنه كان من انشط هذه الجماعات واكفئها « جماعة دار العلوم » ، التى ظلت تسمى وتناضل حتى اجبرت الوزارة على اصدار قانون التعليم الحر ، وهو الذى أدى الى رفع مستوى هذه المدارس الأهلية أو الحرة ، وجعل للوزارة الاشراف عليها

وانصف المدرسين بوجه عام ، وتعتبر هذه الجماعة نموذجا « لنقابة » عمالية
ناجحة بحسب المقاييس الحديثة ، فقد نشأت في ظروف طبيعية للدفاع عن
حقوق طائفة مظلومة ، ونجحت نجاحا كبيرا بعد جهاد مستمر وادت خدمة
عامة للامة .

فهذه صورة من الاحوال الاقتصادية في مصر في اثناء تلك السنوات
المظلمة وهى عهد صدقى .





• الأستاذ محمد توفيق دياب •

الفصل الخامس

مقاومة الشعب

الشعور العام

حين أعلن المرسوم باسناد الوزارة الى « اسماعيل صدقي » باشا كان الشعور العام للامة هو الدهشة والاستنكار ، وتوقع الشر واحداث جسام . وأدرك الشعب على الفور أن هذا بدء عهد انقلاب . فسيرة صدقي وشخصيته « معروفة » ، وتذكر الناس موقف صدقي وأعماله في سنة ١٩٢٥ حينما كان وزير الداخلية في وزارة « أحمد زيور » - وهي الوزارة التي خلفت وزارة الشعب : وزارة « سعد زغلول » - وقام حينئذ باجراء الانتخابات المزورة ، ونفذ ما طلبه الانجليز والقصر : من حل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية ، واتخاذ الوسائل العنيفة ضد الوفد والمعارضين - تذكر الناس ذلك وتوجسوا شراً ، وشعروا أن الانقلاب الجديد سيكون أكثر سوءاً وأشد عنفاً وبطشاً ، وأن البلاد مقبلة على عهد من الاستبداد والاضطراب ، ستشغل فيه بشبه حرب داخلية عن قضيتها الوطنية وعن الإصلاحات التي هي ضرورية لها .

أذكر أن هذا كان هو الشعور العام . ولكن الطلاب - وكنت أحدهم - كانوا في اجازة الصيف متفرقين في القرى والمدن . وكانت السلطات الاستبدادية تختار هذا الوقت بالذات لتحديث فيه حركاتها الرجعية الانقلابية ، حتى لا يقوم الطلاب بالاضرابات والمظاهرات . وحين يعود الطلاب بعد ثلاثة اشهر أو أكثر ، تكون الحكومة قد اتخذت كل احتياطاتها وأعدت وسائل القمع لمواجهة الاضطراب ، وتكون الامة قد اجتازت الصدمة الأولى وصار هناك شيء من الاعتياد للمهد الجديد ، وترقب لما تسفر عنه الأحداث

مع التصميم على المقاومة . لكن شعور السخط والاستنكار كان ظاهرا . وقد تجلى هذا بصورة تقرب من الثورة في الجلسة التي عقدها مجلس النواب عشية الانقلاب ، وهي التي تحدثنا عنها فيما مضى ، والتي جهر فيها الأستاذ العقاد عضو المجلس بكلمته المشهورة التي وجهها ضد الملك . ثم سيتجلى مرة أخرى من أعضاء البرلمان بمجلسيه في بداية الانقلاب ، وكان الأعضاء في الواقع يعبرون عن شعور الأمة . وسنرى أن يوم « تحطيم السلاسل » - الذي سنصف وقائعها - كان يوما مشهودا ، وهو يعد من أيام مصر التاريخية . وكان له صدى عميق في جميع أنحاء القطر ، وربما كان بندر باندلاع ثورة حقيقية شاملة ، أولا الاحتياطات والاستعدادات القوية التي اتخذتها الحكومة التي كانت متوقعة لما سيحدث .

وقد رأينا كيف أن أحد مراسلي الصحف الانجليزية في القاهرة كتب لجريدته - كما رويناه من قبل - يقول انه يجب أن يعرف الشعب البريطاني أنه لو لم يكن الجيش والبوليس المصرى تحت سيطرة الرؤساء البريطانيين - لصارت القاهرة في اليوم الثانى والعشرين من يوليو فى ايدى الوفديين (أى الوطنيين) .

وتقول السيدة « فاطمة اليوسف » في ذكرياتها :

« وشكل الوزارة الجديدة « اسماعيل صدقى » وهى الوزارة التى فدر لها أن تلغى دستور سنة ١٩٢٣ . . ولم يمهل الناس الوزارة الجديدة . فقد أدرك الشعب بحساسيته أن النية مبيتة ضد الدستور . فانفجرت المظاهرات فى كل مكان . . وقابل صدقى هذه المقاومة بالعنف العنيف . . « ولو كان فى مصر ذرة من احترام مشيئة الراى العام لاستقالت الوزارة وبلى أن تبست ليلتها . ولو لم تكن القوات المسلحة خاضعة للتصر والانجليز . لقدف هذا السخط بالوزراء من مقاعدهم . ولكن القصر والانجليز كانا مصممين على انفاذ سياستهما . »

الصحف والراى العام

وكان للوفد جرائد قوية ، وهى التى تؤثر فى الراى العام . فمنذ الساعة الاولى حينما عرف أن استقالة وزارة الوفد مستقبلى ، اخذت الصحف توجه النظر الى الخطر الذى سيعيق بالامة ، وتحث الشعب على الاستعداد للمقاومة والجهاد .

كانت هناك جريدة « اليوم » وهى صباحية ، ويحررها الأستاذ « محمد توفيق دياب » - وكان قلمه بليغاً وأسلوبه وجدانياً مؤثراً ، وسيصدر بعد ذلك جريدة « الجهاد » التى كان لها دور كبير فى التأثير فى الشعب . وهناك جريدة « البلاغ » مسائية ، ويحررها صاحبها الأستاذ « عبد القادر حمزة » - وهو يكتب بأسلوب علمى شديد الاقناع ، وكان يكتب فيها الأستاذ « العقاد » مدة طويلة . وجريدة « كوكب الشرق » وهى مسائية أيضاً ، وصاحبها الأستاذ « أحمد حافظ عوض » وهو سياسى قديم - يكتب بلغة واضحة ويمد القارئ بكثير من المعلومات ، وصار يكتب فى هذه الجريدة الأستاذ « العقاد » وهو رجل المنطق القوى الذى يكتب بصراحة وجراحة . وإلى جانب هؤلاء مجلة « روز اليوسف » الأسبوعية التى تنقد وتهاجم برسومها الساخرة المعبرة . وكل هذه الصحف وقفت فى وجه العهد الجديد ، فكانت قوة لا تقاوم . وعلى الرغم من المصادرة والاضطهاد استطاعت أن تعزل ذلك العهد ، وتبين شذوذه واعتداءاته على حريات الأمة وحقوقها ، وتجعل نار الثورة مشبوبة فى النفوس ضده ، حتى يجيء الوقت الذى ينهار فيه وينلاشى . ولذلك فإن صدق نفسه اعترف فى مذكراته التى كتبها فى آخر حياته ، وهو يتحدث عن ذلك العهد فقال : « كانت الصحافة اقوى سلاح حورت به ! »

ولكى يعيش القارئ فى الجو الذى كان موجوداً فى ذلك الوقت ، نقتبس هنا نبذاً من مقال للأستاذ « توفيق دياب » فى جريدة « اليوم » فى عددها الصادر بتاريخ ١٩ يونية سنة ١٩٣٠ . كان عنوان المقال : « اليوم تمتحن الوطنية ، فليستعد المصريون » . وقال فيه : « يحسن بالأمة المصرية أن توطئ نفسها على الجهاد فى سبيل الدستور منذ الآن ، فليس يعلم احد الى أى طريق يساق المصريون بعد استقالة وزارة الأمة . نعم لا ينبغي لمصرى أن يخادع نفسه أو يطمئن الى الظروف المقبلة . كلا ، لا ينبغي لمصرى أن ينخدع بآمال ، فأكر الظن أن العوامل التى حدثت بالرجعية الى احداث هذه الازمة ستجدي بها الى المضى فيها الى نهايتها . ولن تكون نهايتها سوى ما عانى المصريون وما ذاقوا على يد الدكتاتور الأول . وماذا ينتظرون غير ذلك بعد ان يمزق دستورهم للمرة الثالثة عنوة ، ومن غير حساب لعواطف هذا البلد وحقوقه وكرامته . »

الكلمة اليوم لمصر

هكذا تقول الدوائر الدولية فى مدينة « جنيف » ، وهكذا يقول العالم كله . وهكذا يقول الآباء والأجداد الذين ينتسب اليهم هذا الجيل ، والأبناء والأحفاد الذين سيحكمون وسوف يحكمون علينا فى الغد القريب والبعيد .

حكما لا هوادة فيه . بل هكذا يقول الضمير ، وهكذا تقول الرجولة والوطنية ،
وللمصريين ضمير وفيهم وطنية ورجولة .

في الأيام القريبة المقبلة ستمتحن المقادير أبناء هذا البلد ، ستمتحن
شجاعتهم وأبائهم ، وما فيهم من معدن كريم أو من بهرج زائف لا يفتنى
رواؤه شيئا .

ثم يختم مقاله قائلا : « يا أبناء هذا الجيل من المصريين : ان دستوركم
في احدى كفتي الميزان ، وفي الكفة الأخرى شهوات المستبدين وجبروت
المتجبرين بكم وبكل ما تقسّدسون ، فانظروا أي الكفتين ترجحون أيها
المصريون : كفة الدستور ، ام كفة العنت والاستبداد والفور ؟ مرجع ذلك
اليكم ، فانظروا ماذا انتم فاعلون . »

ولم يكن للعهد الجديد في ذلك الوقت أي صحيفة خاصة به تدافع عنه
أما « الاهرام » فكانت حيادية وهي تحاول ان ترضى جميع الأطراف ،
فكانت كأنها تسجل للوقائع بقدر الامكان ، ولا تأثير لها في الشعب ، ثم



تطورت تحت تأثير الشعور
العام واخذت تعبر عن
الحركة الوطنية مثل الجرائد
السياسية الأخرى ، لكنها
لا تخرج الى المعارضة
الصريحة للحكومة القائمة .

• الدكتور محمد حسين هيكل •

أما « السياسة » فكانت لسان حزب الاحرار الدستوريين ،
ومحررها هو الدكتور « محمد حسين هيكل » وهو كاتب قدير ، ولكن هذا
الحزب في الحقيقة كان يمثل اقلية بالنسبة الى سواد الشعب ، وكان
مغضوبا عليه منذ قام باعتدائه على الدستور ، فكان تأثيره في الرأي العام
قليلا ، ولم يكن ذا أهمية بالقدر الذي يحاول الدكتور حسين هيكل ان
يصوره به في مذكراته عن السياسة المصرية . فهذه المذكرات كتبت لتبرر
الانحراف والخروج عن الخط العام الذي كانت تسير فيه الأمة . وحقيقة

هذا الحزب أنه كان مجموعة من السياسيين ذوى الاملاك الكبيرة او أصحاب « البيوتات » كما كانوا ينعنون انفسهم ، وبعض المثقفين ، ويتبعهم عدد من العمدة والأعيان ، لكن الحزب كان أشبه بناد سياسى وليس له قاعدة عريضة فى الشعب . لذا كانت جريدة السياسة محدودة القراء الا فى مناسبات معينة ، وذلك حين تأخذ صف المعارضة او تثير قضايا تهم الراى العام . فماذا كان موقف الحزب وجريدته من الانقلاب الجديد ؟

لقد ذكرنا من قبل أن رئيس الحزب « محمد محمود باشا » حين علم بتكليف صدقى باشا بتأليف الوزارة أخذه الغضب وهو فى المستشفى ، وأصدر قرارا بأن لا يشترك أحد من الحزب فى الوزارة والا اعتبر متخليا عن عضويته فى الحزب ، وهذا مع أن « صدقى باشا » كان يعتبر من رجال الأحرار الدستوريين وصديقا لأعضاء الحزب ، ولكن « محمد محمود » كان يتوقع أن يكون هو رئيس الوزارة - كما عرفنا . لكن لما كان هذا الخلاف شخصيا وليس على السياسة ، لأن الرجلين يتماثلان فى المنهج والأفنية ، ومتفقان فى معاداة الوفد ، وقام أولهما باعتداء على الدستور من قبل وعطل الحياة البرلمانية ، وهو ما كان الثانى سيقوم به ولو فى صورة أسد ، فإن الحزب كان لا بد أن يستمر متعاوناً مع حكومة العهد الجديد ومتفقا معه فى محاربة الوفد ، ولو بالاعتداء على الدستور وتعطيل البرلمان مرة أخرى . لذا ظل حزب الأحرار الدستوريين مؤيدا لصدقى ووزارته ، وجريدته تدافع عن أعماله ، فى الوقت الذى تهاجم فيه الوفد وتحمل عليه حملات عنيفة - كما كانت فى عهد الوزارة غير الدستورية السابقة . وبذلك كانت الجريدة منفصلة عن الراى العام . لكن محمد محمود والحزب كانوا يضمرون الخصومة لصدقى فى نفوسهم ، وينتظرون الفرصة والوقت المناسب ليخرجوا عليه ، ويعانوا عداؤهم وتحولهم الى صف المعارضة - كما اعترف بذلك الدكتور هيكى فى مذكراته . وهكذا ظل الحزب وجريدته « السياسة » تؤيد صدقى وانقلابه نحو اربعة اشهر - بالرغم من عدم شرعية مركزه ، وتأجيله البرلمان ثم تعطيله ، وحكمه البلاد بالقوة الفاشمة واعتدائه على ممثلى الشعب ، واجراءاته المضادة للحرية ، ومصادرته الصحف واغلاقها واحدة بعد الأخرى ، وغير ذلك من الأعمال الجائرة لهذا الحكم الاستبدادى - ظلوا يؤيدونه طوال هذا الوقت ، معتزمين الانفصال عنه حينما تجيء مناسبة يكسبون فيها موافقة الراى العام . ثم جاءت هذه المناسبة عندما اقدم صدقى على خطوته الأخيرة وأعلن إلغاء الدستور ، فخرجوا عليه وأعلنوا استنكارهم لذلك . فأصبحت « السياسة » منذ ذلك الوقت من جرائد المعارضة ، بل صارت معارضتها أكثر عنفا من غيرها .

وأما حزب « الاتحاد » وهو الذى أنشأه القصر فى عام ١٩٢٥ ، فلا يستحق أن يذكر أو يسمى « حزبا » ، فقد نشأ فاشلا ، ولم يضم غير عدد قليل من رجال الجيش القدماء أو اصحاب الألقاب من طلاب المنافع ، فلم يكن له اثر فى الشعب ، وانفض عنه أتباعه .

غير أن أحد أعضائه أو وكيله يجدر التعريف به ، وهو « على ماهر » باشا اذ لعب أدوارا فى السياسة . كان أستاذنا سابقا فى الحقوق ، ثم انضم الى الوفد فى بداية الحركة الوطنية ، ثم تغير وأصبح من رجال السراى ، وفى صفوف الرجعيين خصوم الوفد والدستور ، فاشترك فى كل وزارة فامت بالاعتداء على الدستور والحياة النيابية : فى وزارة زيور سنة ١٩٢٥ ، ثم وزارة محمد محمود سنة ١٩٢٨ ثم هذه الوزارة وزارة صدقى ، ويتحمل مسؤولية الأعمال والاجراءات التى نفذتها تلك الوزارات ضد الحرية والقانون وضد الأمة ومن بينها إلغاء الدستور . لكنه اكتسب شيئا من التقدير حين احتج على بعض الجرائم التى ارتكبتها الادارة وانفصل عن وزارة صدقى ، ثم نال الامجاب لما قام به من اعمال نافعة حين رأس الوزارة لأول مرة ، وذلك بعد هذا العهد فى سنة ١٩٣٦ ، ثم لعب أدوارا أخرى بعد ذلك بعضها استحق التقدير ، وبعضها كان له اثر ضار كبير فى تطور الحياة الدستورية وفى تقوية سلطة السراى ضد الأمة . وكان هذا مؤسفا لان الرجل كان له ميزات ، وكانت لديه أفكار فى الإصلاح ، لكنه ربط نفسه بالسراى . وفى النهاية غدرت به السراى ، فلم يجد لا السراى ولا الشعب .

ولم يبق الا الحزب الوطنى ، وهو يتكون ايضا من عدد قليل ، ولم يكن له اثر سياسى عام . ومع مغالاته فى الوطنية كان يميل الى جانب الرجعية لمعاداته الشديدة للوفد . فلم يظهر نشاطا فى مقاومة الوزارة فى بداية عهدها ، ولكن لما ألغت الدسنور اصدر بيانا قال فيه انه يحتج شديد الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور . ثم حين قررت الأمة مقاطعة الانتخابات التى اعتزم صدقى اجراءها على أساس دستوره غير الشرعى خالف الحزب الأمة ولم يشترك فى المقاطعة . وكان هذا بقرار اغلبية الحزب ، لكن الاقلية ومن بينهم الأستاذ عبد الرحمن الرافعى لم يوافقوا على هذا القرار . وفى ذلك يقول الأستاذ الرافعى آسفا : « وقد اغتبط صدقى باشا بقرار الحزب الوطنى دخول الانتخابات ، لانه رأى فى دخوله اقرارا لدستوره الذى على أساسه جرت تلك الانتخابات . واعتبر الحزب

مؤيدا للنظام الذى اسطنعه . وكان يزعم فى احاديثه بان هذا النظام مؤيد من ثلاثة احزاب : وهى حزب الاتحاد وحزب الشعب والحزب الوطنى !
واما حزب الشعب فهو الحزب الذى سينشئه صدقى عقب الفاء الدستور ، وهو حزب السلطة الذى سيكون كانه فرع من الحكومة . وحزب السلطة حزب مصطنع ، ولا بقاء له الا ببقاء السلطة ثم ينفض بعد زوالها ، فلا يعبر عن الشعب ولا اثر له فيه .
فهذه صورة عن الاحزاب والصحف والراى العام فى مصر عند حدوث هذا الانقلاب فى سنة ١٩٣٠ .

تنفيذ الانقلاب

يقول صدقى باشا انه لما كلف بتشكيل الوزارة كانت سياسته « ان يمحى الماضى بما له وما عليه » ، وانه ابلغ ذلك الى جلالة الملك « فوافق جلالته على هذه السياسية ، بل انه كان راغبا فيها » .

وسواء اكان الذى وضع هذه السياسة صدقى او الملك ، فالمفهوم ان هذه هى السياسة التى اتفق عليها عند ما كلف صدقى بتشكيل الوزارة . فالغاية منها هى « هدم » الماضى ، بما له وما عليه . او باللغة المستعملة فى الاتهام الجنائى : « قلب نظام الحكم » بالقوة المسلحة . وهذه هى نفسها الجريمة او « الخيانة العظمى » التى كانت الوزارة الدستورية وزارة الوفد تريد ان تصدر قانونا لمنعها او معاقبة مرتكبها ، وهو قانون محاكمة الوزراء ولكن الملك والانجليز حالوا دون صدور هذا القانون . ولو كان هذا القانون قد صدر فى ذلك الوقت ، او منذ مدة بعيدة ، لاستقرت الحياة الدستورية فى مصر . فالملك والانجليز كانا اذن هما السبب فى عدم استقرار الحياة النيابية .

وقد ادرك الناس منذ اسندت الوزارة الى صدقى ان خطرا كبيرا سيصيب الدستور ، وأن النية مبيتة لتعطيل البرلمان الى اجل غير معروف ، وحكم البلاد حكما دكتاتوريا رغم الارادة العامة . وكان الشعب متحفزا للمقاومة ومصمما على تحدى القوة . ونشبت المعركة .



• الأستاذ ويصا واصف •
رئيس مجلس النواب



• عدلى يكن باشا •
(رئيس مجلس الشيوخ)

تأجيل البرلمان

بدأت المعركة بأن استصدرت الوزارة مرسوما أعلن في اليوم التالي لتشكيلها ينص على تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ابتداء من ذلك اليوم (٢١ يونية ١٩٣٠) . وكان هذا اول اجراء يتبع دائما في بدء أى انقلاب . فقد فعل مثل هذا « زيور » سنة ١٩٢٤ ، ثم فعله أيضا « محمد محمود » سنة ١٩٢٨ .

وكان مقررا من قبل أن يجتمع البرلمان يوم ٢٣ يونية في دور انعقاده العادى . فأصر النواب والشيوخ على أن يجتمعوا في هذا اليوم . واتفق رئيسا المجلسين : « الأستاذ ويصا واصف » رئيس مجلس النواب ، و « عدلى باشا » رئيس مجلس الشيوخ - على أن مرسوم التأجيل يجب أن يتلى على النواب والشيوخ في المجلسين . ولكن الوزارة اعترضت على ذلك بأن المرسوم صدر في ٢١ يونية وأن التأجيل يجب أن ينفذ من ذلك اليوم . فأجاب رئيسا المجلسين بأن هذا لا يمنع من تلاوة المرسوم في المجلسين ، وليقرر أن جلسة الانعقاد التالية ستكون يوم ٢١ يولية - أى بعد انتهاء الشهر .

فطلب صدقي باشا من الأستاذ « ويصا واصف » أن يعطيه عهدا بأن لا يتكلم أحد من الأعضاء بتعقيب أو مناقشة بعد تلاوة المرسوم . فرأى رئيس المجلس أن في هذا تدخلا من السلطة التنفيذية في شئون المجلس التى هى من حق رئيس المجلس وحده ، فرفض اعطاء مثل هذا التعهد .

فارسلى اليه صدقى باشا صباح يوم ٢٣ يونية كتابا يصر فيه على ان يصله هذا التعهد قبل الساعة الواحدة من ظهر ذلك اليوم ، والا فان الحكومة - كما قال فى كتابه - « ترى فرضا عليها ان تتخذ لذلك كل ما تراه ملائما من الوسائل » . وهذه العبارة تفيد الانذار والتهديد !
فرد عليه الأستاذ « ويصا واصف » بهذا الجواب الذى رفض فيه طلب رئيس الوزراء . ولما لهذا الجواب من مغزى تاريخى ثبت نصه ، وهو ما يلى :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
« ردا على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم الذى تطلبون الينا فيه ان ارسل لدولتكم تأكيداً قبل الساعة الواحدة من تاريخ اليوم بأن لا آذن لأحد بانكلام عند تلاوة الرسومين الخاصين بتشكيل وزارتكم وتأجيل انعقاد المجلس لمدة شهر ، وانه ان لم يصلكم هذا التأكيد فى الميعاد المذكور تعمل الحكومة كل ما تراه ملائما من الوسائل - !حيط دولتكم علما بأنه ليس من حق الحكومة ان توجه الى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب ، لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية فى ادارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه » .
وتقبلوا فائق احترامى . رئيس مجلس النواب : ويصا واصف .

القاهرة فى ٢٣ يونية ١٩٣٠

■ ■ ■

يوم تحطيم السلاسل

(٢٣ يونية ١٩٣٠)

فما كان من الحكومة الا ان امرت باغلاق ابواب البرلمان واحكم اغلاقها بالسلاسل الحديدية ، ووضعت عليها الاقفال الكبيرة ، وأرسلت قوات ضخمة من البوليس وبلوك الخفر فحاصرت المنطقة كلها ووقفت على مداخل الشوارع المؤدية الى دار مجلس النيابة ومنعت المرور بها ، وذلك لتمنع انعقاد البرلمان . وكانت هذه القوات تحت قيادة الأميرالاي « بيكر بك » - وهو ضابط انجليزى - حكمدار العاصمة بالنيابة ، وتحت امرته عدد من الضباط الانجليز والمصريين .

وكان موعد الجلسة المقرر هو الساعة السادسة مساء .
ففى منتصف الساعة السادسة بدأ النواب والشيوخ يفدون الى شارع مجلس النواب . فتصدت لهم القوات فلم يأتوها واقتحموا صفوفها ، غير عابئين بما يصيبهم ، ووصل كثير بسياراتهم . وتجمع الجمهور الجميع عند

دار النيابة ووقفوا يهتفون بحياة الدستور وحياة سلطنة الأمة ، حتى وصل مصطفى النحاس باشا والوزراء السابقون . وحياتهم الجميع بالهتاف والتصفيق . وبعد قليل حضر الأستاذ وبعده واصف رئيس مجلس النواب ، فطلب منه النحاس باشا أن يأمر قوة البرلمان بكسر السلاسل وفتح أبواب البرلمان - بوصفه رئيس المجلس . فأمر من الخارج باسندعاء « قومندان » قوة البرلمان . ولما حضر أمره بأن يكسر السلاسل والأقفال ، قائلا :

« أنا آمرك بصفة كونى رئيسا لمجلس النواب أن تزيل هذه السلاسل والأقفال وتفتح الأبواب ، ليتمكن الأعضاء من الدخول » .

فأطاع قومندان القوة الأمر ، وأسرع فاستدعى قوة البرلمان والمطافئ وأمرها بكسر الأقفال والسلاسل . فانهالوا عليها ضربا بالمعاول حتى تكسرت وفتح باب البرلمان الكبير . فاندفع النواب والشيوخ في حماس داخلين الى حرم المجلس هاتفين مهللين اذ انتصروا على القوة الفاشية . ودخل النواب مجلسهم ، وتوجه الشيوخ الى مجلسهم ، وعقد المجلسان في الساعة السادسة مساء يوم الاثنين الموافق ٢٣ يولية سنة ١٩٣٠ .

وعندما انعقد مجلس النواب تلا الرئيس مرسوم تشكيل الوزارة ، فهتف بعض الأعضاء ضد صدقى باشا وبحياة الدستور ، فردد المجلس هذا الهتاف .

وعلى اثر ذلك وقف « الرئيس الجليل » : مصطفى النحاس ، والقى الكلمة الآتية :

« اخوانى - نظرا للظروف التى تجتازها البلاد الآن ، ولما بدا من بوادر الاعتداء على الدستور - اطلب منكم ان تقسموا معى وانتم وقوف القسم الآتى . كما اطلب الى كل مصرى ان يقسم هذا القسم بينه وبين الله : « اقسم بالله العظيم ان اكون وفيا للقسم الذى اقسمته طبقا للدستور ، وإن اذاع عن الدستور بكل ما أمك من قوة ومال وتضحية . »

فردد الأعضاء القسم بكل حماسة .

ثم تلا عليهم رئيس المجلس المرسوم الخاص بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا .

وقال : - « وبناء على ذلك يجتمع المجلس من تلقاء نفسه فى الساعة السادسة من مساء الاثنين ٢١ يولية سنة ١٩٣٠ .

ثم رفعت الجلسة .

وفى مجلس الشيوخ - بعد أن انعقد المجلس فى الساعة السادسة برياسة وكيل المجلس « علوى بك الجزار » تلا الرئيس مرسوم تشكيل الوزارة . فعندما ذكر اسم اسماعيل صدقى باشا قال بعض الأعضاء : لا ثقة لنا به

مطلقا . ثم وقف « محمد عز العرب بك » احد اعضاء المجلس فاقترح ان يكون نص اليمين الذى يقسمه الاعضاء هكذا : -

« أقسم بالله العظيم أن أبقي وفيما لقسمى الذى أقسمته طبقا للدستور ، وإن اذافع عن الدستور بكل ما أملك من قوة . »

فتلا حضرات الشيوخ جميعا صيغة هذا اليمين وهم وقوف .

ثم وافق المجلس بالإجماع على القرار التالى :

أولا - الاحتجاج على ما ارتكبته الحكومة من مخالفة الدستور ، بأن أغلقت أبواب البرلمان ووضعت قواتها المسلحة حوله وفى داخله ، لتمنع بالقوة المسلحة شيوخ الأمة ونوابها من عقد جلستى المجلسين المحدد لهما الساعة السادسة من مساء اليوم ، حتى اضطر حاضرة رئيس مجلس النواب بأن يأمر قوات البرلمان بكسر السلاسل التى وضعها الوزارة ، وفتح الباب ، وبذلك فقط تمكن شيوخ الأمة ونوابها من دخول البرلمان .

ثانيا - استنكار ما أقدمت عليه الوزارة من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها .

ثم تلا الرئيس المرسوم بتأجيل البرلمان شهرا .

ورفعت الجلسة .

وفى اليوم التالى (٢٤ يونية) أرسل « عدلى باشا » رئيس مجلس الشيوخ الى اسماعيل صدقى باشا كتاب احتجاج على اغلاق الحكومة أبواب البرلمان ، وهذا نصه :

« حاضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

« تنص المادة ١١٧ من الدستور على أن كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله بواسطة رئيسه ، وأنه لا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه .

« على أنه قد حدث أمس أن أرسلت الحكومة قوة أحاطت بالمجلس من غير طلب منا ، بل انها تجاوزت ذلك الى الدخول فى فناءه والى اغلاق أبوابه لمنع الاعضاء من الوصول الى قاعة الجلسة .

فأرى من واجبى ان أحتج الى دولتكم على هذا العمل لمخالفته لحكم الدستور . »

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

القاهرة فى ٢٤ يونية ١٩٣٠

رئيس مجلس الشيوخ

عدلى يكن

كان هذا اليوم المشهود - يوم تحطيم السلاسل - يوما تاريخيا ، وبعد من الايام المعدودة في تاريخ نضال الامة من اجل الدستور . وكان انتصارا للشعب ممثلا في نوابه وشيوخه على قوة الحكومة الاستبدادية التي قامت رغم ارادته .

وقد نشرت الصحف انباء ذلك اليوم فكان لها دوى لدى الراى العام، واعتبر ذلك هزيمة للحكومة ورئيسها صدقى باشا ، ونال هذا من هيبتها في أمين الجمهور .

مؤتمر عام للنواب والشيوخ

٢٦ يونية ١٩٣٠

وفي يوم الخميس ٢٦ يونية عقد النواب والشيوخ واعضاء محالس المديریات مؤتمرا عاما في النادي السعدى ، واصدر المؤتمر بالاجماع القرارات التالية :

« نظرا لأن الوزارة الحاضرة عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا ، لأنها بعد تكوينها لم تتقدم الى نواب الامة لتنال ثقتهم ، حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة التي بدونها لا يتحقق حكم البلاد حكما دستوريا .

« وبما أن الوزارة لم تكتف بذلك بل أجلت انعقاد البرلمان لمدة شهر ، لتنفرد بهذا الحكم المطلق ، واغلقت البرلمان في وجه شيوخ الامة ونوابها لتمنعهم بالقوة المسلحة من القيام بواجبهم الدستوري ، وفي كل ذلك اعتداء على حق الامة المقدس الذي قرره الدستور وهو أنها مصدر السلطات جميعا .

« وبما انه في الوقت الذي تجاهد فيه الامم الاخرى لتقرير الحكم الدستوري وتوطيد دعائمه ، قد تكرر الاعتداء على الدستور في مصر ، مما ادى الى حرمان البلاد من الحكم النيابي في فترات متعاقبة ، ووضع العقبات في سبيل قضيتها السياسية وتعطيل مرافقها الاقتصادية .

بناء على ذلك - قرر المؤتمر ما يأتى :

اولا - الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصرى من قوة ومال وتضحية .

ثانياً - تقرير مبدأ عدم التعاون ، وتشكيل لجنة متصلة بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه ، في حالة ما اذا لم تتقدم الوزارة الى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل .

ثالثاً - القسم بالله العظيم بتنفيذ هذه الحطة وتعميمها في جميع الدوائر الانتخابية بالقطر المصري . وهذه هي صيغة القسم :

« أقسم بالله العظيم أن أدافع عن الدستور وأقابل كل اعتداء عليه بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية ، وأن أشارك اشتراكاً فعلياً في تنفيذ خطة عدم التعاون ، التي تضعها اللجنة ويقرها الوفد ، وأن أعمل على تعميم ذلك في دائرتي الانتخابية » .

بذلك أعلن المؤتمر أن الوزارة لم تنل ثقة نواب الأمة فلا يكون حكمها دستورياً بل تحكم حكماً مطلقاً ، ووضع خطة لمقاومة هذا الحكم بأن قرر عدم التعاون وأن يعمم ذلك في جميع الدوائر الانتخابية . فبذلك يكون الوفد قد أعلن الحرب على الوزارة وهذا العهد ، ودعا الشعب الى المقاومة عن طريق عدم التعاون والاستعداد للتضحية .

ثم اتبع ذلك بأن قرر أن يقود رئيس الوفد المعركة بين صفوف الشعب . فقرر الوفد أن يقوم النحاس باشا وبعض الأعضاء بزيارات للأقاليم ، وذلك ليظهروا تأييد الشعب للوفد وتعلقه به ، وليستحثوا الناس على المقاومة وعدم التعاون . وتقرر أن تكون الزيارة الأولى لمدينة « الرقازيق » .

زيارات الأقاليم

في الزقازيق

ففى يوم أول يوليه سنة ١٩٣٠ توجه النحاس باشا وزه الزقازيق ، بناء على دعوة وجهت اليهم من لجنة الوفد المركزية بالمد فاستقبلوا عند وصولهم استقبالا عظيما . وكانت المدينة مزدحمة من ابناء الشرقية ، وعقد الاجتماع فى سرادق كبير اقيم بمحلج القطر لعبد العزيز / رضوان بك أحد اعيان المدينة ومن رجال الوفد . فالتقى الشمسى « باشا من كبار اعضاء الوفد ووزير المعارف السابق خطب فيها الرئيس ورحب بمقدمه وزملائه ، وقال فيها :

« ومما يريد فى سرور الشرقية أن كانت لها الزيارة الأولى من الوفد التى اعتزم بها لجميع مديريات القطر فى هذا العام . فهى فى شامل تجلى فى الجموع التى هرعت لاستقبالكم من أول حدود المدير هذا البحر الزاخر الذى احتشد فى الزقازيق للحفاوة بكم . ثم نوه أهالى الشرقية وقال انها « وفدية المبدأ ، ناصرت الوفد فى جميع مواها وانها « تؤمن بالدستور ولا تبغى بديلا بالنظام النيابى » . ثملقى عبد رضوان بك خطبة حماسية حمل فيها على الوزارة . وبعد ذلكلقى ا باشا خطبة ضافية شرح فيها الموقف ورد على مزاعم « صدقى » ، التضامن للدفاع عن الدستور. وقال : « لقد اقسمنأ أن ندافع عن الدستور وانه لقسم لو تعلمون عظيم .. انما نحن طلاب حق وأصحاب الحق بدع اذا كنا ندافع عن الحق بكل ما اوتينا من قوة .. اننا فى حدود الشرعى المقدس : ألا وهو الحرية والدستور . هو الدستور الذى السلطة للأمة ، وانكم الذين تديرون شئونكم بأنفسكم بواسطة نوابكم يمثلونكم ويشرعون باسمكم وبراقبون الحكومة المهيمنة على شئوننا ، فاذا لم تقم الحكومة بما يقضى به الدستور والواجب الوطنى ، لا تستحق تأييد النواب ، ووجب أن تستقيل فورا اذا أعرب النواب عدم الثقة فيها » .

ثم طلب المجتمعون أن يؤخذ عليهم القسم ، فتلاه عليهم الرئيس ورددوه بحماسة بالغة .

في بلبس

مر الاحتفال في الزقازيق ، رغم الحشد الهائل ، في هدوء ، وذلك لأن رجال الإدارة لم يتعرضوا للجموع . ولكن حدث عند عودة الوفد بالقطار في بلبس ان وقع حادث دموي كان له صدى في أنحاء القطر زاد من سخط الناس على الوزارة . وذلك ان جمهور الشعب في بلبس أراد ان يصل الى المحطة لتحية الرئيس والوفد ويسمع كلمة منه ، فحال البوليس دونهم ومنعهم من الدخول ، فوقع صدام بينهم أطلق فيه البوليس طلقات نارية فقتل أربعة من الأهالي ، وجرح عدد آخر . وكتبت الصحف في ذلك فلزداد الموقف التهابا .

في المنصورة

محاولة قتل النحاس باشا

أزعجت هذه الزيارات الوزارة ومن يسندونها ، الذين تحكم باسمهم ، وهم السراى والانجليز ، وأظهرت هذه الزيارات مدى حب الشعب للوفد ورئيسه ، وتأييده للوفد الذى يدافع عن الدستور والحرية وحقوق الأمة ، وبدا كأن الأمر سيتحول الى ثورة عامة ، فطاش صواب الحكومة المستبدة التى يرأسها « صدقى » وقررت استعمال الشدة ، بل دبرت محاولة للاعتداء على رئيس الوفد .

فقد صمم الوفد على مواصلة زيارته ، ودعته « لجنة الوفد » بالمنصورة لزيارة المدينة وحدد موعد ذلك يوم ٨ يوليو سنة ١٩٣٠ . فقدم « الشناوى بك » كبير أعيان المنصورة طلبا الى مدير الدقهلية بالأذن بالاجتماع ، فرفض المدير طلبه ، فرد عليه بكتاب قال فيه : « ولما كان الدستور قائما ، ومثل هذا المنع الاستبدادى يعتبر تعديا على حرية الاجتماعات التى كفلها الدستور في حدود القانون ، لذلك قررت اللجنة المضى في اتمام الاجتماع الذى تمت الدعوة اليه . وهى تحمّل الإدارة مسئولية كل معارضة له ، كما وانها ترى ان هذا الاجتماع لن يؤثر على النظام والأمن العام » .

وفي ذلك اليوم سافر دولة مصطفى النحاس باشا وزملاؤه بالقطار الى المنصورة . وكانت المدينة تموج بالألوف من ابنائها وأهالي الدقهلية الذين وفدوا اليها حتى قدر عدد الموجودين بنحو مليون . وكانت الحكومة قد أخذت كل احتياطاتها ، فأرسلت قوات كبيرة من جنود البوليس الى جانب رجال الشرطة ، والجنود مسلحون بالبنادق والعصى وعلى رؤوسهم الخوذات الحديدية ، فبدت المدينة كأنها تستعد لمعركة حربية . وعلى الرغم من كل ذلك هرع الأهليون بالألوف واستقبلوا الوفد ورئيسه النحاس باشا استقبالا هائلا . وسارت السيارات متجهة الى مكان الاجتماع ، وفي وسط الركب السيارة المقلّة للنحاس باشا ومعه بعض رجال الوفد . فاعترضتهم القوات وأمرت السيارات بالعودة تحت التهديد بالقتل ، فحدث هرج ومرج شديد . وتقدمت سيارة النحاس باشا فسمح لها باجتياز صفين من الجنود المسلحين ثم قبل الصف الثالث اذا بالجنود يهاجمون السيارة ويسددون سلاح البنادق (السونكي) الى ظهر « النحاس باشا » . فأسرع « سينيوت حنا بك » - وكان الى جانبه - فتلقى عنه الطعنة فأصيب بجرح عميق في ذراعه وتدفقت دماؤه على ثياب النحاس باشا ، ثم وجهت طعنة أخرى من الجانب الآخر فتلفاها الأستاذ « نجيب الفراجلي باشا » وجرح ايضا . فاحتضن الباقون في السيارة « النحاس باشا » ليحموه من الطعنات فأصيبوا بجراح .

شعر النحاس باشا ان هناك مؤامرة مدبرة من الحكومة لقتله . فصح في الجنود : « هل انتم حضرتم للمحافظة علينا ام لقتلنا وسفك دماننا » ؟ ثم أسرع السائق فسارت السيارة الى مكان الاجتماع . وكان النبا قد انتشر في المدينة فهاج الناس وصارت المدينة في شبه ثورة ، فقابلت القوات ذلك باطلاق الرصاص على الأهليين ، فبلغ عدد الجرحى نحو مائة وخمسين ، وقتل عدد من الأهالي .

ولما عقد الاجتماع القى النحاس باشا خطبة ومف فيها ما حدثت وسط تأثر شديد ، وبدأها قائلا : « ماذا أقول لكم ، وماذا تريدون أن تسمعوا مني ؟ انما تسمعون كلمة الدم الطاهر الذي سال اليوم بينكم . هذه هي الكلمة التي يجب أن تسمعوها ، وتلك هي كلمة الدماء البريئة التي أسالوها - عامدين ومتعمدين - كما شاهدت ذلك بعيني ، تلك الدماء الزكية هي التي تكلمكم .. »

وقال : « ان وزارة الاعتداء على الدستور هي التي ازهقت هذه الأرواح ، ان الدستور هو الكفيل بصيانة الأرواح والحريات . »

« ان أولئك الذين يستهينون بالامة ستحق عليهم كلمة الامة . وان كلمة الامة هي العليا ، اذ لا يمكن أن ينتصر الباطل على الحق ، بل ان الحق سينتصر على الباطل . والله يؤيد كلمة الامة . »

ثم وصف ما حدث من محاولة الاعتداء على حياته ، وقال : « لقد اراد خصوم الدستور أن يتخلصوا من خدامكم ، ليطلقوا أيديهم في حقوقكم وفي حرياتكم . وفي المكان الذي عينوه وحصنوه ونحن في طريقنا ، احاط بنا جند الجيش من جميع الجهات وهم شاكوا السلاح ، ليفتكوا بنا ، بعد مررنا بالشوارع التي اباحوا لنا السير فيها ، وكان الجند وكان ضباطهم شاهري سيوفهم كأنهم في موقعة حربية . لقد رأيتهم أنهم يقصدونني ويتعطشون لاسالة دمي ، لأنى اذافع عنكم . فاعلموا انى مضح بنفسى قبلكم ، ووصيتى اليكم من بعدى ان يقوم كل منكم مدافعا عن دستوره ، عن استقلال بلاده ، حتى يوقن الكل أن مصر خالدة . »

وختمها قائلا : « يقول خصوم الدستور ان الوفد يسيطر على الامة . نعم ان الوفد يسيطر على القلوب ، ولكن لا بالارهاب ولا بالتضليل ، يسيطر عليها بما له من المحبة في تلك القلوب ، ولأنه يشعر بما تشعر به الامة ، ويعبر عن شعورها اصدق تعبير . »

وبعد أن شكر الحاضرين أقسم الكل يمين الدفاع عن الدستور وعدم التعاون ، بين يدي دولته .

وفي المساء عاد الوفد الى القاهرة ، وقد ودعه الاهلون وداعا حارا متأثرين بما وقع في مدينتهم من الاعتداء ، وكانت النفوس نائرة . ومما يجب تسجيله وهو يسترعى النظر أن قائد القوة التي قامت بهذا الاعتداء قررت الحكومة في اليوم التالى ترقية من رتبة الميرالاي الى رتبة « اللواء » - بصفة استثنائية - وأنعمت عليه بلقب « الباشوية » - واسمه « عبد العظيم على » - فأصبح « عبد العظيم على باشا » . .

ويعاق الاستاذ الرافعى على ذلك بقوله : « وكان هذا مكافاة له من الحكومة والسراى لارتكابه هذه الفظائع . وان هذا كان اغراء لرجال الجيش والبوليس بأن يمعنوا في الاعتداء والقتل والتنكيل . ويتجنبوا الرفق بالاهلين . وقد كان لهذه المأساة وقع اليم في نفوس الناس في المنصورة وفي أرجاء البلاد . »

والإشارة هنا الى السراى لها اساس صحيح . فالقراين تدل على ان السراى شريكة في هذه المؤامرة ، بل هى المحرض الاول عليها . فقد كان الملك فؤاد هو الحاكم الحقيقى للبلاد ، كما اكدت ذلك الصحف الانجليزية ، ولم يكن صدقى وحكومته الا أداة له . والملك هو صاحب الحق فى منح الرتب والنياشين ، فماذا انعم على فائد اقوه بعد هذا الاعتداء لا وكراهية الملك العميقة للوفد لا تحتاج الى بيان ، فكانت غايته دائما ان يحطم الوفد . ولآل محمد على سوابق فى الغدر بالخصوم وقتلهم : من مذبحه القلعة الى غدر الخديوى اسماعيل بوزيره الكبير ، فمحاولة اخديوى توفيق اغتيال أحمد عرابى ، فمحاولة الملك فؤاد اغتيال سعد زغلول ، ثم هذه المحاولة لقتل خليفته ، ويذكر الناس الجرائم التى ارتكبها الملك فاروق ضد خصومه . هذا ، وقد قدم النحاس باشا بلاغا الى النيابة العمومية مؤيدا بشهادات رجال القانون والقضاء للتحقيق فيما حدث ، فلم تلتفت اليه النيابة ولم تحقق ، مما يدل ايضا على انه كانت هناك قوة أكبر منها تمنعها من التحقيق . وقد عاد النحاس باشا فأشار الى هذا الموضوع ثانية فى خطاب ألقاه بعد ذلك فى ذكرى سعد زغلول يوم ٢٣ أغسطس فوصف ما حدث وأورد الأدلة التى تؤكد الاعتقاد بأنه كانت هناك مؤامرة مدبرة لقتله .

وما ان سرى خبر الاعتداء عن رجال الوفد حتى قامت مظاهرات فى انحاء البلاد . ففى يوم ٩ يوليو قامت مظاهرات عداية ضد الوزارة فى طنطا فرقها البوليس بالقوة وقبض على ٧٤ شخصا من المتظاهرين . وحدثت اضطرابات فى مدينة « بور سعيد » يوم ١٢ يوليو ومصادمات مع البوليس قمعها الجند باطلاق النار فقتل البعض وجرح كثير من ، وحدثت مظاهرات فى الاسماعيليه والسويس وغيرها من البلاد .

حوادث الاسكندرية

وكان اشد الحوادث ما وقع فى الاسكندرية ، اذ تطور الأسر فيها الى حالة خطيرة تقرب من الثورة . فقد قامت مظاهرات فى يوم ١٥ يوليو - احتجاجا على حوادث القتل التى وقعت فى بلبس والمنصورة وبور سعيد ، فقابلها الجند باطلاق النار ، فنشبت معارك بين الأهالى والجنود استمرت طوال النهار ، تخللتها أعمال العنف واطلاق الرصاص وصارت المدينة كأنها فى حالة حرب ، فانتشر الهلع فى المدينة وأغلقت المتاجر أبوابها . وكانت المدينة مملوءة بالأجانب فسبب هذا الدعر للحكومة ، واحتجت الجاليات الأجنبية عليها وأبلغت احتجاجها الى الجهات البريطانية . فترددت أصدااء الحوادث فى الخارج وفى مجلس العموم ببريطانيا . وقد قبضت الحكومة على أعضاء

لجنة الوفد المركزية . وبلغ عدد القتلى عشرين ، وعدد الجرحى نحو خمسمائة غصت بهم المستشفيات وتوفي بعضهم متأثرا بجروحه .

تعطيل الصحف

وفي مساء ذلك اليوم اصدر مجلس الوزراء قرارا بتعطيل صحف « البلاغ » و « كوكب الشرق » و « اليوم » تعطيلاً نهائياً . وتخويل وزير الداخلية سلطة تعطيل كل جريدة أخرى تستتر باسمها الجرائد المذكورة . وذلك لئلا تنشر الصحف أخبار الحوادث التي وقعت في الاسكندرية وما سبقت فيها من الدماء ، فيؤدي هذا الى ثورة عامة في البلاد . وقد كان السخط بلغ مداه على الحكومة وخافت الحكومة والسراي ان تنتشر في البلاد ثورة شاملة .

بيان شيخ الأزهر

فحينئذ اوعزت السراي الى رجال الدين ان ينشروا بياناً على الشعب يدعوهم فيه الى الاخلاص للسكينة وطاعة اولى الأمر . فأصدر شيخ الأزهر « الشيخ الظواهري في ذلك الوقت » بياناً موقفاً عليه من عدد من العلماء وجاء فيه : « ايها الشعب الوفي - قال الله تعالى « يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم » ! وان من فضل الله علينا ان كان صاحب الأمر فينا هو حضرة صاحب الجلالة ملكنا المعظم الملك فؤاد الأول حفظه الله وأيده بروح من عنده .. الخ » .

فكان لهذا البيان وقع سيئ في نفوس الناس ، اذ جاء مصادماً للشعور العام ، وعرف الناس ان هؤلاء العلماء الموقعين على البيان اتباع للملك والسراي ، ولا يشعرون بشعور الشعب ، وانهم يؤولون الدين حسب هواهم . فليس أمثال هؤلاء المستبدين هم المقصودون « بأولى الأمر » في القرآن الكريم . وكيف يدعو العلماء الى اطاعة هذه الحكومة الاستبدادية غير الشرعية : حكومة صدقي باشا ، وهي التي اعتدت على دستور البلاد ، وتحدثت الشعب ، وقتلت الضحايا من الأبرياء الوطنيين وسفكت الدماء !

فقرأ الناس هذا البيان بين الزرابة والاستنكار .

ولم يوافق بعض العلماء على ذلك وأظهروا احتجاجهم ، ففصل شيخ الأزهر عدداً كبيراً منهم .

تصريح المستر «ماكدونالد»

على اثر وصول الأنباء بالأحداث الخطيرة التي وقعت في الاسكندرية بالإضافة الى ما حدث قبل ذلك في البلاد ، الفى مستر « ماكدونالد » رئيس الوزارة البريطانية تصريحاً بمجلس العموم في يوم ١٦ يوليو ، كرر فيه أولاً الادعاء بأن الحكومة البريطانية أرسلت تعليماتها الى مندوبيها بمراعاة الحياد التام ، وانها ليس لها ضلع في تغيير قانون الانتخابات أو الاعتداء على الدستور « وان كان تصريح ٢٨ فبراير لا يمنعها من التدخل في مسألة داخلية من هذا القبيل » - كما قال . وهذه العبارة بنفسها تكاد تنفي الادعاء السابق الذى أقمنا الأدلة من قبل على انه خداع ونفاق ، وان هذا الحياد المزعوم كاذب . ثم ذكر انه أرسل تليفا الى رئيس الحكومة المصرية يعتبره مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم ، كما أرسل في الوقت نفسه تليفاً آخر الى النحاس باشا يعتبره أيضاً مسئولاً عن ذلك . وكان هذا عجيباً ان يرسل تليفاً الى النحاس باشا الذى ليس في الحكم ويعتبره مسئولاً عن أرواح الأجانب وأملأهم ، فكان هذا في الحقيقة بمثابة انذار له . واهم نقطة في التصريح انه أعلن ان حكومته أمرت بإرسال بارجتين حربييتين الى ثغر الاسكندرية .

وقد رد النحاس باشا عليه رداً مفحماً فقال في رده « ان بقاء الدستور منبع الجانب مصون الأحكام هو انجح الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكررة التى تقترون دائماً بقيام الحكومات المعادية للشعب . . ونأمل ان تتغلب الديمقراطية على الحكم المطلق فتزول بذلك الأسباب التى تجر الى هذه الحوادث المشؤمة » .

وكان في هذا الجواب تأنيب وتقريع - كما هو ظاهر - وإيماء بأن الحكومة البريطانية مسئولة عن هذه الحوادث ، ولها تقف وراء هذه الحكومات المعادية للشعب .

وسنعرف فيما بعد ان مستر ماكدونالد هذا كان من طراز من السياسة يرون أنه ليس من اللازم ان تتفق السياسة مع الاخلاق ، كما انه كان ينطوى على نفس ملتوية ، ومعروف في تاريخه انه خان حتى مبدأه وزملاءه ، وانضم الى خصومهم - وسنبين هذا فيما بعد - كما كان من الأد الاعداء للقضية المصرية .

منع انعقاد البرلمان

في هذه الأثناء كان صدقي قد استصدر مرسوماً بفض الدورة البرلمانية، وذلك في يوم ١٢ يولييه ، أى قبل انتهاء شهر التأجيل ، وذلك لأنه صار مؤكداً أنه لا يستطيع أن يواجه البرلمان في موعد انعقاده المقرر يوم ٢١ يولييه. وذن فض الدورة مخالفاً للدستور من جهتين : أولاً لأن البرلمان لم ينته بعد من نظر الميزانية ، وثانياً لأنه لا يجوز فض الدورة إلا بعد تمام ستة أشهر . والدستور لا يجيز فض الدورة إلا بعد استيفاء هذين الشرطين . لذلك اعتبر أعضاء البرلمان فض الدورة غير شرعى ، وصمموا على عقد البرلمان في الموعد المقرر عند انتهاء شهر التأجيل ، أى في يوم ٢١ يولييه سنة ١٩٣٠ .

لكن حكومة « صدقي » احتلت دار البرلمان بالقوات المسلحة ، وأخرجت قوة حرس البرلمان من ثكناتها عنوة ، وأحكمت الحصار حول المنطقة بجند الجيش والبوليس ، وأمنت أن قواتها ستطلق النيران على أعضاء البرلمان لو حاولوا دخول دار النيابة لعقد الاجتماع . فلم يمكن عقد الاجتماع في ذلك اليوم . وأرسل « عدلى باشا » رئيس مجلس الشيوخ احتجاجاً على أعمال الحكومة لاحتلالها دار البرلمان بالقوات المسلحة ، وهو ما يخالف نص المادة ١١٧ من الدستور ، وهو الاحتجاج الثانى في مدة شهر . وهذا نص كتاب الاحتجاج الذى أرسل الى رئيس الوزراء :

« بتاريخ أمس توجهت قوة مسلحة من رجال الجيش والبوليس الى دار البرلمان فأحاطت به ثم احتل قسم منها أبوابه ، وطلب الى قومندان حرس البرلمان اخلاء الثكنة التى يشغلها ذلك الحرس ، فأبدى القومندان عدم امكانه اجابة هذا الطاب الا بأمر منا ، وطلب أن يؤتى له بهذا الأمر ، أو أن يمهل حتى يتمكن من استدائنا . فأبت القوة الاستماع له وأخرجت رجاله عنوة من الثكنة . وترون دولتكم أن فى احاطة دار البرلمان بقوة مسلحة مخالفة لنص المادة ١١٧ من الدستور ، يزيدا خطورة انتهاك هذه القوة لحرمة البرلمان بدخول داره واخراج حرسه عنوة من ثكناتهم .

فازاء تكرار مخالفة هذا الحكم الدستورى لا يسعنى إلا أن أكرر لدولتكم احتجاجى على هذا العمل .. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢١ يولييه ١٩٣٠ رئيس مجلس الشيوخ : عدلى يكن

قرار عدم الثقة بالوزارة

ازاء ذلك قرر النواب رفع عريضة آلى الملك يطلبون فيها دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى يعقد يوم السبت ٢٦ يوليه ١٩٣٠ ، لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ، ولاقتراع مجلس النواب على الثقة بها - وذلك تطبيقا لنص المادة ٤٠ من الدستور .

فلم يابه الملك لهذا الطلب ، واصدرت الوزارة بلاغا رسميا ترفض فيه الاستجابة لهذه الدعوة . فقرر اعضاء البرلمان ان يعقدوا الاجتماع فى النادي السعدى فى اليوم المحدد ، فاجتمعوا فى النادي مساء يوم ٢٥ وسهروا حتى الساعة الواحدة من صباح يوم ٢٦ يوليه ، فعقد النواب جلستهم برئاسة الأستاذ « عبد السلام جمعه بك » وكيل المجلس وتولى السكرتارية الأستاذ عبد الرحمن عزام ، واصدر المجلس قرارا بعدم الثقة بالوزارة بالاجماع .

وكانت الجلسة علنية حضرها مندوبو الصحف ومندوب شركة « روتر » ، وظهر المحضر فى الصباح فى جريدة « الاهرام » .

كما اجتمع اعضاء مجلس الشيوخ برئاسة « فتح الله بركات باشا » وسكرتارية محمد عز العرب بك ، واصدروا قرارا بالاحتجاج على تصرفات الوزارة وسجلوا اعتداءاتها على الدستور . وحرر محضر بذلك .

وكان معنى قرار عدم الثقة - دستوريا - أن الوزارة يجب عليها ان تستقيل .

لكن الوزارة كانت مصممة على البقاء بالقوة - تنفيذا للمخطط الذى وضعه من أوجدوا هذا الانقلاب - وهم الملك والانجليز - على الرغم من الدستور والقانون واردة الشعب .

وهكذا استمر هذا الحكم غير الدستورى او الدكتاتورى . ولعل مما يصور الموقف فى ذلك الوقت أنه بعد حوادث القتل والعنف التى جرت فى الاسكندرية والمنصورة وبور سعيد أعدت مجلة « روز اليوسف » الاسبوعية التى كانت تهاجم هذا العهد برسومها الفنية المعبرة - أعدت صورة كبيرة تنشر على غلافها فى العدد الذى كان مقررا له أن يصدر يوم ٥ اغسطس ، وعنوانها : « حكم الارهاب » ، وتمثل الصورة بلدا تشتعل فيه النيران ويشيع الخراب ، وعليها يدوس « اسماعيل صدقى » حاملا فى يده مسدسا

يتصاعد من فوهته الدخان ! وكتب تحتها : اسماعيل صدقي يحكم البلاد بالعناصر الرشيدة : الحديد والنار ! - ذلك أن صدقي كان يقول انه يحكم البلاد بالعناصر الرشيدة . وهو قول لم يكن له أساس من الواقع . وقد صادرت الحكومة هذا العدد قبل أن يصدر ، وقرر مجلس الوزراء اغلاق المجلة ، لكنها عاودت الصدور تحت اسم آخر ، كما كانت تفعل سائر الصحف التي قرر صدقي تعطيلها .

ووسط جو السخط العام حدثت محاولة لاغتيال صدقي باشا - وذلك في يوم ٢٥ أغسطس - حيث قبض على أحد الشبان في القطار الذي كان يستقله صدقي باشا وهو عائد من الاسكندرية الى القاهرة ، ووجهت الى الشاب تهمة الشروع في القتل بآلة حادة ، واسمه « حسين محمد طه » وهو موظف بهندسة السكة الحديد قسم مصر ونجل « محمد بك طه » عضو مجلس النواب عن دائرة « الدر » بأعلى الصعيد ، وحوكم هذا الشاب امام محكمة الجنايات ، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات ، ولم يعترف على أحد.

نظرة تحليلية

جرت الأمور على هذا النحو ، وكان حربا مستمرة ناشبة بين الوفد والشعب من جهة ، وصدقي وحكومته من جهة أخرى . وهى في الظاهر كانت حربا بين الشعب وصدقي ، ولكنها في الحقيقة كانت حربا بين الشعب والملك . والانجليز راضون مسرورون لأن الشعب قد انشغل عنهم ، وحول انتباهه عن مطالبته بالاستقلال او المعاهدة او السودان ، وأصبح النشاط كله متجها الى هذه الحرب الداخلية .

ولقد اظهر الشعب شعوره واضحا ، وبكل قوة : في الخطب التي القاها ممثلوه في البرلمان ، والقرارات التي أصدروها بالاجماع ، وفي اقتحام دار البرلمان يوم تحطيم السلاسل ، ثم في احتشاد الجموع في أثناء الزيارات للاقاليم والاستقبالات الزاخرة الحماسية ، وفي المظاهرات التي كانت تتحدى اطلاق النيران والمعارك التي جرت بين الجماهير والقوات المسلحة . وقتل وجرح كثير من أبناء الشعب في القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وبور سعيد وغيرها . وهبت الصحف تناضل عن قضية الشعب والدستور ، وصودرت وتحملت الخسائر وعاودت الصدور . ودوت اصدااء كل ذلك في الخارج ، واهتزت له بعض الدوائر في بريطانيا . ولكن لماذا لم تتحول تلك الحركات والمظاهر الشعبية الى ثورة شاملة ، ضد هذا الاعتداء على الدستور والحرية ونظام البلاد ، ولا سيما بعد ما نفذ صدقي الفرض من الانقلاب وهو

الفناء الدستور وهو ما سيتم في أكتوبر سنة ١٩٣٠ ؟ (وسنتحدث عنه في الفصل القادم) .

كان ذلك لأسباب :

الأول - أن الحكومة قررت أن تستعمل أقصى وسائل العنف ، وكان في يدها الجيش والشرطة (ولا ننسى انهما كانا تحت سيطرة الرؤساء الانجليز) وعرف الشعب أن هذه الحكومة لا تتورع حتى عن القتل وسفك الدماء ، حتى حاولت الاعتداء على زعيم الأمة وكبراء الرجال فيها . فتبين للشعب أن الثورة الشاملة ستكون فيها ضحايا كثيرة وقد تتحول الى مذابح ، وهى على كل حال قتال بين المصريين بعضهم مع بعض . فهذه الثورة اذن غير متيسرة وغير مقبولة .

والسبب الثانى : أن العدو الأسمى - وهم الانجليز - هذا العدو كان غير ظاهر ، متواريا وراء الادوات التى سخرها ، وقد اتخذ سياسة الخداع والنفاق . والمصريون لا يستثير شعورهم القومى الا ان يقابلوا العدو مواجهة ، فيتحدوا حينئذ قوته مواصلين الجهاد حتى يتغلبوا عليه بارادتهم . وكان هذا مكرًا خبيثًا من العدو فحصى نفسه في هذه المؤامرة من المواجهة .

والسبب الثالث - ان الطلبة : طلاب الجامعة والمدارس كانوا كلهم في اجازة طوال اشهر الصيف ، متفرقين في القرى والمدن . والطلاب في مصر كانوا دائما هم طلائع الثورات ومفجروها ، فكانوا غائبين في ذلك الوقت . وحين عادوا بعد الاجازة كانت الجولة الاولى قد انتهت والخدمة الاولى ضعف اثرها ، وكانت الحكومة قد عملت كل استعداداتها لقمع أى حركة بالبطش والتنكيل .

والسبب الرابع : انه كانت هناك الأزمة الاقتصادية ، التى كانت متفرعة من الأزمة العالمية الكبيرة ، فكانت اعباؤها ثقيلة ، والشعب يعاني من الكساد والركود ، وأصبح مشغولا بالكفاح من أجل الاطمئنان على المعيشة او تخفيف الأعباء . والأزمات الاقتصادية - كما هو معروف من التاريخ - تضعف من القوى المعنوية للشعوب ، وانما تحدث الثورات السياسية حينما تكون الشعوب أسعد حالا وفي حالة من اليسر والرخاء . وقد استمرت الأزمة الاقتصادية طوال ذاك العهد .

والسبب الأخير : هو انه في الواقع لا بد انه كان هناك شعور كامن - وان كان لا يراد اظهاره أو التعبير عنه - وهو انه رغم حب الشعب للوفد وقادته

ورئيسه الذى كان موضع الثقة ، وله المقام الأول من الاجلال - كان الشعب مع ذلك - او المثقفون منه على الأقل - يشعرون بأن الوفد حين ولى الحكم فى أول هذا العام بعد نصر كبير أهداه له الشعب فى الانتخابات - لم يحقق الآمال التى كان يصبو لها الشعب ، فلا هو حل القضية المصرية أو حقق الاستقلال ، أو أمضى المعاهدة التى هى طريق الاستقرار ، بل أضاع أو ضاعت منه الفرصة ، وعاد الشعب الى معاناة القلاقل والمشاكل مرة أخرى بعد مدة قصيرة ، فكانه كتب على الشعب أن يظل فى هذا ألغناء يواجه الحكومات المعادية : حكومات الاضطهاد التى تعتدى على حقوقه وتعامله بمنتهى القسوة والتنكيل ، وتضر مصالحه ، فوق الأضرار التى تسببها الأحوال الاقتصادية المرهقة .

على أن الشعب - مع وجود هذه العوامل - كان يرى أنه ان لم ينل الاستقلال فلا بد أن يحافظ على الدستور ، لأن الدستور هو الذى يؤمن حريته ، والشعب يريد حياة الحرية وأن يعيش فى ظل حماية وسيادة القانون . والوفد كان هو الحريص على الدستور ، ورئيسه « الجليل » مصطفى النحاس كان من أقوى الناس إيمانا بالدستور والديمقراطية ، حتى ليكاد يجعله معادلا للاستقلال ، لأنه يحقق استقلال الأمة ويعلى ارادتها فوق ارادات السلطات ، ويصون حرياتها ، وهو الأساس الأول للاستقلال . فمن أجل هذا كان الشعب يعطى الوفد ورئيسه كل الثقة ، ويقبل الأعداء عن أعماله ، ويعفو عن أخطائه ، ويستمر فى تأييده ، اذ لم يكن هناك بديل غير استبداد الملك وجبروته ، وبطش حكومات الانقلاب التى يساطها على الشعب ، وعداء وتسلط الانجليز .

كان على الشعب اذن أن يظل ثابتا على مبدئه ، مستمسكا بأهدافه ، صامدا صابرا ، وهو يقاوم بما يستطيع ، ويترقب تطورات الزمن وظهور الفرص لتغيير الأحوال . والشعب المصرى لديه طاقة هائلة من الاحتمال والصبر . فسيستمر اذن فى كفاحه بكل عناد واصرار ، ولكن ليس أمامه الا المقاومة السلمية ، والمقاطعة السياسية ، واذا اقتضى الأمر يقوم بثورات أو حركات محدودة .

فهذا كان هو موقف الشعب بوجه عام ازاء صدقى وتصرفاته وعهده .



الفصل السادس

الفاء الدستور

• الملك أحمد فؤاد •

في الوقت الذي كان يدور فيه هذا الصراع بين الشعب والحكومة غير الشرعية ، كانت هذه الحكومة أي وزارة « صدقي » تستغل باعداد خططها لتتخذ الخطوة الأخيرة وتصل الى نهاية الشوط ، فتحقق هدفها الذي قامت - أو اقيمت - من أجله ، ألا وهو الفاء للدستور : دستور البلاد الذي يقرر نظام الحكم ، وهو دستور سنة ١٩٢٣ الذي اجمعت عليه الأمة ، ولم يمض على صدوره أكثر من سبع سنوات .

ويصور مراسل جريدة « الديلي ميل » الموقف في ذلك الوقت في برقية بعث بها الى جريدته من القاهرة - والمراسلون الأجانب كثيرا ما يعرفون الأسرار والحقائق - فيقول في هذه البرقية : « تدبر ازمة جديدة في سراي عابدين ، في حين أن نصف موظفي القاهرة في الإجازات ، والبرلمان البريطاني في دور عطلته الصيفية . واتصل بي من أوثق المصادر أن الملك فؤاد بمعاونة صدقي باشا قد سنا دستورا جديدا تماما . وأن هذا الدستور بمقتضى الخطط الموضوعة سيعرضه صدقي باشا على الملك رسميا يوم الأربعاء أو حوالي ذلك اليوم ، وسيوقع الملك مرسوما باصدار الدستور الجديد الذي ينفلد من طبيعته في الحال . ومن مقتضياته الأولى حل البرلمان الحالي . أما التفاصيل فلا تزال مكتومة .

وبين المراسل حقيقة هذا المستور ، فيقول :

« ومعنى هذا أن الحكومة تكون حكومة السراى ، وأن الحكومة هى الملك نفسه . وممكنون نتيجة لهذا التغيير المنتظر نقل السيطرة البرلمانية من الوفديين المتطرفين المتضادين للبريطانيين - الى الملك ، الذى يتسنى له ان ذاته أن يحكم البلاد حكما مطلقا . »

ثم يشير الى موقف الحكومة البريطانية - ويكاد يكشف سر النفاق ، فيقول :

« ومن أغرب ظاهرات هذا الانقلاب الموقف الذى وقفته الحكومة البريطانية التى يجب ان تطلع كل الاطلاع على التغيرات الرجعية التى يراى اجراؤها ، ولكن الحكومة البريطانية تتغافل عن هذه الامور بحجة انها ليست من شئوننا . أما الذين يعلمون طريقة سير الحوادث فى مصر فيقولون انه من المستحيل عمليا أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل فى الشئون المصرية . فما دامت بريطانيا واضعة جنودها فى القاهرة ، واسطولها على مقربة من الاسكندرية ، فان عدم تدخلها يعتبر على الأقل معادلا للتأييد السلبى . »

فالمراسل يؤكد انه من المستحيل عمليا الا تتدخل بريطانيا فى الشئون المصرية . وهذا طبعا هو الواقع ، ولا يمكن أن يقبل العقل غيره ، ولكن وهو لا يريد ان يذكر كل الحقيقة يقول ان التأييد موجود ولو فى صورة سلبية . ومعنى التأييد فى هذه الصورة انه هناك موافقة وعدم اعتراض على احداث هذا التغيير . وفى كثير من الاحوال يكفى هذا التأييد لان معناه الرضا والتشجيع من الدولة صاحبة القوة التى تحتل البلاد . وهذا التأييد والرضا يعادل الاشتراك الفعلى فى المؤامرة . ولكن الحقيقة أن اشتراك بريطانيا فى هذه المؤامرة - مؤامرة الانقلاب وتغيير نظام الحكم - كان ايجابيا ، لاسلبي فقط ، وكان تدخلها فعليا ، بل هى الموعز والمجرى الاول على هذا الانقلاب - كما اثبتنا ذلك فيها تقدم بالأدلة القاطعة العديدة . والتدخل البريطانى - اذا كانت السياسة تقضى بكتمانه - يتم عن طريق الجهات العليا - أى بالاتفاق بين المندوب السامى البريطانى والملك ، وكثيرا ما حدث التدخل عن هذا الطريق ، فلا يظهر فى وثائق رسمية ، ولكن تدل عليه كل القرائن ويحكم بوجوده العقل ، وتفوضه الاعمال والنتائج . وهكذا فى هذه الحالة تدل كل القرائن والاعمال على أن هذا التغيير كان نتيجة التدخل البريطانى ، واتفاق رغبات الانجليز مع رغبات السراى . ولكن السياسة كانت تقضى بكتمان هذا التدخل حتى لا يثير ثائرة الشعب الوطنى ، ويؤدى الى احداث ثورة ضد بريطانيا نفسها ، ويفسد عليها

اغراضها السياسية - والاقتصادية خاصة - التي كانت تقصد اليها من وراء هذا التغيير .

وعلى العموم كان الناس كلهم يتوقعون منذ كلف صدقي بتشكيل الوزارة - وهو الرجل المعروف بسوابقه واتصالاته بالانجليز والسراي - أن النظام الدستوري للبلاد قد صار في خطر ، وأن الشر الذي سيحدث سيكون اكبر من أى شر مضى ، وأن نية الانتقام كانت ظاهرة بعد أن رفض الوفد المعاهدة . لكن الحكومة كانت تدبر أمرها في خفاء ، ولم يعرف الشعب المدى الذي سيذهب اليه التغيير ، فكانت الاشاعات تتناقل عن نوع هذا التغيير ومداه ، لكن مضت مدة ولم يظهر شيء رسمى . ولا شك أنه كان من أسباب عدم مضى الحكومة في تنفيذ خطتها أو تخوفها من التنفيذ ما قوبلت به من معارضة قوية وسخط واستنكار ، كما تجلّى في المواقف الشجاعة للبرلمان وتحديه للحكومة واصدار قراراته ضدها بالاجماع ، وفي ظهور تأييد الشعب الشامل في الاستقبالات الهائلة التي قوبل بها الوفد، والمظاهرات العنيفة التي اجتاحت بعض مدن البلاد ، فهذه المقاومة القوية ازعجت صدقي ومن يقف وراءه ، وأذهلتهم حيناً عن تنفيذ مقاصدهم ، بل بدت كأنها تزلزل كيانهم . فصمتوا مدة حتى تزول الصدمة الاولى وتهدأ الامور . وكان ارسال البارجتين الحرييتين البريطانيتين الى نغراسكندرية يعتبر في الواقع تأييداً لصدقي ضد الشعب .

و « الرافعي » يؤكد أن « النية كانت مبيتة عند تأليف هذه الوزارة على إلغاء الدستور . » ويقول « وتلك كانت أمنية السراي في ذلك العهد منذ أن وضع الدستور . وقد حققت بعضها من قبل . كما يؤكد في مواضع عدة - كما بيناه من قبل - أن الانجليز كانوا هم « سند الانقلاب الحقيقي والمحرضون عليه » . وذكر أن « الوزارة عرضت خفية أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل اصداره ، وأطلعت وزارة الخارجية البريطانية على نصوصه ، وكانت هذه على علم باليوم المحدد لصدوره » وان « الوزارة كتبت أمر إلغاء الدستور عن الجميع عدا الانجليز الرسميين فانها - كما سبق القول - أفضت اليهم بنياتها بشأنه واستأذنتهم في انفاذها فأذنوا لها بذلك » .

واذ هدأت الامور بعض الشيء في أواخر الصيف بدأت الحكومة تظهر خططها بحذر ، فتصدر بعض التصريحات بأنها ستعدل الدستور جزئياً أو تغير قانون الانتخاب ، فأخذت الصحف تناقش ذلك وتعارضه ، وتطلب الا يكون تعديل الدستور الا بالطريقة التي رسمها الدستور . واتصل

صدقى بأصدقائه الأحرار الدستوريين ليطلب تأييدهم له في التعديلات
التي ستجرى ، لكن حتى هؤلاء لم يفصح لهم عن الغرض النهائي وهو إلغاء
الدستور ولم يطلعهم على الخطوات التي كان يتخذها . وكان من رأى هؤلاء
أن يقتصر التعديل على قانون الانتخاب وأن يحتفظ بأسس الدستور ، إذ
كان الأحرار الدستوريون لا يميلون إلى إعطاء الملك سلطات مطلقة . والحقيقة
أن الغاية من وضع الدستور الجديد كانت أن تجعل في يد الملك هذه
السلطات ، وكما قال المراسل الإنجليزي بصراحة « أن الحكومة ستكون حكومة
السراى ، وأن الحكومة هي الملك نفسه ، وأن الملك سيحكم البلاد حكما
مطلقا » . وقد صرح صدقى باشا نفسه للدكتور هيكل بأنه « يرى أن
يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم » .

فالملك كان هو صاحب المصلحة الأولى في هذا التغيير ، وكان هو
« الحاكم الحقيقي للبلاد » - كما عرفنا ، وهو الذى كان عازما ثابتا على
إلغاء الدستور ، هذا الدستور الذى كان يكرهه ، والذى صدر على الرغم
منه نتيجة قوة الأمة بعد ثورتها في سنة ١٩١٩ ، فهو كان يريد دائما أن يحكم
بنفسه ويجمع كل السلطات في يديه . ولم يكن يعتبر الدستور إلا منحة منه
للأمة منحها إياه بأمره الملكى ، ويستطيع إذن أن يسترد هذا الدستور أى
يلغيه بأمره الملكى أيضا ، ويصدر ما يشاء من دساتير أو قوانين . أما الأمة
فكانت تعتبر الدستور حقاً لها لا يمكن سلبه أو الاعتداء عليه ، وعقدا بينها
وبين الملك ، وهو عقد مقدس يجب احترامه ولا يمكن فسخه . لكن صدقى
كان لا يؤمن أيضا بالدستور ، وإنما يوافق الملك على أن يكون هو صاحب
السلطات كلها وأن يكون فوق الأمة . ومثل صدقى فريق المستوزرين
الوصوليين ، ومنهم الوزراء الذين شاركوه في وزارته الذين وافقوه على
إلغاء الدستور ، وجميع هؤلاء كانوا هم آفة الأمة بل أعداؤها الذين عارضوا
إرادتها ، ووقفوا في طريق نهوضها ، وأخروا قضية استقلالها . وكان
قائدهم ورئيسهم في ذلك الملك .



حملة الصحف على الرجعية

الأستاذ عباس العقاد

ولما شعرت الأمة بما تعتزمه الوزارة أخذت تعلن غضبها واحتجاجها . فكتبت الصحف المقالات في ذلك لتثني الوزارة عن مقصدها ، ثم صارت تشن هجومها على ما رمزت اليه « بالرجعية » وهى تعنى بذلك القوة الرابضة وراء الحكم القائم الدافعة له - وهو الملك ومن يعاونه من الرجعيين طلاب المناصب والمنافع .

وكان أقوى مقالات في ذلك مقالات الأستاذ « عباس العقاد » التى نشرها في جريدة « المؤيد » - وهى جريدة « كوكب الشرق » تحت اسم آخر - وكان ذلك خلال شهر سبتمبر . وهذه هى المقالات التى استندت اليها النيابة لتوجه الى الأستاذ العقاد تهمة العيب في الذات الملكية لتقدمه الى المحاكمة ، وكان معروفا أن الملك يريد الانتقام منه لما فاه به في جلسة النواب من كلماته المشهورة التى صرح فيها بأن هذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس في البلاد من أجل حماية الدستور - على ما ذكرناه من قبل . ولأهمية هذه المقالات نذكر منها - على سبيل المثال - مقالة بعنوان « الرجعية هى العدو الأكبر في الأزمة الدستورية الحاضرة » .

وقال فيها : « نحن مصريون نعيش في مصر . . ونذكر التاريخ القريب ، ونذكر جيدا من ذلك التاريخ القريب يوم تم وضع الدستور المصرى وتهدأ للصدور ، فوقفت في وجهه العراقيل وحاولت الأيدي أن تمتد اليه بالمسوخ الشديد وتتركه شبعا لا أثر فيه من روح الدستور . نذكر هذا جيدا ،

ونذكر معه أيضا أن هذه العراقيل لم تكن آتية من ناحية الانجليز ، وانما كانت آتية من ناحية الرجعية دون غيرها . »

وظاهر انه كان يقصد بذلك الملك ، لانه كان هو الذى يضع العراقيل فى وجه الدستور ، وتمتد يدها تحاول أن تناله بالمسح . . (فى سنتى ١٩٢٢ - ١٩٢٣) .

ويقول : « من ذلك الحين ظهر ظهورا لا شك فيه أن الرجعية عدو لدود للدستور لا تطيقه ولا تصبر عليه ، ولا تزال تحاربه فى الجهر كلما استطاعت ذلك ، وفى الخفاء كلما خشيت العواقب وآثرت المراوغة والدهان . »

ويمضى قائلا :

« فليعلم المصريون جميعا ان مصيبة الرجعية على هذا البلد اكبر من مصيبة الاحتلال . وانها هى التى مهدت له واستعانت به ، وأوقعت البلاد فى البلاء الذى يعانيه . فلولا كراهة الدستور القديمة فى نفوس هؤلاء الرجعيين ، ولولا التكبر عن الاعتراف للفلاحين (العبيد) بالحرية والحكومة العصرية - لما حدثت فى مصر تلك الأحداث التى تعانى جرائرها الى اليوم . »

- وتكاد كلمة « الرجعية » هنا ترادف كلمة « الملكية » فى مصر ، لانه يتحدث عن تاريخ الملكية منذ عهد الخديوى توفيق .

ثم يقول :

« فالرجعية هى السوس النافر فى أبدان هذه الأمة من قديم الزمن ، والرجعية هى أصل المصائب وسبب الاحتلال ، وهى العدو الأكبر الذى يجب أن يبرز على حقيقته ليكون الجميع على بينة من أمره . »

فهذه حملة صارخة من الأستاذ العقاد - كاتب الوفد الكبير اذ ذاك - على جلالة الملك فؤاد والملكية عموما .

وبعد نشر عدد من هذه المقالات استدعت « النيابة » الأستاذ العقاد فى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠ للتحقيق فيها ، ثم صدر الأمر باعتقاله . ثم قدم الى محكمة الجنايات فبدأت محاكمته فى ٢٥ ديسمبر وصدر الحكم عليه فى ٣١ ديسمبر من العام ، فحكم عليه بالحبس تسعة أشهر ، كما حكم على صاحب امتياز جريدة « المؤيد » بالحبس ستة أشهر . وقد قضى الأستاذ العقاد مدة حبسه فى سجن القلعة . وخرج منه ينشد قصيدته التى يقول فيها انه سيستمر ثابتا على مبدئه . ولم يرد السجين الا صلابة عزم وقوة نضال .

عريضة النواب الى الملك

وفي يوم ٢١ سبتمبر قدم النواب عريضة الى جلالة الملك يطلبون دمية البرلمان الى اجتماع غير عادى في اقرب وقت للنظر فيما عرضته الوزارة من تعديل قانون الانتخاب ، واتخاذ القرار الذى يراه المجلسان في ذلك . وذكروا في عريضتهم ان النواب في اجتماعهم السابق يوم ٢٦ يولية ١٩٣٠ كانوا اصدروا قرارا بعدم الثقة بالوزارة ، وهذا القرار يوجب على الوزارة ان تستقيل طبقا لنص الدستور .

فلم يستجب الملك لهذا الطلب ، كما لم يأت رد من الوزارة عليه ، وكان هذا تحديا لما ينص عليه الدستور .

وبلاحظ ان النواب لم يذكروا في عريضتهم غير مسألة تعديل قانون الانتخاب ، مع ان الذى كان مبيتا ومزمعا عليه من الملك وحكومته الغاء الدستور جملة .

اعلان الفناء الدستور

وهكذا لم تأبه الحكومة بأى رأى من الأمة ، ولا بأى معارضة من النواب والوفد وهم الذين كانوا يمثلون الأغلبية ، ولا حتى برأى أصدقائها القدامى الاحرار الدستوريين الذين اصدروا بيانا أيضا يطلبون الا يمس التعديل الاسس الدستورية ، واخبرهم صدقى في صورة انذار نهائى بأنه اتفق مع الملك على اصدار دستوره الجديد . ومضى صدقى الى نهاية الشوط واعلن الغاء دستور الأمة واستبداله بدستور جديد الذى هو دستور الملك .

ففى شهر اكتوبر - في ذروة الازمة الاقتصادية ، وهذه الازمة تأخذ بخناق البلد ، وقد تدهورت أسعار القطن ولا يجد من يشتريه . وهو مكدس بالقناطر في مخازن الحكومة ، والفلاحون في بؤس والتجارة في كساد ، وارهق الملاك بالديون ، والشعب كله في ضيق - في هذه الحالة من البوار أقدم صدقى على التنفيذ جريمته ، ليزيد الشعب غما على همومه الثقيلة ويضيف الى أزمة الاقتصاد أزمة السياسة التى تؤدي الى الاضطراب والتنازع واختلال الأمن فيزيد هذا الحالة الاقتصادية سوءا ، ويزيد من بؤس الشعب وبذلك تتأكد اسباب التأخر ، ويشغل الشعب عن رعاية مصالحه أو العمل من أجل فضيته - أقدم صدقى فأعلن القرارات التى كانت تعد منذ وقت طويل .

اعلن الغاء دستور الأمة - دستور سنة ١٩٢٣ ، واصدار دستور جديد هو دستور سنة ١٩٣٠ . وصدر بذلك المرسوم الملكى بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ . كما صدر في اليوم نفسه قانون الانتخاب الجديد . وصدر الامر بحل مجلسى النواب والشيوخ القائمين .

بذلك هدم النظام الدستوري للبلد في لحظة ، ووضع مكانه نظام جديد بأمر جلالة الملك وتنفيذ أدااته « صدقي » أو صدقي باشا .
هذا مع أن دستور الولايات المتحدة الأمريكية قائم منذ انشائها ، وكاد أن يمضى عليه نحو مائتي عام منذ صدوره بلا انقطاع .

ودستور إنجلترا بدأ منذ اصدار « الماجنا كارتا » - أو الوثيقة العظمى في سنة ١٢١٥ - أي منذ أكثر من سبعمائة عام . ولا تعبث الأمم التي تحترم نفسها وتحترم القانون بدساتيرها بين آن وآخر بأوامر حكامها أو أفراد منها دون اكتراث بارادة الأمة .

وهذا ما يعلق به الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - السياسي القانوني -
على هذا الالفاء : « كان الغاء دستور سنة ١٩٢٣ اعتداء منكرا على حقوق الشعب واستخفافا به ، لأن هذا الدستور هو حق أساسي كسبته الأمة بعد جهاد طويل مرير . ومن أحكامه الجوهرية انه لا يجوز تعديله الا بقرار من مجلسي الشيوخ بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا ، ثم بتصديق الملك على هذا القرار ، ثم يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتعديل ، ولا تصح المناقشة في ذلك في كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه . ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء . »

فهذه هي الطريقة التي رسمها الدستور لامكان تعديله .
ثم يقول : « فاذا كانت الحكومة لا تملك تعديل أية مادة في الدستور الا بهذه الأوضاع والقيود ، فلا تملك من باب أولى الغاء ووضع دستور آخر بدلا منه .

« ولعمري اذا ساغ لكل وزارة أن تفعل هذه الفعلة ، كان الدستور مهزلة ، بل كان شأنه أقل من شأن القوانين واللوائح العادية ، لأن الحكومة لا تملك اصدار القوانين الا اذا اقرها البرلمان ، فكيف يمكن أن تُلغى الدستور بجرة قلم وبأمر ملكي ؟ »

ثم يبين أن الدستور « تعاقب بين الشعب والملك » - أي ليس منسنة كما ينظر اليه الملك - « وقد أقسم الملك كما أقسم ممثلو الأمة اليمين على احترامه فليس من حق الملك أن يلغى هذا الدستور بأمر ملكي . »

ويؤكد هذا انه « قد ورد في مذكرة وزير الحفسانية ، التي اعلنت مع الدستور في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ أنه متى صدر الدستور فان الحالة تتغير تغيرا تاما ، اذ اصدار هذا الدستور والاعتراف بمبدأ كون الأمة هي مصدار السلطات يجعلان سحب الدستور بعد منحه امرا غير مستطاع . »

فالفاء الدستور اذن بهذه الطريقة عمل غير مشروع ، وهو مخالفة للدستور بل هدم له واعتداء على القانون ، أو هو في الحقيقة « الخيانة العظمى » الجريمة التي نص عليها مشروع قانون محاكمة الوزراء الذي كانت وزارة الوفد الممثلة للأمة تريد إصداره - كما عرفنا من قبل . فما أقدم عليه صدقي هو بلا شك « خيانة عظمى » ويشترك معه الملك في الجريمة لأنه هو الأمر والمحرض ، كما أنه - أي الملك - حث في يمينه الذي أقسمه أمام ممثلي الأمة باحترام الدستور ، وهذا ما لا يتفق مع مبدأ أو قانون الشرف .

وهكذا أتم صدقي انقلابه ، وبلغ عدوانه ذروته ، ووصل إلى الغاية التي كان يعمد إليها منذ عهد اليه بالقيام بهذا الدور أو هذه المهمة ، فهدم الدستور الذي حصلت عليه الأمة بعد جهادها الطويل منذ قامت تطلب الدستور الذي يحقق أرائها وذلك في أواخر عهد الخديوي اسماعيل . وكان دستور سنة ١٩٢٣ هو ثمرة جهادها وتضحيات أبنائها في ثورة سنة ١٩١٩ وكان هو القاعدة الأولى التي تريد أن تستقر عليها الأمة لتواصل كفاحها ونضالها من أجل مطلبها الأعلى وهو الاستقلال . فالتاريخ يمدح صدقي باقتراح هذه الجريمة وهي خيانة وطنية ، كما دمغه الجيل الذي عاصره . وأما الملك فهو مصدر الجريمة الأولى ، لكن كيف كان يمكن أن ينفلج جريمته بدون وجود أداة له ؟ فالمسؤولية الكبرى تقع على هذه الأداة .

ولننظر الآن ما هو هذا الدستور الجديد الذي أريد فرضه بالقوة الفاشية والذي أنكرته الأمة بالإجماع ، والذي يقول صدقي عنه - مع ذلك - أنه « من أرقى دساتير العالم ؟ » .

دستور صدقي

أذكر أنه حينما صدرت الصحف وقد نشرت نصوص الدستور الجديد والمذكرات المتعلقة به - إن هذا قبول باستخفاف أو بازدراء ، ونظر إلى الأمر كله كأنه غير جدي أو كأن مسرحية لا صلة لها بالواقع تمثل فصولها ، فلم يهتم الجمهور بقراءة تلك النصوص أو المذكرات ، وإذا قرأها أحد فلا يكون في نفسه لها أثر ، لأن الشعور العام كان هو عدم الثقة . واذن فما يصدر عن هذا الحكم غير المعترف به لا يعطي أي اهتمام - اللهم فيما عدا المشتغلين بالسياسة ورجال القانون فانهم رأوا أن يفحصوا مواد هذا الدستور ، لا لأهميتها أو ليقنعوا بها ، ولكن ليرأوا مقدار التفارق والخروج عن مبادئ الدستور الأول وهو الدستور الصحيح الذي يؤمنون به ، ولكي يستطيعوا أن

يردوا على هذا الدستور الجديد وواضعيه ، ويبينوا ما في هذا الدستور من عيوب واعتداء على سلطة الأمة وحقوقها .

كان هذا دستورا مصطنعا وضعته السلطة دون استشارة الأمة أو موافقتها ، ومن غير أن تشترك في وضعه لجنة من فقهاء القانون وممثلي الهيئات موثوق بهم معترف بمكانتهم ، بل وضعته الحكومة في خفاء بواسطة بعض مستشاريها أو موظفيها الذين ينفذون ما تأمرهم به ، فهي واضحة المبادئ وأما عملهم فهو صياغة هذه المبادئ في كلمات ومواد . ثم انه كان نظاما يفرض من أعلى ويطبق بالقوة ، وكل شيء يصدر من أعلى ويراد تنفيذه بالسلطة أو بالإكراه ترفضه الأمة ، ولا تقبله بقلبها حتى لو نفذته الإدارة ، ويظل خارج فكرها ووجدانها ، وتكون الأمة موقنة بأنه لا يدوم وأن ليس له بقاء إلا ما دامت السلطة فقط ، فاذا زالت فسيزول بزوالها ولا يبقى له اثر . وكذلك كان دستور صدقي ، وكذلك كانت أعماله ومشاريعه كلها كأنها كانت مسرحيات أو العباب في الهواء أو بناء على الرمال ، فأخذت مدتها من الزمن ، ثم كان مصيرها الانهيار فالزوال .

كان هذا هو الشعور العام ، وكان هذا هو شعوري أيضا ، وكنت إذ ذاك في نهاية المرحلة الثانوية ، فمع شدة اهتمامي بتطورات السياسة - لم أهتم بمراجعة نصوص ذلك الدستور إلا بمقدار ما أقنعني بأن هذا الدستور سلب من الأمة سلطتها وجعل السلطات في يد الملك ، وجعل البرلمان خيالا والحكومة هي كل شيء ، فهو إذن دستور الملك وحكومته وليس دستور الأمة .

لكن الآن ، وأنا أدون التاريخ والتاريخ سجل شامل للأحداث - سواء ما كان منها مقبولا أو مكروها - فإن من الواجب أن يعطى هذا الكتاب صورة واضحة عن طبيعة هذا الدستور ومواده ، وأن يعرف ما هنالك من فروق بينه وبين الدستور الذي قبلته الأمة وعملت به ، وظلت مستمسكة به لا تبغى بدلا عنه - وهو دستور سنة ١٩٢٣ - وهذا مع أنها كانت تعرف أنه ليس المثل الأعلى ولا الدستور الكامل الذي تريده ، فقد كانت فيه مبادئ تحتاج الى التعديل ، ولكن الأمة لا توافق على أن يعدل الدستور إلا بالطريقة التي حددها الدستور ، وباختيارها التام وأرادتها ، لأنها أمة تحترم القانون وتحافظ على النظام ، وتريد أن يتم كل شيء بالشورى وراي المجموع لا برغبات الأفراد والحكام المتسلطين ، فيؤدي ذلك الى الفوضى وعدم الاستقرار .

ولا أرى الآن أن نبحث هذا الدستور المفروض مادة مادة ، ولا أن نطيل في التفاصيل ، وإنما المنهج الذى نختاره أن نبين أهم المبادئ أو القواعد التى ارتكر عليها ذلك الدستور - ولا سيما ما يتعلق بسلطات الأمة والبرلمان . فهذا اذن ملخص لتلك القواعد .

— صار الدستور منحة يصدر ويلغى بأمر الملك ، وليس تعاقدا بين الشعب والملك .

— حذف من الدستور المادة التى تنص على أن الملك يتولى سلطاته بواسطة مجلس وزرائه ، فأصبحت سلطة الملك مطلقة .

— الملك يعين ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ (أى أغلبية المجلس) .

— الملك يعين ويقيّل الوزارة بغير قيد ولا شرط . ويحل البرلمان بغير قيد ولا شرط .

— يجرى الانتخاب للمجلس الجديد فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، ويجتمع المجلس الجديد فى موعد لا يتجاوز أربعة أشهر .

وكانت المدة فى الدستور الأول شهرين ف عشرة أيام .

— للملك إبطال أى قانون يقره البرلمان . ويكفى لذلك عدم تصديقه عليه فى مدى شهرين . وكان النص فى الدستور السابق أنه اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ، رده اليه فى مدى شهر لاعادة النظر فيه ، فاذا لم يرده عد ذلك تصديقا عليه .

فالمادة فى الدستور الجديد جاءت بالعكس

— لا تزيد مدة انعقاد البرلمان عن خمسة أشهر .

والسلطة التنفيذية حق التشريع ، وحق تقرير اعتمادات مالية جديدة . مدة الأشهر السبعة الباقية من السنة فى غيبة البرلمان : أى تكون أيديها مطلقة فى الشئون المالية والتشريع طوال معظم السنة .

— للسلطة التنفيذية أيضا طوال تلك المدة نقل اعتمادات من باب لآخر فى الميزانية من غير حاجة الى تصديق البرلمان .

— جعل اقتراح القوانين المالية للملك وحده ، وسلب من مجلس النواب والشيوخ هذا الحق .

— نص على جواز فض الدورة البرلمانية من غير أن يتحتم اتمام تقرير البرلمان للميزانية . فى حين أن دستور سنة ١٩٢٣ نص على عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل انتهاء المجلسين من تقرير الميزانية . (نقول :

وتقرير الميزانية هو من أهم أعمال المجالس النيابية ، بل كان هذا هو السبب التاريخي لمطالبة الشعوب بإنشاء المجالس الممثلة لأرادتها ، حتى لا تقرر ضرائب أو اعتمادات إلا بعد موافقة البرلمان) .

— **وأهم المواد** في الدساتير هي مادة المسؤولية الوزارية . فهذه المسؤولية هي القاعدة الأساسية التي تقوم عليها سلطة الأمة والبرلمان ، وهبمنتها على الحكومة أو السلطة التنفيذية ، وهي اذن جوهر النظام الدستوري . ففي هذا الدستور الجديد (دستور صدقي أو الملك) قيد مبدا مسؤولية الوزارة أمام مجالس النواب بقيود وشروط ، ولبيان ذلك نقول ان الدستور الاصلى (دستور الأمة) نص على أنه « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

هذا هو المبدأ الذي نص عليه دستور سنة ١٩٢٣ . لكن الدستور الجديد قيد حق البرلمان في تقرير الثقة أو عدم الثقة بالوزارة بقيود وشروط تجعل استعمال هذا الحق متعلدا أو ممتنعا .

فقد اشترط أن يقدم الطلب بذلك كتابة . وأن يوقع عليه ثلاثون نائبا على الأقل . وأن تبين فيه الشئون التي ستجرى فيها المناقشة ببيان واضح . ولا يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية ايام على الأقل . ولا تؤخذ الآراء عليه الا بعد يومين آخرين ، على الأقل بعد تمام المناقشة . وأن يكون قرار عدم الثقة بأغلبية أعضاء المجلس جميعا ، أى لا عدد الحاضرين فقط .

فبهذه العرافيل — التي من أغراضها اعطاء الفرصة للحكومة لكي تؤثر على النواب بالتهديد أو الإغراء ، الى جانب التعطيل وتعليق الأمر على شروط صعبة — جعلت مسؤولية الوزارة أمام البرلمان شبه ممتنعة ، اذ صار من المتعذر الوصول الى قرار بعدم الثقة .

— حدد عدد النواب بعدد ثابت وهو مائة وخمسون عضوا .

— وفي الدستور الجديد نص على أن « تعيين شيخ الجامع الأزهر وجميع شيوخ المعاهد والرؤساء الدينيين منوط بالملك وحده » .

وكان الدستور الاصلى (دستور سنة ١٩٢٣) قد جعل الوزارة مسئولة عن التعيين ، ويصدر الأمر بذلك بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء .

— ونص في هذا الدستور الجديد (دستور سنة ١٩٣٠) على جواز تعطيل الصحف بقرار من محكمة الاستئناف في جلسة سرية .

— وأخيرا حرم هذا الدستور على الأمة أن تعدله (أى مهما اختلفت الظروف) الا بعد عشر سنوات .

— ثم — وهذا حكم انتقالي — نص على أن الدستور الجديد لا ينفذ الا عند انعقاد البرلمان . ومعنى ذلك أنه في المدة بين صدور الدستور وانعقاد البرلمان بعد اجراء الانتخابات تكون سلطة الحكومة مطلقة في التصرف كما تشاء دون رقابة ، وفي اتخاذ ما تراه من اجراءات تعسفية ضد الحريات أو تعطيل الصحف أو منع الاجتماعات . فكان لهذا الحكم الانتقالي آثار خطيرة ، لان البرلمان لم ينعقد الا بعد ثمانية أشهر كانت الحكومة فيها مطلقة السلطة بلا رقيب ولا حسيب .

وبعد هذا كله ، فان البرلمان الذي ستجرى الانتخابات له ويعقد في ظل هذه السلطة — سيكون صوريا ، ولن يكون الا آلة في يد السلطة التنفيذية تسيره كما تشاء ، ويوافق على أغراضها .

قانون الانتخاب

وأصدر « صدقي » قانونا جديدا للانتخاب ملحقا بالدستور ، فاحتوى على أقرب المبادئ .

فأولا — ألغى هذا القانون الجديد مبدأ الانتخاب المباشر ، وجعل الانتخاب على درجتين أو مرحلتين ، فينتخب في المرحلة الأولى مندوبون خمسونيون : أى لينوب مندوب عن خمسين من الناخبين . وهؤلاء المندوبون هم الذين سيقومون في المرحلة الثانية بانتخاب أعضاء مجلس النواب .

(وكان الانتخاب في الدستور السابق مباشرا وعلى درجة واحدة لكل المواطنين ، الذين لا تقل سنهم عن ٢١ سنة) .

فرفع القانون الجديد سن الناخب الى ٢٥ سنة ، واشترط في المندوب شروطا مالية أو تعليمية (حتى يخرج معظم طبقة الفلاحين والعمال) — فاشترط أن يكون المندوب مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية ، أو ساكنا في منزل لا يقل إيجاره السنوى عن اثني عشر جنيها (بحسب قيمة النقد في ذلك الوقت) أو مستاجرا لأراض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويا ، أو حائزا لشهادة الدراسة الابتدائية .

● وأغرب المبادئ هو أن هذا الدستور « دستور صدقي » حرم على جميع المشتغلين بالمهن الحرة في جميع أنحاء القطر — عدا القاهرة — حق ترشيح أنفسهم لعضوية البرلمان : أى حرم على الأطباء والمهندسين والمحامين والصحفيين والتجار في جميع أنحاء القطر عدا القاهرة أن يرشحوا أنفسهم في الانتخابات لعضوية البرلمان . . ! (ومعنى ذلك أنه منيع معظم المصريين المثقفين ومعظم التجار والمشتغلين بالمهن الحرة من دخول البرلمان) .

ولا ندرى ان كان مثل هذا النص يوجد في أى دستور في العالم ، ولا من أى بلد نقل واضعو الدستور هذا النص !

الدستور الزائف

وأخيرا — هذا هو الدستور العجيب الذى أصدره « صدقي » في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ليحل محل الدستور الذى ارتضته الأمة وهو دستور سنة ١٩٢٣ .

ويقول صدقي عن دستوره العجيب هذا انه « من أرقى دساتير العالم » !

وهذا الدستور — كما رأينا —

- يعطى الملك حق ابطال أى قانون .
- ويجعله يعين اغلبية مجلس الشيوخ .
- ويجعل له حق اقتراح القوانين المالية .
- ويجعل سلطته معققة غير مقيدة بشئ .
- وللحكومة حق التصرف فى الأموال العامة .
- ويجعل المسئولية الوزارية متعلقة او ممتنعة .
- والدستور منحة من الملك له الحق أن يلغيه .
- والأمة لا تستطيع تعديله الا بحد ١٠ سنوات .
- ويحرم معظم المثقفين والتجار من دخول البرلمان .

وهذا هو الدستور الذى يرى صدقي ومن يقف خلفه — وهم الملك والانجليز — أنه يصلح لشعب مصر ، ولا يصلح له غيره ، لأن شعب مصر لا يجدر أن يدير شؤونه بنفسه أو يعطى حريته ، وهذا هو الدستور الذى يحقق « الإصلاح » فى نظره . وبعد أن عرفنا المبادئ التى احتوى عليها هذا

الدستور يصبح واضحا انه فاقد المبادئ الأساسية التي يتكون منها أي دستور يستحق هذا الاسم . فالدساتير انما توضع لتقييد أو تبطل سلطة الملك أو الحاكم ، ولتجعل الحكومة مسئولة دائما أمام الشعب ، أما دستور صدقي فقد أعطى السلطة كلها للملك وللحكومة ، وسلبها من الأمة ولم يجعل لها الا مظهرا شكليا . فهذا اذن نفى للدستور أو شكل دستوري. زائف من غير جوهر أو روح ، وما هو الا تقنين للحكم المطلق . لذا لا عجب أن نبذته الأمة ورفضته منذ بداية الأمر . وكان الشعور الأول أن قلبته باستخفاف وازدراء ، اذ اعتقدت أن هذا عبث وأن هذا النظام الذي يراد فرضه بالقوة لا يمكن أن يدوم الا ما بقيت القوة ثم سيزول على مر الزمن ، ثم أعلنت رفضها له بالاجماع وصممت على مقاومته وعدم تنفيذه .

ويقول الدكتور « محمد حسين هيكل » الذي كان زميلا لصدقي باشا في حزب الأحرار الدستوريين : « كنا مقتنعين تمام الاقتناع بأن الدافع الحقيقي لتعديل الدستور لم يكن فكرة إصلاح ، بقدر ما كان فكرة تغليب السلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه في البرلمان » .

ويقول الأستاذ « محمد علي علوبه » - وهو من أقطاب هذا الحزب أيضا : - « ان تعديل الدستور له قواعد منصوص عليها فيه . والجرأة على تعديله على النحو الذي حدث يجعله دون القوانين احتراماً ، بل يجعله اقل احتراماً من لائحة الترع والجسور وأمثالها من اللوائح » .

ويقول الأستاذ « محمد شفيق غريال » تعليقاً على هذا الدستور الجديد :

« ان ما حاوله صدقي باشا في دستوره الجديد انتقاص من حقوق حصل عليها الشعب . وانه من الطبيعي ومن المشروع أن يدافع الشعب عن تلك الحقوق . وحاول صدقي باشا أن يحمله قهراً على الاعان . فكانت المعركة الدستورية الكبرى . انتصر الشعب في النهاية ، وعاد له دستوره الأول ، فعدنا الى ما كنا عليه . وذهبت جهود صدقي باشا ومواهبه هباء في هباء » .

وكان أول احتجاج سياسي على إلغاء الدستور هو كتاب الاستقالة الذي بعث به « عدلي باشا » رئيس مجلس الشيوخ ، فقد كان في أوروبا ولما بلغه نبأ عزم الوزارة على إلغاء الدستور وأبداله بدستور آخر بعث باستقالته من رئاسة مجلس الشيوخ قبل أن يصدر الأمر الملكي بحل البرلمان . وكان هذا احتجاجاً على اعتداء الوزارة المتكرر على الدستور ، وإعلاناً عن عدم إقراره

لنظام الحكم القائم وقتئذ في البلاد . وكان هذا عملاً محموداً أضافه الى مواقفه الأخيرة التي نالت رضا الراى العام .

وكان من الاصلاء الأولى في الدوائر السياسية لما اقدم عليه صدقى من إلغاء الدستور هذا الخطاب الذى القاه « مصطفى النحاس » رئيس الوفد وزعيم الأغلبية في الوفود التي قدمت الى بيت الأمة تعرب عن احتجاجها على هذا الإلغاء . وقد القى هذا الخطاب في يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، ونقتبس منه ما يلى :

قال النحاس باشا : « في هذه المحنة التي تجتازها البلاد يسرنى ويشجعنى ان اراكم تحضرون الينا ، لا لتشكروا ، ولكن لتعاهدوا الله على ان تبذلوا كل شيء للوطن والدستور .

نعم تحضرون الينا لتعاهدوا هذا العهد العظيم . . تأتون بانفسكم لا يسوقكم رجال الادارة كما يسوقون الوفود لرئيس الوزارة .

(وكان مديرو الاقاليم قد اخذوا يبعثون الوفود الى رئيس الوزارة كانما يظهرون ان الشعب مؤيد له ، واخذ صدقى باشا يخطب فيهم . . وكان ظاهراً ومعروفاً للراى العام ان هذه وفود مصطنعة جمعها رجال الادارة بايعاز من صدقى نفسه او من غيره ، وقد يكونون من الموظفين أو النكرات الذين لا قيمة لهم) .

ويستمر النحاس باشا : « فرق عظيم بينكم وبينهم : انكم رجال اهتمت الحرية وعاتم على صيانتها ، اما هم فعبيد يرضون ان يكونوا الات لغيرهم ولا يدركون ما يراد بهم . جئتم آيينا تعاهدون الله امامنا على ان تدسونا دستوركم . ودستوركم هو ثمره جهادكم وغرس دماء شهدائكم : استخاضت به الأمة حقها الطبيعى الذى كان محبوساً عنهما . فقامت لتستردّه فوصلت اليه .

ثم قال : « نص الدستور على ان الأمة مصدر السلطات . وهذا هو الأساس ، فليس للسلطات مصدر غير الأمة (هتاف : الأمة فوق الحكومة ، والحق فوق القوة) .

« نعم جعل الدستور الأمة فوق الحكومة : أى ان الحكومة مسئولة امام نواب الأمة . . ولكن ماذا فعل صدقى باشا ومن معه في دستورهم ؟ جعلوا الأمة مسئولة امام الحكومة !

« اذن فكل تغيير في الدستور ، من غير اشتراك الأمة بواسطة ممثلها — هو اعتداء على حق الأمة .

ثم بين بعض عيوب هذا الدستور فقال :

« وقد استصدر الوزراء أمرا ملكيا بالنفاذ الدستور ، وجعلوا كل السلطة من الآن في يد الملك أى في يد السلطة التنفيذية تتصرف فيها كما تشاء .. »

« هذا الدستور الجديد يسلب الأمة سلطتها ويجعل النص على أنها مصدر السلطات اسما على غير مسمى ، فهم المشرعون وهم المنفذون ، وأما النواب فمزيفون يأتون بهم تعيينا ، ويعينون ثلاثه أخماس الشيوخ . وليس ضروريا أن يتم النظر في الميزانية . وفي أثناء العطلة البرلمانية ومندتها سبعة أشهر يتصرف الوزراء في الأمور كما يشاءون . والدستور الجديد يحرم النواب حق اقتراح القوانين المالية . »

ثم يرد على ما كان يزعمه « صدقي باشا » من أنه يريد بما عمله أن ينقذ البلاد من « دكتاتورية البرلمان » فيقول رئيس الوفد : « يقول صدقي باشا أنه يريد أن ينقذ البلاد من دكتاتورية البرلمان .. والبرلمان عنوان ارادة الأمة . فهل يكون تصرفه لامورها طغيانا أم يكون تنفيذا لأرادتها ؟ ان الطغيان هو أن يفرض تسعة نفر دستورهم على أربعة عشر مليوناً من الانفس ، وأن يتصرفوا بذلك في أخص حقوق الأمة . »

« ان الأمة متمسكة بدستورها ، وستدافع عنه وعن حريتها . »

« ان رجال الادارة يسوقون الوفود الى صدقي باشا ليخطب فيها . أما المؤتمر الذى دعونا اليه فقد قرأنا في الصحف أن الحكومة تمنعه .. فلماذا تخاف الحكومة أن يجتمع ليرى هل الأمة معنا أم ضدنا ؟ »

« ان أكبر دليل على أن الأمة ضد صدقي باشا هي تلك الجيوش المسلحة .. ولكن هل تبقى هذه الجيوش الى الأبد ؟ ان كان ذلك فليهنه الحكم على أسنة الحراب دون غيرها . (تصفيق) . »

وختم النحاس باشا خطابه قائلا :

« ان الأمم لا تحكم بالحراب طويلا . وسيرى صدقي باشا قريبا أن حرابه لم تنفعه . (عاصفة من التصفيق) . »

والإشارة هنا الى الجيوش ، لأن صدقي باشا كان قد حشد قوات مسلحة كثيرة من جنود الجيش بالإضافة الى الشرطة في يوم اعلان دستوره ، وكانت هذه القوات تجوب الشوارع وتربط في الميادين . وبقيت هذه القوات بعد ذلك مدة طويلة ليهدد بها الشعب .

هدف هذا العهد

عرفنا مما مضى ان صدقي باشا صرح بان افرض من حكمه او انقلابه هو « هدم » الماضى بما له وما عليه ، وان الملك فؤاد كان موافقا على هذه السياسة او هو الذى وضعها . وقد نفذ صدقى فعلا هذا الغرض وهدم النظام الدستورى للبلد ، وأوجد شكلا زائفا لم يرض به أحد . واذا كان قد هدم النظام فكان باقيا عليه ان يهدم القوة التى كانت مرتبطة بهذا النظام والنسب كانت تصل الى الحكم نتيجة هذا النظام ، وهذه القوة هى « الوفد » الذى كانت تنتخبه اقلية الامة دائما فى كل انتخاب يجرى تطبيقا لهذا النظام الدستورى ، منذ سنة ١٩٢٣ . فالهدف السياسى او الهدف الحقيقى وراء الغاء الدستور هو « هدم » الوفد ايضا . وهذا لم يكن هدف صدقى فقط بل هدف الملك او الهدف الاكبر للملك . وقد اثبتنا فيما تقدم وصرحت بذلك الصحف الانجليزية ان هذا الدستور الجديد انما هو دستور السراى وأن الملك هو الحاكم الحقيقى للبلاد .

ذلك لان الوفد كان هو القوة السياسية الكبيرة التى تقف امامه ، وتعارضه وتشاركه فى حكمه او تحد من سلطانه ، وتريد ان يكون السلطان للشعب ولقانون لا للملك او غيره ، وكان الشعب او الاقلية العظمى منه تؤيد الوفد وتعطيه ولاءها ولا تعرف ولاء للملك الا فى حدود الدستور والقانون . وكان الملك فؤاد رجعا او قراطيا ذا عقلية قديمة يريد ان يكون هو مصدر السلطات وان يملك ويحكم كما يريد ، دون اعتراف بدستور او بساطة للامة ، كدكتاتور او حاكم مستبد مطلق ، ودلت على هذا اعماله وتصرفاته طوال حكمه . لذا كان الوفد هو عدوه الاول ، فكان يريد دائما ان يحطم نفوذه او يقضى عليه . وكان هذا هو الغرض العملى او الاساسى من انقلاب صدقى .

تقول السيدة « فاطمة اليوسف » - وهى كانت صحفية ناجحة متصلة بالاعواسط السياسية وتعرف كثيرا من الحقائق والاسرار :

« لقد كان صدقى باشا يقول : ان مصر فيها ثلاث قوى : هى الانجليز والملك والوفد . وان ارتباطك احوالها يعود الى تصارع هذه القوى الثلاث ، ولن تستقيم الاحوال حتى يتم الخلاص من احدى هذه القوى على الاقل » . ثم تقول : « وكان الملك فؤاد يؤيد هذه السياسة على خط مستقيم » . وطبعاً ما كان صدقى يريد ان يتخلص الا من الوفد . واكثر منه فى ذلك الملك . وراهما ايضا الانجليز . وقد ظن صدقى وهؤلاء انهم بهذا الدستور

الجديد ولهم القوة وراءه سيمنعون الوفد نهائيا من الوصول الى الحكم .
وسيوصلون اضطهاد أعضائه واتباعه ويقمعون أية حركة تصدر منه ، فاذا
طال العهد على ذلك فان الأمة ستنفذ عنه ، وتذهب الى من بيدهم القوة
والمصالح والمنافع .

وكانت المدة المقررة لبقاء عهد صدقي عشر سنوات على الأقل . فتقول
السيدة « فاطمة اليوسف » أيضا : « كان المفروض أن تعيش وزارة صدقي
عشر سنوات على الأقل ، أو هكذا رسم الانجليز والملك قواد خطتهم . وكان
اصدقاء صدقي لا يكفون عن ترديد هذا الذي استقر عليه العزم » .

ويدل على هذا انه قد نص في هذا الدستور الجديد - كما عرفنا - على
أنه لا يجوز تعديله الا بعد عشر سنوات ، فكانت المدة التي تقررت لبقاء هذا
النظام اذن عشر سنوات على الأقل تبقى الأمة فيها مكبلة لا ارادة لها يحكمها
الملك كما يريد بواسطة أدواته صدقي ومتحالفه مع الانجليز في ذلك .

لكن هذا كله - كما أثبتت الحوادث - كان أوهاما ، وكان سوء تقدير
لقوة الشعب ، وكان خطأ في التفكير ، يدل على أن هؤلاء الناس كانوا يفكرون
بعقلية غريبة عن الأمة ، منفصلة عن روح الشعب ، متخلفة عن العصر ،
فزين لهم الفرور أن يحاربوا الأمة والزمن ، وقد استمروا مدة في هذه
الحرب ، ولكن في النهاية غلبتهم الأمة والزمن ، واثبتت الأمة أنها أقوى من
فرورهم وأوهامهم ، وضاعت جهودهم كلها هباء - كما سنرى في الفصول
القادمة .



الفصل السابع

الصراع السياسى

• مصطفى النحاس باشا • محمد محمود باشا •

الاحتجاجات والمقاطعة

لم يقبل الشعب هذا الدستور الجديد وما كان يمكن أن يقياه ، بل ما كان يتصور أن الدستور الذى جاهد من أجله نحو ستين عاما ، واعتبر الحصول عليه ظفرا كبيرا ، ووثبة في حياة الأمة ، وبدء لعهد جديد من الحرية والتقدم - يمكن أن يهدم هكذا بسهولة وفي يوم وليلة . ولما كانت الثورة الشاملة متعذرة أو فات أو أنها - وفي الواقع لم تكن هناك ضرورة لها - فان الشعب لجأ الى سلاح آخر له اثره وفعاليته ، ويمكن أن يعد أيضا ثورة ولكن في مظهر سلبي ، وهو سلاح المقاطعة : المقاطعة للعهد ونظامه واجراءاته ، وذلك مع استمرار النضال السياسى ، واطهار الاحتجاج في صورة عملية أو عنيفة أيضا ، كلما أمكن ذلك أو اقتضت الظروف .

وكانت الحكومة قد استعدت من جانبها لقمع أى حركة تصدر من الشعب ، فكانت قوات الجيش والبوليس ترى دائما في شوارع المدن وعند الأماكن الهامة . وعمدت الحكومة الى مصادرة الاجتماعات العامة ومنعها . فلما دعت « نقابة المحامين » الى عقد جمعيتهم العمومية في دار النقابة - وذلك في يوم ٣١ أكتوبر (أى بعد أسبوع من إلغاء الدستور) اقتحم البوليس دار النقابة ، وأخرج من كان حضر من المحامين ، ونفى الاجتماع بالقوة . وكان هذا اعتداء - كما قالت الصحف - لم ترتكبه وزارة من قبل ، لأن النقابة هيئة قانونية معترف بها ، وهم انما يجتمعون في دار نقابتهم في

صورة سلمية . لكن الحكومة خافت ان يصدر المحامون قراراتهم ضدها معلنين عدم اعترافهم بها وبدستورها ، وكان لابد ان يكون لقراراتهم اثر كبير في صفوف الشعب . ومنعت الحكومة ايضا الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى في ذلك العام .

لكن شعور الاحتجاج ظهر عنيفا بين الطلاب ، وحدثت مصادمات بين الطلاب والبوليس في بعض المدارس الثانوية ، فاضرب طلبة مدرسة « الخديوية » والجيزة الثانوية ، وتجهيزية دار العلوم ، والمدرسة الصناعية في بولاق ومدرسة الفنون والصنائع ، وبعض مدارس الأقاليم . وصدرت قرارات بتعطيل الدراسة في بعض هذه المدارس . وكان الجنود يرون دائما مرابطين على أبواب المدارس والمعاهد العلمية وهم مسلحون ، والعربات المحملة بالجنود واقفة على النواحي وفي الميادين . واحتجت الصحف على ما وقع من احداث ، وكتبت جريدة « السياسة » مقالا بعنوان « حول حوادث الطلبة » في يوم ٣ نوفمبر - وكانت الجريدة وحزبها قد تحولوا الى المعارضة - على ما سندكر ، فوجهت الحكومة انذارها الاول الى جريدة السياسة . وقد عاقت الجريدة على هذا الانذار بمقال شديد اللهجة حملت فيه على الوزارة ورئيسها ورمتهم بالعجز وقصر النظر والاعتداء على الوطن .

واخذ رجال السياسة يخطبون في نواديهم منددين بما اقترفه صدقي ومبينين العيوب في دستوره الذى انتقص فيه من حقوق الأمة بل اعتدى على سلطتها ، ومعلنين معارضتهم والتمسك بالدستور الشرعى . لكن الشعب ظل ينتظر القرارات الرسمية التى تصدرها الاحزاب ازاء هذه الحكومة وأعمالها ولا سيما قرار « الوفد المصرى » الذى كان يمثل الاغلبية العظمى للشعب .

قرار الوفد المصرى

وفي ٦ نوفمبر ١٩٣٠ اصدر الوفد قراره ، وهو يعلن عدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب الجسديين ، ومقاطعة الانتخابات العامة على اساسهما بجميع عملياتها . وهذا نص القرار :

« اما وقد اعتدت وزارة صدقي باشا على دستور الدولة ، واستبدلت به دستورا باطلا من صنعها رغم ارادة الأمة ، وهى تعمل لاكمال البلاد بالقوة على الاعتراف به والرضوخ له ، واستصدرت مرسوما بقانون انتخاب جديد على خلاف ما يقضى به الدستور . وبما أن دستور الدولة الذى اقسام الكل على احترامه والطاعة له هو حق مقدس للأمة ، لا يمكنها التفريط فيه ولا السكوت على المساس به او مخالفة احكامه .

— فلهذا ، قرر الوفد عدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخاب الجديدين ، وعدم الرضوخ لهما ، ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها » .

بيت الأمة في يوم الخميس ١٤ جمادى الثانية ١٣٤٩ - ٦ نوفمبر ١٩٣٠

رئيس الوفد المصري : مصطفى النحاس .

قرار الأحرار الدستوريين

وكان الأحرار الدستوريون قد أعلنوا خروجهم على صدقي باشا أيضا — صديقه القديم — عند ما أعلن إلغاء الدستور وأصدر دستوره الجديد ، بعد ما ظلوا مظهرين التأييد له ولحكمه نحو أربعة أشهر . وسنبحت دوافع هذا التحول بعد قليل . وعلى ذلك ففي اليوم نفسه الذى أصدر فيه « الوفد » قراره الذى ذكرناه ، أصدروا هم أيضا قرارا مماثلا يعلنون فيه عدم الاعتراف بالدستور الجديد ويقررون مقاطعة الانتخابات التى ستجرى على أساسه .

وهذا هو نص القرار :

« لما كان حزب الأحرار الدستوريين دائم الحرص على صيانة أسس الدستور الذى ارتضته الأمة منذ سنة ١٩٢٣ ، وعلى أن لا يعدل منه شيء الا ما يتصل بقانون الانتخاب — وبما أن وزارة صدقي باشا قد ألغت هذا الدستور كله بجرّة قلم ، واستبدلت به دستورها الذى أصدرته ، فأهدرت به سلطات الأمة . وبما أن هذا العمل من جانبها يخالف كل مبادئ الدستور والحرية المقررة فى أمم العالم المتمدنين ، ولا يليق بكرامة مصر وماضيها المجيد .

وبما أن اشتراك الحزب فى أى عمل من أعمال الانتخابات التى يقتضيها نفاذ هذا الدستور وتشير إليها نصوصه ، يعتبر اشتراكا مع الوزارة فى الاعتداء على حقوق البلاد ، كما قد يعتبر قبولا ضمنيا لهذا الدستور تستند اليه الوزارة فى المستقبل .

لذلك ، قرر حزب الأحرار الدستوريين عدم الاشتراك فى الانتخابات التى تنعقد تحت نظام دستور الوزارة الحاضرة » .

وكان رئيس الحزب « محمد محمود باشا » — وهو صاحب الانقلاب السابق الذى تحدثنا عنه فيما مضى — قد أصدر أيضا نداء الى الأمة «وقما

عليه باسمه يؤكد قرار الحزب ويندد بما عمله صدقى بأسلوب أكثر عنفا .
وهنا وقفة مع الأحرار الدستوريين لنعرف السر في هذا التحول ، والتخلي
من زميلهم الذى كان يعد من أقطاب الحزب .
ولكن قبل ذلك نشير الى موقف الحزب الوطنى لتكامل الصورة . وكما
قلنا كان يتكون من عدد قليل من الافراد ، لكن لهم مكانتهم .

موقف الحزب الوطنى

فعندما أعلن صدقى إلغاء الدستور أصدر هذا الحزب بيانا احتج فيه
على ذلك . وجاء فى هذا البيان الذى صدر يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٠ :

« فالحزب الوطنى يحتج شديد الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ على
الدستور ، ويعلن أن الوزارة ليست السلطة التى تملك تعديله أو تغيير
أحكامه ، ويلقى عليها تبعة أعمالها ، ويكرر ما سبق أن أعلنه مرارا من أن
هذه الفوضى وذلك العبث اللذين يتجددان كل حين مرجعهما صرف جهود
الامة عن الغرض الاسمى وهو محاربة الاحتلال . . الخ » .

فهذا بيان جيد . لكن حين قرر « الوفد المصرى » و « حزب الأحرار
الدستوريين » مقاطعة الانتخابات التى يجرىها صدقى - لم يشترك « الحزب
الوطنى » فى هذه المقاطعة فخالف الامة والرأى العام . وقرر الدخول فى هذه
الانتخابات ، وكان هذا اعترافا ضمينا بالدستور الجديد ، فبدلك ناقض هذا
الحزب نفسه وخرج على قراره الأول الذى أصدره - وان كانت أقلية منه
لم توافق على ذلك . وكان صدقى باشا يزعم بأن الحزب الوطنى مؤيد له . .
وعجيب أن يؤيد هذا الحزب - وهو الذى يغالى فى وطنيته - هذا الاعتداء
« الصارخ » والعبث الذى قال عنه فى بيانه أن القصد منه « صرف جهود
الامة عن محاربة الاحتلال » ! ! فلماذا يشترك اذن فى هذا العبث والاعتداء
الذى بصرف الجهود عن محاربة الاحتلال ؟ !

تحول الأحرار الدستوريين

على اثر إعلان قرار حزب « الأحرار الدستوريين » - الذى ذكرنا نصه
من قبل - نشبت الحرب بينهم وبين صديقهم القديم « صدقى » وانبرت
جريدة « السياسة » تشن حملاتها عليه ويزداد عنفها يوما بعد يوم ، بل
صارت لهجتها أعنف مما كانت تكتبه الجرائد الأخرى . فأنذر صدقى
« السياسة » مرتين ، ثم أصدر قرارا بتعطيلها . فأصدر الحزب جريدة
أخرى باسم « الفلاح المصرى » فعطلت أيضا . فأصدروا أخرى باسم
« الأحرار الدستوريون » فاستمرت زمنا ثم لحقتها التعطيل كذلك .

فما سبب خروج الأحرار الدستوريين على زميلهم ؟

يتحدث « صدقي باشا » نفسه عن ذلك فيقول انه لما عهد اليه بتأليف الوزارة كان ينتظر أن يشترك الأحرار الدستوريون معه . ولكن رئيسهم « محمد محمود باشا » رفض . فذهب اليه صدقي ومعه على ماهر باشا وقال له : « اننى جئت لنفس الفرض الذى ألفت وزارتك من أجله سنة ١٩٢٨ » . وقد عرفنا ما فعله « محمد محمود » فى وزارته تلك من تعطيل الدستور وتأجيل البرلمان ثلاث سنوات قابلة للتجديد . فلم يقبل محمد محمود الاشتراك فى الوزارة ، ولكن ظل الحزب يؤيد صدقي وتهاجم جريدته « السياسة » الوفد هجوما عنيفا ، وتدافع بقوة عن صدقي وأعماله ، بالرغم من مخالفاته للدستور ومصادرته للصحف والحريات ، واعتداء قواته المسلحة على الشعب . واستمر هذا التأييد أربعة أشهر . لكنهم - كما اعترف الدكتور هيكل - كانوا يضررون له الخصومة ومعززين الخروج عليه حينما يجيء الوقت المناسب ، وجاء الوقت المناسب وهو حينما أعلن صدقي إلغاء الدستور ، فأعلنوا حينئذ خصومتهم له وجأهروه بالعداء ، وأصدروا بيانات قالوا فيها انهم كانوا يرون أن يقتصر التعديل على قانون الانتخاب ، وتبقى أسس الدستور سليمة .

ويقول صدقي باشا عن موقفهم هذا : « وقد كنت أؤمل أن يؤيدنى حزب الأحرار الدستوريين . . نظراً لصداقتى لأعضائه ، الذين شعروا بأنى سلكت الطريق القويم . ومما يؤسف له أن المسائل الشخصية لعبت فى ذلك دورها الممقوت » . . . !

فهو يتهمهم بأن « المسائل الشخصية لعبت دورها » . ونحن على كل حال نعرف جانباً من هذه المسائل الشخصية . فقد عرفنا من قبل أن صدقي كان هو المرشح لرئاسة الوزارة فى سنة ١٩٢٨ ، ولكن « اللورد لويد » تدخل واختار « محمد محمود » . . ثم بعد اقالة « اللورد » على يد حزب العمال نجى محمد محمود عن الحكم من أجل عرض المعاهدة على البرلمان . فلما انتهت المفاوضات بالفشل كان « محمد محمود » يتوقع أنه هو الذى سيرأس الوزارة الجديدة ليستأنف ما انقطع ، والمعروف من سيرته والدلائل . أيضاً تدل على أنه كان سيقوم بانقلاب مثل انقلابه الأول أو أشد بطشاً ، وكان سيعمل ما أريد من صدقي أن يعمل . لكن الملك فؤاد كان لا يميل الى « محمد محمود » لأن له شخصيته ويحتفظ لنفسه ببعض استقلال ، ثم أنه رئيس لحزب لا يوافق على إعطاء الملك سلطات مطلقة ، ففضل الملك عليه

حينئذ « اسماعيل صدقي » لأنه ليس له مبادئ يتمسك بها ، وليس رئيسا لحزب ، وسيكون أداة طيعة في يده ، أو كما عبرت الصحافة الانجليزية سيكون « قفازا لينا في يد الملك قزاد الحديدية » . ولم يعترض المندوب البريطاني الجديد ، فصدر المرسوم بتعيين صدقي رئيسا للوزارة في يونيه سنة ١٩٣٠ ، ومحمد محمود مريض في المستشفى وقتذاك . فحنق محمد محمود على ذلك ، وقرر عدم اشتراك حزبه في الوزارة . وطبيعى أن يوجد هذا نفورا بين الرجلين ، وأن يعمل محمد محمود لمناوئة خصمه ومنافسه . فهذه هى العوامل الشخصية أو بعضها التى يشير اليها صدقي . لكن محمد محمود ومن يدافع عن الحزب يقولون أن الخلاف كان على مبدأ ، وهو تحديد المدى الذى يذهب اليه في تعديل الدستور — كما بيناه من قبل .

ويعاقب الاستناذ « محمد زكى عبد القادر » على موقف « الأحرار الدستوريين هذا فيقول : » واعتمد اسماعيل صدقي أولا على الأحرار الدستوريين . . ولكنهم سرعان ما تخاؤوا عنه حينما أعلن إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ . . وهنا يقع الأحرار الدستوريون في تناقض جديد . فهم أنفسهم قد علقوا الدستور تعليقاً وراوا أن هذا التصرف لا يعاب ، بل عدوه اصلاحاً وعملاً وطنياً . وما هم أولاء الآن يتخلون عن صديقهم حينما يقول انه سيضع دستورا جديدا ، وإيهما أخف : أن لا يكون هناك دستور على الإطلاق أو يكون هناك ؟! ثم يقول :

« ويظهر أن الأحرار الدستوريين ظنوا بادىء ذى بدء أن اسماعيل صدقي يعمل لحسابهم ، ولعله أوهمهم بذلك . . ولكن مجرى الحوادث أثبت لهم العكس تماما ، وأثبت أنهم كانوا يعومون على موج أحلام لا حقيقة لها . فلم تنقض على قيام وزارة اسماعيل صدقي بضعة أسابيع حتى وضع الاتجاه الذى تسير فيه الأمور . وأغلب الظن أن اسماعيل صدقي كان يعرف جيدا حقيقة مهمته ، وأنه جاء ليحكم باسم السراى ، وليس باسم الأحرار الدستوريين ، وربما كان الانجليز يريدون شيئا آخر » .

ومهما يكن — أى سواء أكان الدافع شخصيا ، أم للمبدأ ، أم هما معا — فإن حزب الأحرار الدستوريين تحول فجأة الى المعارضة ، وأصبح يقف مع الوفد في صف واحد . بل إن معارضته وهجومه على صدقي صارت تبدو كأنها أشد من معارضة الوفد ، إذ كان يحس فيها بحرارة الغضب وعمق الفیظ ! ولذا فإن صدقي أخذ أيضا يهاجمهم مع الوفد . ومما قال في ذلك في بعض خطبه : « وأما الأحرار الدستوريون فقد كنت أحسن الظن بهم حقا ، لأنهم عرفوا حقائق الوفد فقاوموه . . ولكنهم للأسف قوم أقل ما يقال فيهم أنهم قصار النظر مترددون ، يعملون أحيانا من غير تقدير للعواقب . .

« ثم انظروا الى تخطيطهم وترددهم .. يعتدون على الدستور ونظام البلاد مرة ، ثم يتحمسون دفاعا عنهما مرة أخرى ، يحلونه عاما ويحرمونه عاما ، ياتلفون ثم يختلفون ، ويرضون حينئذ يسخطون . ليس لهؤلاء الدستوريين في الواقع رأى مستقر .. ولا خطة ثابتة .. فلا ضابط لاهوائهم ، ولا حد لاحقادهم فهم مسرفون » .

فهذا هو رأى صدقي في حزبه واصدقائه الذين عمل معهم طول حياته — هكذا يتكلم عنهم بعد ما دب بينهم الخلاف . ويقول عنه الأحرار الدستوريون أيضا ما هو أشد وأكثر ايلاما .

ثم رأى الأحرار الدستوريون أن يقووا أنفسهم ، ويصعدوا درجة المقاومة لصدقي وحكمه ، ففكروا أن يتصلوا بالوفد ويؤلفوا معه جبهة تقف ضد الخصم المشترك . ويوضح ذلك الدكتور هيكل في مذكراته ، فيقول :

« بدأ بعض اخواننا يفكرون في أن من الخير أن نتفق مع الوفد في معارضة صدقي باشا وفي محاربة بطشه . وذلك على الرغم مما كنا نعرفه من أن عددًا غير قليل من الأحرار الدستوريين الصميمين لا يطيقون مثل هذا الاتجاه ، وأنهم قد يندفعون بسببه الى ترك الحزب والانضمام الى معسكر الحكومة . لكن محمد محمود باشا رأى أن الاتفاق مع الوفد أدنى الى تحقيق ما نقصد اليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله الى ما بعد ذلك » .

ثم يقول : « ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال ، كان يمثل الوفد فيها فتح الله بركات باشا ومكرم عبيد (باشا) وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد علي علوبه باشا وأنا (الدكتور هيكل) . وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك » . وقد عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها في يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ . ثم أخذت تواصل اجتماعاتها .

حزب الشعب

لكن صدقي — وقد وجد نفسه وحيداً — ألف حزبا أسماه : « حزب الشعب » — ولا ندرى ولا يدري أحد أي شعب كان معه !! . فاجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر ، ثم اجتمع الأعضاء في يوم ٨ ديسمبر وعرض عليهم اسم « اسماعيل صدقي » لرئاسة الحزب فوافق الحاضرون على ذلك . وقد تألف هذا الحزب من بعض فلول الأحزاب ومن الذين أطعمهم صدقي باشا في تعيينهم في مقاعد مجلس الشيوخ أو في الوظائف .. واستخدم رجال الإدارة لجمع أعضاء الحزب بطريق الأغراء أو

التهديد ، وأصدر الحزب جريدة له باسم « الشعب » . ومن الغريب أن صدقي باشا كان يريد أن يسمى هذا الحزب « حزب الإصلاح » !!
وقد علقت جريدة « السياسة » على تأليف هذا الحزب الذى أسمته : حزب الياس والمصالح الشخصية ، فكان مما قالت عن أعضائه : « وسيراهم الناس غدا متى لمسوا تززع الوزارة ، وتزلزل الأرض تحت أقدامها - ينفضون عنها وعن حزبيها ، وينجون بأنفسهم لأية وزارة تالية تملك كما تملك هذه الوزارة الوعود بالنهيين فى الشيوخ وتستطيع النهيين فى الوظائف والترقية فى درجاتها المنشودة » !

فهؤلاء الذين أشارت اليهم الجريدة هم الامعات والمنافقون الذين يلوذون بالسلطة ولا مبادئ لهم غير السعى الى منافعهم الشخصية ، وهم يوجدون فى كل زمن ، لكنهم سرعان ما ينفضون عن أيدهم متى دالت دولتهم . وهذا الذى قالتهم الجريدة وتنبأت به قد وقع فعلا بعد ، اذ أنفضوا عن « صدقي باشا » يوم سقطت دولته ، وأهانوه فالتفوا حول من جاء بعده وأصلنوه رئيسا على حزبهم - كما سنرى فيما بعد - وبقوا كذلك زمنا ، ثم ذهب العهد كله ، فتنبددوا أيضا وبعد قليل لم يعد لهذا الحزب وجود . فهو حزب مصطنع ، خلقته السلطة ودفعت اليه المنافع الداتية ، فلا يبقى الا ما بقيت السلطة ، ثم يتبدد كالسراب كان لم يكن ولا يترك أى اثر .

ميثاق قومى

أسفرت الاجتماعات فى « لجنة الاتصال » الى الاتفاق بين الوفد والأحرار الدستوريين على تكوين جبهة واحدة ضد العهد القائم . ولما كان الحزبان قد أصدرتا قرارات متشابهة ، وأعلنا عزهما على مقاطعة الانتخابات التى سيجريها صدقي على أساس دستوره غير المعترف به ، فقد رأى الحزبان ضرورة توحيد جهودهما لتنفيذ هذه المقاطعة ودعوة الأمة الى ذلك . فتم الائتلاف بين الحزبين وعقد بينهما « ميثاق قومى » سعى : « عهد الله والوطن » - وذلك فى ٣١ مارس سنة ١٩٣١ .

وقد رحبت الأمة بهذا الائتلاف لأنه يزيد من قوة مقاومة هذا الحكم المفروض عليها ، ويقصر مدة بقائه . ويعتبر « الميثاق القومى » الذى عقد بين الهيئتين وثيقة تاريخية هامة لأنه يبين رأى الشعب كله تقريبا ازاء هذا العهد .

وبلاحظ أن « الميثاق » أشار أولا الى قضية البلاد ، اذ كان المعروف أن « اسماعيل صدقي » يريد بعد أن يتم اقامة شكل حكومته وبرلمانه ، أن

يتقدم الى الحكومة البريطانية ليعقد معها اتفاقا أو معاهدة لتسوية القضية المصرية ، فاعلن الميثاق بعد ذلك « أن الحكومة الدستورية مستندة الى برلمان الأمة هي وحدها التي تستطيع أن تعقد مع انجلترا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصرى » فبذلك وجه الضربة الى الهدف البعيد الذى كان يهدف اليه صدقى - أو ربما كان هو الهدف من مؤامرة الانقلاب فى المدى البعيد ، لو نجح صدقى فى هدم قوة الوفد . والنقطة الثانية الهامة فى الميثاق - وهى المعالجة - قرار الحزبين الكبيرين مقاطعة الانتخابات ودعوة الأمة الى هذه المقاطعة ، والعمل على إعادة النظام الدستورى الذى ارتضته الأمة بكل تقاليده الصحيحة . ومن أجل هذا قرر المؤتلفون القيام بزيارات للأقاليم للاتصال بالشعب ، كما قرروا عقد « مؤتمر وطنى » عام لتأييد هذه السياسة القومية .

ولا بأس أن نورد بعد نص هذا « الميثاق » أو « عهد الله وللوطن »
بنفس صيغته ، ليعطى صورة حية عن الموقف فى ذلك الوقت :

فهذا هو الميثاق :

« بما أن وزارة « اسماعيل صدقى » باشا تتخذ العدة لاجراء انتخاب للبرلمان وأعضاء مجالس المديرىات ، وتنوى بعد ذلك أن تتصدى لقضية البلاد فتعقد الاتفاق الذى سمعت الحكومتان المصرية والانكليزية طوال هذه السنين المتوالية لعقده بينهما - وبما أنها ، رغم ما تلجأ اليه من وسائل الحجر على الأمة والقضاء على حرياتهما ، تزعم فى الوقت نفسه أن الأمة ستشارك فى الانتخابات ، وأن الهيئتين اللتين أعلننا مقاطعتها - أى الوفد والأحرار الدستوريين - قد تخوضان معركتها فى اللحظة الأخيرة .

« فالوفد المصرى والأحرار الدستوريون يعلنون أنهم لا يحفلون بكل ما تزعم الحكومة فى هذا الصدد ، وأنهم يقفون متفاهمين بكل قوة وإخلاص جبهة واحدة ، فى وجه الدستور الذى تحاول وزارة صدقى بكل وسائل البطش والارهاب أن تفرضه على البلاد فرضا - مزدريا فى ذلك كل عدل وقانون .

« ويكررون أنهم متفقون على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل هذا الدستور مقاطعة لا رجوع فيها ، سواء أكانت هذه الانتخابات للبرلمان أو لمجالس المديرىات ، وأنهم يرون مقاطعتها فرضا على كل مصرى مخلص لبلاده . ولا يرضون أن يكون لمصر نظام للحكم غير ما ارتضت بدستور سنة ١٩٢٣ .

« وهم في موقفهم هذا صادرون عن رأى الأمة ، واقنون من بأيديها لهم وقينامها الى جانبهم في مسعاهم ، ليعود هذا النظام كاملا غير منقوص وليعود الحكم النيابى بكل تقاليد الصحيحة ، فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم في حدود تلك التقاليد النيابية ، حتى يتمتع المصريون جميعا على اختلاف آرائهم وطبقاتهم بنعمة الدستور وما يكفله للجميع من حرية وعدالة ومساواة، وحتى يستقر بذلك نظام الحكم في البلاد ، فتطمئن النفوس وتعود الثقة المالية ، وتتوافر المصلحة لجميع القاطنين في مصر - اجانب ووطنيين على السواء .

« وفوق ما تقدم فان هذه الحكومة الدستورية مستندة الى برلمان الأمة - هي وحدها التى تستطيع ان تعقد مع انجلترا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصرى ويطمئن الى نصه وتنفيذه . ولن تقرر الأمة أى اتفاق يعقد في ظل دستور الحكومة الحاضرة ، اذ يكون الغرض من عقده تنفيذه بطريقة لا تتفق مع مصلحة مصر ولا مع استقلالها . وقد اتفقت الهيئتان على حل المسألة المصرية حلا شريفا عادلا ، ولا يدخران وسعا أو جهدا في سبيل تحقيقه .
« وكذلك فالهيئتان متفقتان على ان ينظر البرلمان في تعديل قانون الانتخاب الذى صدر في سنة ١٩٢٤ بعد ان تعود الحياة النيابية على مقتضاه ، وعلى ان يكون كل تعديل في هذا القانون متفقا مع المصلحة القومية دون التقييد بأى اعتبار حزبي .

« ولقد اعتزمت الهيئتان متضامنتين ان تعمل على تنفيذ هذا الميثاق الوطنى بكل ما أوتيتا من قوة . ولذلك عزمتا على عقد « مؤتمر وطنى » ممثل للأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية ، كما اعتزمتا الدعوة اليها بزيارة الأقاليم للمزيد من ايمان الناس بها . ولن يدخرا في سبيل هذه الغاية السامية أى جهد ولن يضنا عليها بأية تضحية .
ذلك عهد الله والوطن ، والله عزمى ما نقول شهيد .

وقد وقع على هذا الميثاق « رئيس الوفد المصرى : مصطفى النحاس »
ومعه أعضاء هيئة الوفد . « ورئيس حزب الأحرار الدستوريين : محمد محمود »
ومعه أعضاء هيئة حزبه .

زيارات الأقاليم

وبدأت الهيئتان على الفور بتنفيذ ما جاء في الميثاق . ولما كانت الوزارة قد قررت أن تجرى الانتخابات في شهرى مايو ونونيه سنة ١٩٣١ وستجرى على درجتين أى مرحلتين تأخذان هذا الوقت - لذلك قررت الجبهة المتحددة أن يقوم بعض الأعضاء بزيارات للأقاليم قبل ذلك أى في شهر ابريل ، وتستمر الى قرب موعد الانتخابات .

ولكى ياخذ الفارىء صورة واقعية واضحة عما حدث فى تلك الزيارات والصراع الذى ظهر بين الحكومة والشعب وقادته ، الأولى أن نترك أحد الدين اشتركوا فيها أن يقص ذلك علينا - وهو « الدكتور محمد حسين هيكل » الصحفى الأديب رئيس تحرير جريدة « السياسة » وعضو حزب الأحرار الدستوريين - فقد وصفها فى مذكراته وصفا ممتعا . وهذا هو ما قال :

قال : « واقرت هذه اللجنة - لجنة الاتصال - رايأ رآه الأحرار الدستوريون . ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية . أما ان اقتصرت الدعوة على عبارات تنشر فى الصحف . . فلن يكون لها من اثر الا أن تثير اعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها ، لكنها لن تحرك الشعب الى عمل إيجابى عنيف منتج » .

الى طنطا

« كيف نفقد هذا الرأى ؟ قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين الى طنطا بالقطار الذى يبرح محطة القاهرة فى الساعة السابعة والنصف من صباح يوم من شهر ابريل سنة ١٩٣١ .

« وقبيل الموعد ذهبنا جميعا الى محطة العاصمة ، فاذا أبوابها موصدة وأذا البوليس يمنعنا بالقوة من دخولها . اشار بعضهم بالعودة ، فليس فى مقدورنا أن نقاوم القوة بالقوة . لكن محمد باشا محمود رئيس الأحرار الدستوريين والمتحمس لفكرة تقدم الزعماء حركة المقاومة ، أبى الاستماع الى هذا الرأى ، وتقدم الى الباب ودعا من معه لفتحه عنوة . واندفع الدين من حوله من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فنقلوا أمره فانفتح الباب ، فاذا من خلفه قوة من البوليس تريد منع الداخلين . لكن محمد محمود لم يعبأ بهذه القوة من البوليس بل اقتحمها ، فسقط طربوشه فى الأرض فالتقطه رجل ممن معه ورده اليه . واندفع الكل خلف الرجل ووصلنا عربات القطار المسافر الى طنطا وأخذنا أماكننا فيها .

« وحين الموعد الذى يتحرك فيه القطار فلم يتحرك . وانقضى ربع ساعة ثم نصف ساعة ولم يتحرك القطار . لكن حركة مناورة كانت تجرى ولا علم لنا بها . فقد جرت القاطرة العربات المتصلة بها قبل عربتنا ، ثم جاءت قاطرة أخرى جرت عربتنا وحدها وانطلقت بنا الى طريق غير طريق طنطا . ثم ألحقت قاطرة ثالثة العربات التى بعدنا بسائر العربات فى شبرا أو قليب . واتجه القطار الذى جر عربتنا الى صحراء العباسية . ثم يمم ناحية الصف بمركز الجيزة . فلما كنا خارج القاهرة وكنا مع ذلك قريبين منها

وقف القطار لعنا نشعر بأن عملنا غير مؤد الى نتيجة فنعود أدراجنا . لكن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا أصرا على أن نبقى بالقطار لا نبرحه ، حتى نرى ماذا تستطيع الحكومة أن تصنعه .

وفي هذه الأثناء وفيما نحن في القطار تجاوبت انبياء ما حدث في أرجاء القاهرة وصارت حديث أهلها جميعا . فجاء إلينا كثيرون في سياراتهم سيدات ورجالا يحملون معهم الطعام والماء ويسألوننا ان كنا نريد العودة الى القاهرة في سياراتهم . فلما عرفوا تصميمنا جميعا على البقاء حيث نحن لنرى ما سيصنع صدقي باشا وزملاؤه ، عادوا هم الى القاهرة يحملون الى أهلنا والناس جميعا أنباءنا ويدكرون تصميمنا وعزمنا . وبقينا نحن بالقطار حتى ولى النهار وأقبل الليل ، فتحرك بنا على مهل وجعل يسير حيناً ويقف حيناً ، حتى اذا كنا نحو الساعة التاسعة عاد بنا عن طريق حلوان الى محطة المعسكر بين المعادى وطره . وهناك أمرنا بالنزول طوعاً أو كرها . فتركنا القطار وربكنا السيارات التى أقلتنا الى دورنا ، مطمئنين الى أننا قمنا بعمل شغل بال الحكومة وبال الشعب ، ونبه الجماهير التى عرفت تفاصيله من صحف المساء وصحف الصباح الى أن الأمر جد خطير ، والى أن الشعب المصرى معرض لأحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء أنفسهم هذا التعريض ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف .

أوردنا هذا الوصف لنعرف صورة من الصراع الذى كان قائماً ، وكيف أن صدقي كان يخشى اتصال الزعماء بالشعب وأنه كان أحيانا يلجأ الى الحيلة ليتخلص من حالة حرجة يواجهها . وكانت هذه المحاولة من الزعماء — على كل حال — أعلنا منهم عن سخطهم على الحكم القائم وسعيهم لمقاومته . وكان لهذا أثره عند الجمهور الذى استنكر ما صنعتة الحكومة .

الى بنى سويف

وفكر المعارضون فى القيام بمحاولة أخرى للاتصال بالجماهير . فاتفقوا هذه المرة على الذهاب الى مدينة « بنى سويف » — وكان ذلك فى يوم ٦ ابريل سنة ١٩٣١ . لكن الوزارة قررت منع الزيارة وأرسلت الى المدينة عدة آلاف من جنود الجيش لتنفيذ قرار المنع . فترك القطار يسير فى موعده ، ولكن لما وصل الزائرون الى محطة بنى سويف حجزوا بها ، ومنعوا عنوة من دخول المدينة . وكانت المحطة محاصرة بالقوات . وتقدم قائد القوات للرئيسين : مصطفى النحاس ومحمد محمود يرجوهما أن لا يبرح أحد المحطة ، فالأمر لديه صريحة فى منع الزائرين بالقوة ولو أدى الأمر الى إطلاق الرصاص وقتل من يقتل . . . !

(هكذا كان صدقي ومن وراءه مستعبدون للوصول الى هذا الحد : الى
الى حد قتل الزعماء وممثلي الشعب) .

وكانت المدينة خارج المحطة في هياج . ولكنها ازاء القوة المسلحة
لا تستطيع أن تصنع شيئا . فبقى القادمون في المحطة اثنى عشرة ساعة
محاصرين ، الى ان احضرت الحكومة قطارا خاصا اركبوا فيه بالقوة وعاد
بهم الى القاهرة . فكان لهذه المعاملة التعسفية استياء كبير في البلاد .

الى بنى سويف مرة أخرى

ولم تكن هذه المعاملة المعارضين عن القيام بمحاولات أخرى ، لكن
الحكومة كانت تمنعها ، ومنعت عقد الاجتماعات العامة التي يدعون اليها .

لكنهم أخيرا تغلبوا على الحكومة اذ فكروا في التوجه الى « بنى سويف »
بالسيارات . فوصلوا اليها ، وذلك في يوم ٣ مايو . وتوجهوا الى دار رئيس
لجنة الوفد المركزية . فلما انتشر الخبر في المدينة قامت المظاهرات . فاتصل
المدير بصدقي باشا فأمره بنشيت المتظاهرين ولو احتاج الأمر الى اطلاق
الرصاص . وانقلب المكان الذي يوجد فيه الزائرون - ومن بينهم رئيسا
الحزبين المعارضين - حصنا تحاصره قوات الحكومة المسلحة ، وبينما هم
في الدار كانت تسمع طلقات البنادق تدوى بين فترة وأخرى في الخارج .
فأصيب عدد من الجمهور . واستمرت هذه الحالة زمنا طويلا اضطربت فيه
المدينة وباتت على أبواب الثورة . وأخيرا حين جن الليل أجبر الزائرون على
العودة ، فاستقلوا سياراتهم مخفوفين ووصلوا الى القاهرة . فذهب بهم
الى دار النيابة للتحقيق معهم ، ثم أخلى سبيلهم بعد قليل .

هذه المحاولات كانت أشبه بالمظاهرات أو الجولات الانتخابية - وان
كانت لا تدعو الى الانتخابات ولكن الى مقاطعتها - وقد كان لها أثرها على
كل حال في استثارة الشعور العام وبقائه حيا ، شعور السخط على الحكومة،
وتذكير الناس بعسفها ومصادرتها للحريات ، ولجوها الى القوة في مواجهة
الشعب ، وقوت هذه المحاولات العزم على مقاطعة الانتخابات .

ولذا شجع رئيس الوزارة أنه يجب عليه أن يقوم هو الآخر بزيارات
للأقاليم كحركات مضادة للمحاولات التي قام بها زعماء الشعب . لكن زيارات
رئيس الوزراء كان يعدها ويشرف عليها رجال الإدارة ، فكانوا يسوقون اليه
الناس ، وأحيانا - كما نشرت ذلك الصحف - كانوا يلبسون الخفراء
والعساكر ثيابا مدنية ويحضرونهم الى السراقات التي يخطب فيها « صدقي
باشا » ولسنا ندري هل كان بصدق ذلك ؟ أم كان يعرف الحقيقة
ولا يمانع في اجراء التمثيلية ، ليظهر لمن خلفه على الأقل ، الذين يسندون

حكمه : الملك والانجليز . ان الشعب او جانباً كبيراً منه يريد . وربما كانوا - وهم بعيدون عن الشعب - يصدقون . . على انه في بعض تلك الاجتماعات حدثت مصادمات بين الجمهور والبوليس اطلقت فيها النار .

قرارات المؤتمر القومي

٧ مايو - ١٩٢١

ولما قربت الانتخابات - قرر الوفد والاحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطني عام وذلك في يوم ٨ مايو سنة ١٩٢١ - تنفيذا لما اعلنوه في الميثاق القومي ، فقررت الحكومة منع عقد هذا المؤتمر بالقوة . فاتفقوا على وضع القرارات التي تعبر عن آرائهم ومطالبهم لتُنشر في الصحف موقعا عليها منهم ومن كبار رجالات البلد . وقد نشرت الصحف هذه القرارات ، وتعتبر في الواقع قرارات الشعب لان الحزبين كانا يمثلان الاغلبية العظمى للشعب . وهذا نص القرارات :

اولا - التمسك بالدستور الذي صدر في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ، واعتبار النظام المقرر به النظام الوحيد الذي ترضاه الأمة لحكمها .

ثانيا - بما ان الوفد المصري والاحرار الدستوريين قرروا مقاطعة الانتخابات التي تجريها الوزارة الحالية في ظل النظام الذي استصدره صدقي باشا في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ - فالانتخابات التي تجريها وزارة صدقي باشا في ظل هذا النظام - مع ما يحوطها من أعمال الضغط على حرية الاهالي جميعا بما لا يتفق وقوانين البلاد المتمدنة - لا تعبر عن رأى الأمة ، ولا تعتبر استفتاء لها بحال .

والمؤتمر يعلن ان البرلمان الذي قد يعقد على اثر هذه الانتخابات لا يمثل الأمة . ولذلك فكل معاهدة او اتفاق يعقد مع حكومة تستند الى هذا البرلمان لا تنقيد الأمة بنصه او تنفيذه .

ثالثا - الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقي باشا من مصادرة حرية الرأى بتعطيل الصحف ومراقبتها اداريا ، والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان الى آخر ، مما أدى الى سفك الدماء واتارة الخواطر ، وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم أو واجباتهم ، الى غير ذلك من الأعمال الخائفة لحرية الفرد والمجموع ، مما كان له اسوأ الأثر في حياة البلاد من جميع نواحيها : اقتصادية كانت او سياسية او اجتماعية .

رابعا - رفع هذه القرارات الى حضرة صاحب الجلالة الملك ، وابلاغها لممثلى الدول الأجنبية في مصر .

القاهرة (في يوم الخميس ١٦ ذى الحجة ١٢٤٦ - ٧ مايو ١٩٢٦)

الموقعون على هذه القرارات : مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري ،
ورئيس الوزراء سابقا . محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين
ورئيس الوزراء سابقا . على يكن رئيس الوزراء سابقا ورئيس مجلس
الشيوخ . محمد مصطفى المراغى شيخ الأزهر سابقا . ويصا واصف
رئيس مجلس النواب سابقا .

ووقع عليها عدد من الوزراء السابقين وأعضاء هيئة الوفد وأعضاء حزب
الأحرار الدستوريين وبعض كبار الضباط المتفادين .

وهذه القرارات في الواقع كانت حكما داما . أو بمثابة حكم اعدام على
عهد صدقي ودستوره وانتخاباته وبرلمانه ومحاولته لعقد اتفاق حول قضية
البلاد . وتبين أهمية هذه القرارات أو هذا الحكم من سمو مقام الشخصيات
الكبيرة الموقعة عليها . وهم من كبار رجالات مصر الذين تولوا أعلى المناصب
الرسمية في الدولة من قبل . وأوقعهم على عريضة كهذه في بلاد
أخرى لكان لقراراتهم اعظم الحار . ولاضطر الملك أو رئيس الدولة الى ان
يستجيب لهذه القرارات الصادرة من نواب سوى التسان في الأمة . ويعمل في
اتجاهها فبشرع في تغيير الوزراء والنظام الذي تمتله . لكن الأمة المصرية
ما كان هناك احترام لاربابها في عهد هذه الملكية . وما كان يعاب بها الملك ذو
الطبيعة الاستبدادية والعقلية الرجعية . ونفسا كان الانجيز لا يزالون
موافقين على استمرار هذا النظام حتى نسمر حالة الفوضى والاضطراب
والصراع . فبشغل الشعب والزعماء عن مطالبهم بالاستقلال وحقوق
البلاد ، فلم يكن لهذه لقرارات من أثر في ذلك الوقت لتغيير الوضع القائم .
لكن كان لها أثرها الكبير في الراى العام . ولابد ان كان لها أثر يظهر فيما بعد
عند المسؤولين البريطانيين . اذ يرون هذا النظام معزولا منبوذا من الشعب
والهيئات السياسية ، وان صدقى لم ينجح في هزم الوفد ولا غيره ، فعهده
محكوم عليه بالفشل . ولا تستطيع بريطانيا ان تؤيده الى ما لا نهاية .

استقلالات الدولة والشماع

ومن مظاهر المقاومة التي واجهها هذا العهد وسببت ازعاجا كبيرا لصدقي
وحكومته استقلالات عدد كبير من عمد ومشايخ البلاد . وكان هؤلاء من مؤيدي
الوفد والأحرار الدستوريين ، ويدفعهم الشعور الوطنى لمقاومة عهد يعرفون
عدم شرعيته واضرارته بالبلاد ، ولم يفتاوا ان يشتركوا في تمثيلية أو مهزلة
الانتخابات التي ستجريها الحكومة بالقوة أو الزور ، وتستخدم فيها
وسائل الرشوة أو الاكراه .

وقد توالى الاستقالات بالرغم مما اخذته الحكومة من اجراءات تعسف وتنكيل ضد المستقلين ، فبلغ عدد الاستقالات اربعمئة استقالة من العمدة والمشايع في انحاء القطر . ومن الاجراءات التى اتخذتها الحكومة ضدهم أنها كانت تحيلهم الى « لجان الشياخات » وهى الهيئة التأديبية للعمدة والمشايع ، فتصدر ضدهم الأحكام القاسية بالغرامات الفادحة ، وكانت تتفنن في توجيه تهم متعددة اليهم . فحكم في يوم واحد على ١٤ عمدة وشيخا من الدقهلية بمبلغ يزيد على ألفين ومائتين من الجنيهات ، وبلغت قيمة الغرامات التى حكم بها على المستقلين ثمانية عشر ألف جنيه ونيفا ، وكان رجال الادارة يستعملون العنف لتحصيل الغرامات . ولولا هذه الاجراءات لاستقال معظم عمدة ومشايع البلاد . وكان هذا موقفا وطنيا لهؤلاء الرجال يدل على تمسكهم بالمبادئ والاستعداد للتضحية من أجلها .

هذا ، وقد قرر البرلمان فيما بعد - في سنة ١٩٣٦ - في عهد وزارة الوفد - رد مبالغ هذه الغرامات الى الدين حكم عليهم بها .

الانتخابات المزورة

على الرغم من احتجاج الهيئات والاستقالات وقرارات المؤتمر الوطنى ، استمرت الوزارة في تنفيذ خططها لاجراء عملية الانتخابات . ولكن المقاومة التى قوبلت بها والدعوة الى المقاطعة نجحت نجاحا حاسما . اذ قاطعت الامة هذه الانتخابات مقاطعة تامة . ويشبه الأستاذ « الرافعى » هذه المقاطعة بمقاطعة « لجنة ملر » في سنة ١٩١٩ ، بل يقول ان تصحيات البلاد من القتل والجرحى في هذه الانتخابات كانت أعظم وأكبر من تصحياتها في مقاطعة لجنة ملر .

وذلك لان الجماهير حاصرت الدوائر الانتخابية ، وقامت مظاهرات عديدة في القاهرة والأقاليم . وكان رجال الادارة يعملون جهدهم لاحضار الناخبين بالقوة ، فحدثت المصادمات بين الجماهير والبوليس الذى قابل هذه المظاهرات والتجمعات بمنتهى الشدة . ومن أهم أحداث ذلك اليوم اضراب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية ، وقد ارادوا التظاهر احتجاجا على الحكومة وانتخاباتها المزيفة ، فحاصرتهم قوات البوليس والجيش ودارت معركة بين العمال والجنود أطلقت فيها النيران فقتل عدد كبير من العمال . وتقول الصحفية السيدة « فاطمة اليوسف » في ذكرياتها بمناسبة هذه الحوادث : « وقد أشيع مرة أن البوليس قتل خمسمائة عامل .. وبلغ النبا الملك فؤاد ، فقال - ولكنته التركية - : « بس كده ؟ » !

واعتقلت الحكومة كثيرين من النواب السابقين ومئات من مختلف الطبقات فجرت الانتخابات وهم في السجون . ووقعت حوادث دموية في

جهات مختلفة . وقتل مساعد حكمदार بالدقهلية . وبلغ عدد القتلى في نواحي القطر في أثناء هذه الانتخابات : مائة قتيل ، والجرحى ١٧٥ جريحا .

كانت عمليات الانتخاب كلها من صنع الإدارة ، فهي انتخابات مزورة من أولها لآخرها . وكانت لجان الانتخاب تثبت حضور الناخبين كذبا وزورا . ومع ذلك أعلن « صدقي » أن نسبة الحضور بلغت $\frac{7}{8}$ ٦٧٪ ، وقصد ظلت هذه النسبة موضع السخرية والتندر بعد ذلك مدة طويلة .

وعلى هذا النحو تمت هذه التمثيلية . أو المهزلة . أو المأساة الدامية . وكان « صدقي باشا » هو الذي اخترع هذا النوع من الفساد وهو تزوير الانتخابات وتسيخير رجال الإدارة في ذلك : اقترف هذا في سنة ١٩٢٥ ، حين كان وزيرا للداخلية في عهد وزارة « زيور » ثم كرره - لكن في شكل أوسع نطاقا - في ذلك العام ١٩٣١ وهو وزير للداخلية أيضا ورئيس للحكومة . وهذا يدل على أنه كان يعتبر السياسة منفصلة عن مبادئ الأخلاق ، فكان لا يتمسك بهذه المبادئ . وبذلك أوجد سوابق خطيرة كانت من عوامل افساد الحياة النيابية والسياسية في مصر .

واجتمع برلمان صدقي في بونه سنة ١٩٣١ ، فكان هو برلمان الحكومة ، وكأنه فرع من الحكومة ! وهو مجموعة من المنتفعين الذين يؤيدون الحكومة أيا كانت . فلم يكن له احترام من الشعب ، بل لم يكن الشعب يعترف به واستمرت مقاطعته له نفسيا ، لأن الشعب كان يرى فيه صورة مزيفة ، فلم تكن له صلة ولا اثر في الرأي العام ، اذ كانت كل مهمته الموافقة على ما تريده الحكومة ، فكان ينظر اليه على أنه أحد أجزاء « التمثيلية » . لكن صدقي كان يعتبره حقيقة ويزعم أنه حاز فيه الأغلبية ، وأن هؤلاء ممثلو الشعب فالشعب يؤيده .. ولعمر الحق من كان يخضع بذلك : نفسه ، أم غيره ؟

ومن انتقادات المعبرة عن ذلك ما كتبه السيدة « فاطمة اليوسف » اذ قالت : « كان صدقي يستكمل لحكمه كل أشكال الشرعية : حزب وبرلمان وأغلبية وجريدة .. دون أن يكون له جوهر الحكومة الشرعية ، وهو التأييد الحقيقي من أغلبية المواطنين . اكان يغيب عن ذكاء صدقي أن كل هذا البناء الذي يقيمه لا يجدى فتىلا ، ما لم يستند الى رضا الناس ؟ اكان يجهل أن كل ما يصنعه سوف يتداعى وتلذروه الرياح ، ما دام الناس له كارهين ؟ ! »

وهي في هذا القول تشير الى ذكائه ، ولكن لا ندرى اين الذكاء في ذلك ؟ فان كان ذكاء فانما كان يستعمل في الباطل وفي عمل الشر ، وضد مبادئ الأخلاق ومصالحة الوطن ، وبئس اذن هذا الذكاء !

حوادث القنابل

وظهرت المقاومة والسخط على هذا العهد - الذي كان مستمرا رغم ارادة الأمة - في صورة أخرى . اذ تعددت حوادث القاء القنابل . لكن يبدو انه كان يراد بها في الغالب اظهار الاحتجاج والضغط على الحاكمين المتسلطين او اربابهم ليتخووا عن مراكزهم . وكان هذا من عمل بعض افراد لجأوا الى مقاومة هذا الحكم الفاشم بعزل طريقه . وهذه بعض الحوادث :

ففى يوم ٩ يوليه سنة ١٩٣١ اطلق مجهولان الرصاص على رئيس مجلس النواب الجديد « محمد توفيق وصفي باشا » ودعا في سيارته ، ولم يصب . وفى ١٩ يوليه القيت قنبلة انفجرت في فناء وزارة الحفانية .

وفى ٢٧ « انفجرت قنبلة أخرى في دار وكيل مجلس النواب ووكيل حزب الشعب « علام باشا » .

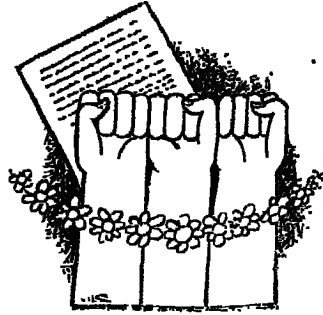
وفى مايو ١٩٣٢ وضعت قنبلة بين قضبان السكة الحديدية في (طها) بمديرية جرجا ، كان المقصود من وضعها - على ما يظهر - نصف القطار الذى كان يركبه صدى باشا في طريقه الى جرجا . غير ان القنبلة انفجرت قبل مرور القطار بدقائق .

وهكذا تعددت هذه الحوادث . وفى مايو ١٩٣٣ حاول احد المواطنين اغتيال صدى في محطة العاصمة - لكن تبس عليه قبل ان يطلق مسدسه .

وقامت الحكومة بحملات تعيس مستمرة اسفرت عن العثور على مخزن به قنابل تم صنعها او في دور الاعداد . واتهمت عددا من الأشخاص قدمتهم الى المحاكمة في قضية عرف « بقضية القابل » . وقد ظلت المحكمة تنظر هذه القضية مدة طويلة . ورافع فيها المحامون وتظهر فيها مفاجات وتنشر الصحف اخبار ذلك ، فسُغلت هذه القضية الراى العام زمانا .

وهكذا توالى هذه الاحداث وانتهى صدى الى نهاية الدور الذى جاء لتنفيذه . فقد ألغى دستور الأمة وحل مجلسى البرلمان اللذين كان يمثلان الشعب ، واصدر دستوره او دستور السراى وانتشأ حزبه واجرى انتخاباته وتشكل برلمانه . ففى صيف سنة ١٩٣١ كان قد أتم اقامة نظامه هذا غير الشرعى . وهكذا - كما رأينا - ظلت الأمة تقاومه منذ تولى الحكم وتواصل نضالها ضده ، وظهرت غضبها وسخطها عليه في مظاهراته الشعبية ، واصدرت الهيئات السياسية فرارها بعدم الاعتراف بهذا الحكم ومقاطعته ، واخذت تعمل على ازالته واعداد الحياة الدستورية الصحيحة . لكن الشعب

ما كان يستطيع أن يتغلب على القوة المادية التي في أيدي الملك وحكومته ،
فالجيش والشرطة خاضعان لهما ، مؤتمران بأمرهما ، والملك يضرب بهما
الشعب ويسلطهما عليه . فماذا يصنع الشعب ؟ لا يملك طبعاً إلا أن يواصل
نضاله السياسى ، ويصمد ويستمر في المقاومة حتى تتغير الظروف وتجد
عوامل أخرى . وهذا ما سيحدث . ونزاه في الفصل التالى .





الفصل الثامن

تغيرات ومحاولات

• مستر ماكdonald
رئيس الوزارة البريطانية

هبوب ربح التغيير ومحاولات البقاء

ذكرنا انه كان المفروض أو المتفق عليه أن يبقى صدقي أو نظامه عشر سنوات على الأقل . كان اصداقاء صدقي والمتصلون به يصرحون بذلك ويرددونه . ولعل على ذلك أنه نص في الدستور الجديد على أن هذا الدستور يبقى ثابتاً لا يجوز تعديله إلا بعد عشر سنوات . ولما ترك الأمر للملك فؤاد وحده لا فكر في تغيير هذا النظام قبل انقضاء هذه المدة . فقد وصل الملك أخيراً إلى الغاية التي كان يسعى إليها منذ بدأ حكمه ، وهي أن يجمع السلطات كلها في يديه ويحكم البلد بأمره هو دون اعتراض من أحد . وكانت نظرته إلى الشعب لا تختلف عن نظرة أخيه توفيق أو أبيه الخديوي اسماعيل . وكان يود لو يحكم البلد بدون دستور ولا أحزاب ، ولكن قوة الأمة كانت غالبية بعد نهضتها منذ ثورة سنة ١٩١٩ ، فصبر كارها وحاول أن يعيد الساعية إلى الوراثة مرتين في عامي ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ثم تمكن الشعب من أن يرجع الحالة إلى ما كانت عليه . ولكنه في هذه المرة في عام ١٩٣٠ وجد التأييد

المطلق من الانجليز : من مندوبهم السامى « برسى اورين » الذى كان يتبع سياسة الخبث والدهاء ، ومن الجالية البريطانية ، ومن رئيس الوزارة الانجليزية نفسه مسر « ماكدونالد » الذى برهن - كما سنبين - على انه كان ذا طبيعة استعمارية عنيفة .

قوة الشعب السياسية

وكان يمكن ان يستمر الوضع هكذا ، ولكن الملك ومؤيديه واداته المنفذة :
« صدقى » اساءوا جميعا تقدير قوة الشعب وغالوا فى تقديرهم لقوتهم . فحقيقة لم يكن لدى الشعب قوة مادية ، وكان الجيش اذ ذاك مع الملك وحكومته لا مع الشعب ، ولم يكن الشعب يستطيع ان يغير الامور بالقوة . ولكنه مع ذلك كان يملك طاقة من النضال هائلة ، وكان يملك عزما وتصميما ، وبلغ وعيه السياسى غاية نتفق مع روح العصر الحديث ، وتفوق ميول وعقليات هؤلاء الرجعيين الذين يريدون ان يحكموه . فاصبح من المتعذر او المستحيل ان يخدع هذا الشعب ، او يرضى بان يحكم بقوة استبدادية او تفرض عليه ارادة غير ارادته ، وان تسلب حقوقه التى اكتسبها بالجهاد والتضحيات . وكان مستعدا وقادرا على ان يقاوم ويصمد ويكافح بكل الوسائل الممكنة ، ويتحدى حتى الحديد والناز . وكانت قوة الشعب هذه وطاقة نضاله تتمثل فى احزابه السياسية . فمع ان الاحزاب لها عيوب ، وقد تؤثر فيها الدوافع الشخصية ، او ترتكب الأخطاء . او يقع بينها خلاف - الا انها تمثل روح وارادة الشعب ، وتظهر نشاطه ، وتتجلى فيها حيويته . وهى تنظم جهوده . وتعطى الفرصة للمواهب لتنمو وتوجه وتحدث أثرها . وهذه التنظيمات السياسية للشعب هى التى تصون حريته ، وتحفظ حقوقه ضد من يريد الاستبداد به . سواء من المتسلطين فى الداخل او المستعمرين فى الخارج .

فهكذا كان وجود الاحزاب المصرية - على ما كان هنالك من نقائص او اخطاء - هو فى النهاية السياج والدرع ضد اخضاع الشعب بصفة دائمة لسلطة الطغيان والديكتاتورية ، وكانت بنشاطها وكفاحها وتعبيرها عن ارادة الشعب ورفها لصوته ، تمنع الطغاة من تنفيذ مآربهم ، وتظل تقاومهم اذا تمكنوا من ذلك حتى تحبط اعمالهم وتقضى على حكمهم . فكان هناك الحزب الكبير الذى يمثل غالبية الشعب وهو الوفد ، وقد وقف دائما ضد الاستعمار واستبداد السراى ، وكان اذ ذاك - أى حينما احدث صدقى انقلابه - لا يزال فى عنفوان قوته . وقد اعان معارضته كما رأينا بقوة وقاد الشعب فى

مقاومه بأسله ضد الطغيان . وكان هناك حزب الأحرار الدستوريين - وهو يليه في الأهمية السياسية - وهو وإن كان قد اتبع سياسة معتدلة مع الانجليز ليكسب منهم بعض الحقوق . وقبل في بعض الأحيان أن يتعاون معهم أو مع الملك مخالفا لمبادئه . فإن مبادئه الأساسية كانت هي المحافظة على الدستور . وإن تكون الأمة مصدر السلطات ولا يسمح للملك بأن تكون سلطته مطلقة . وكان في الأحوال العادية يتمسك بهذه المبادئ ويناضل من أجلها . وأيضا الحزب الوطني كان على رأس مبادئه وجود الدستور والمحافظة عليه . والمستقلون الذين لا يتبعون حزبا كانت هذه أيضا هي عقيدتهم . فالأمة كلها مآعدا أفراد قلائل كانت لا ترضى أن تعود إلى « الأوتقراطية » أو الحكم المطلق . وهذه القوة السياسية . التي ظهرت في العتريينات من حياة مصر ، كانت الثمرة الكبرى التي نتجت عن ثورة ١٩١٩ . وكانت مظهر نهضة الأمة وذليل تقدمها ودخولها في العصر الحديث . فالملك إذن كان يعيش في غير زمانه ، ويحاول أمرا عسيرا وبحارب في معركة يأس . وكان لابد في النهاية أن تغلب عليه الأمة .

وقد بلغت المعركة بينه وبين الأمة ذروتها حين قررت مقاطعة نظامه الذي فرضه . وأعلنت في مؤتمرها الوطني ومباحثها القومي عدم اعترافها بدستوره ولا بانتخاباته ولا برلمانه . وأعلنت أن هذا البرلمان لا يمثل الأمة وإن أي معاهدة قد يعقدها هذا الحكم مع انجلترا لا توافق عليها الأمة . وتمت المقاطعة بالفعل . وأصبح الملك وحكومته يعيشون في واد والأمة في واد آخر . لكن إذا كان الملك سيعصر على العناد . ويستمر في فرض حكمه وإطالة مدته لأنه لا يابه لرأي الشعب - فإن الانجليز وهم الطرف الثاني أو الأول في المؤامرة لابد أن فدن بين لهم واضحا بعد صدور هذه القرارات من الأحزاب وبعد نجاح المقاطعة - أن هذا النظام المفروض قد فشل . وأنه مجرد مظهر لا حقيقة وراءه . وهم يدركون أنه ليس من السياسة ولا مما يحقق مصالحهم أن يظلوا يتعاملون مع حكم فاشل لا يمثل أحدا . وقد نثر حالة من القلق والاضطراب بضر بالعباءة الاقتصادية وبمصلحتهم ومصلح الأجانب بالنال . ولم يكن من دأب السياسة البريطانية أن تبقى مديدة على الدوام لجانب واحد . فبعد حين طال أو قصر تدخل السياسة في المعير . ولا سيما إذا تغير الأشخاص وبدأت الظروف تتغير ووجدت عوامل جديدة .

وقد بدأ التغير في انجلترا نفسها . فبين بداهم بصرف هذه السياسة . ففي الوقت الذي كان صدقي فيه فد ام تنفيذ دوره . وانتهت انتخاباته الزائفة واجتمع برلمانه المصنوع . حدث تغير على المسرح السياسي لبريطانيا نفسها . والتغير في بريطانيا كان له عادة صدق أو اصداء في اتجاهات السياسة المصرية .

تغيير في بريطانيا

في صيف سنة ١٩٣١ حدثت أزمة اقتصادية في بريطانيا تلتها أزمة سياسية ترتب عليها تغيير . فقد كانت الوزارة القائمة هي وزارة « حزب العمال » منذ سنة ١٩٢٩ ويراسها المستر « مكدونالد » وكان هناك خلاف في داخل حزب العمال ظل يتفاقم حتى انتهى الى انقسام الحزب الى فريقين : فريق على رأسه مستر مكدونالد ، وفريق تزعمه مستر « هندرسون » . فقدم مستر « مكدونالد » استقالته في أواخر أغسطس سنة ١٩٣١ ، وألف وزارة جديدة أخرج منها الفريق المخالف ، وجاءت هذه الوزارة ائتلافية من الوزراء العمال الموالين له والمحافظين والأحرار . وبذلك خرج مستر « هندرسون » من الوزارة ، وخلفه في وزارة الخارجية سير « جون سيمون » وهو من المحافظين .

وفي أكتوبر ١٩٣١ أجريت الانتخابات العامة في بريطانيا ، فانجحت عن فوز المحافظين فوزا كبيرا وسقوط حزب العمال ، وسقط مستر « هندرسون » نفسه في الانتخابات . فتألفت الوزارة الجديدة من المحافظين واتفق معهم « مكدونالد » فرضوا أن يبقى رئيسا للوزارة الى حين .

فكان ينتظر إذن أن يكون لهذا التغيير السياسي ، ولا سيما تغيير شخص وزير الخارجية أثر قليل أو كثير في توجيه السياسة المصرية — كما كان المألوف عادة ، وأن كان ليس من اللازم أن يظهر هذا الأثر على الفور أو في وقت قريب فقد يأخذ وقتا طويلا ، ولا يعرف أيضا مدى هذا الأثر . غير أنه مع هذا التغيير كان لا يزال هناك عامل ثابت وهو بقاء مستر « مكدونالد » على رأس الوزارة كما كان من قبل .

مستر « مكدونالد »

وهنا لابد من ذكر كلمة عن هذا الرجل « مستر مكدونالد » فقد كان له أثر كبير ولكنه أثر ضار أعظم الضرر في السياسة المصرية ومصير القضية الوطنية .

كان هذا الرجل من حزب العمال ، ووصل الى زعامته ، وقد تظاهر قبل توليه الحكم في سنة ١٩٢٤ أنه صديق لمصر وقال مرة ان القضية المصرية تحل في مثل الوقت الذي يتطلبه شرب فنجان من القهوة . . ! فانخدعت فيه الأمة وانخدع سعد زغلول ولا سيما أنه كان يظن ان حزب العمال حزب اشتراكي تقدمي ، ولكن حين ذهب سعد وهو رئيس لأول وزارة دستورية ليفاوضه في القضية المصرية وجد منه تعنتا وتعصبا وخيب آمال سعد والأمة

فيه ، بل كان هو الذى فكر فى توجيه الأيدار الى سعد الذى بعده « النبى »
 فيما بعد . وقد كشف لورد « لويد » الذى كان مندوبا ساميا لبريطانيا
 فى مصر ما بين سنتى ١٩٢٥ و ١٩٢٩ فى كتابه « مصر منذ كرومر » عن أن
 الذى وضع له أسس سياسته الاستعمارية فى مصر والسودان التى نفذها
 فى وقته - كان هو المستر « ماكدونالد » . وهذا الرجل كان هو رئيس الوزارة
 البريطانية فى الوقت الذى جرت فيه مفاوضات مصر مع مستر « هندرسون »
 سنة ١٩٣٠ ، وقد ثبت أن هذا الرجل كان على رأس الفريق الذى كان ينحو
 الى التشدد مع مصر وهو الذى رفض الصيغة الأخيرة الخاصة بمسألة
 السودان ، فكان من الذين لا يريدون عقد المعاهدة - وقد ثبت هذا من كتاب
 رئيس الجالية البريطانية فى مصر الذى شكره على موقفه هذا - وهو الكتاب
 الذى أشرنا اليه فيما مضى . كما تواترت الروايات عليه ومنها ما علمه مراسل
 مجلة « آخر ساعة » فى لندن ونشرته المجلة فى أول عدد صدر منها .

وهذا الرجل كان هو رئيس الوزارة البريطانية فى وقت الانقلاب الذى
 قام به صدقى فى يونيه سنة ١٩٣٠ . واستمر رئيسا للوزارة طوال هذا
 العهد حين حدثت الأعمال العدوانية التى جرت ضد الدستور والبرلمان
 الشرعى فى مصر وضد الشعب . فهو مشترك فى هذا الانقلاب ومؤيد له وبقي
 مؤيدا وهو مسئول عنه ، لكنه اتبع سياسة النفاق وتظاهر بالحياد . وكان
 كاذبا فى ذلك ومخادعا كما كشفته الصحف الانجليزية نفسها ودلت عليه كل
 الوقائع . فهذا الرجل كان ملتويا وغير مستقيم فى تصرفاته وأخلاقه . والدليل
 على ذلك أنه كان يسعى ضد زملائه وضد مستر « هندرسون » بالذات ،
 وتسبب فى انقسام الحزب وفشله ، وخان مبادئه فاتفق مع المحافظين
 واشترك معهم فى الوزارة . فالخلاصة أن هذا الرجل « مستر ماكدونالد »
 كان استعماريا رجعيا متعصبا ، فهو يعد من غلاة المستعمرين ، وكان عدوا
 لمصر وللحرية والسلام .

ونعود الى التغيير السياسى الذى حدث فى انجلترا . والذى أوضحناه
 فيما مر . فقد اتت حكومة جديدة من المحافظين ووزير جديد للخارجية ،
 وأن كان بقى مستر « ماكدونالد » رئيسا للوزارة . لكن لابد أن يكون ضعف
 نفوذه ، ولم يعد هو المؤثر الأكبر فى السياسة . ومن المؤسف أنه بقى أيضا
 حتى اكتوبر سنة ١٩٣٢ .

فكرة «الوزارة القومية»

بعد مجيئ هذه الوزارة بأشهر ، أو بالتحديد فى مطلع سنة ١٩٣٢ ظهرت
 فكرة جديدة فى افق السياسة المصرية ، وهى فكرة أو مشروع تأليف « وزارة

فومية « لحل محل ورارد » صدق . . . ويستنتج بداهة ان هذه الفكرة لا بد ان كانت من نتائج هذا التعبير الذي حدث في بريطانيا . وانه جاء نتيجة دراسة جديدة للموقف في مصر . بعد ظهور وبوت فشل النظام الذي اراد الملك وصدفى أن يقرضاه على البلاد . وظهور غضب وسخط الامة عليه . ولا سيما ان الروح الوطنية أخذت نفوى ولم تضعف . وأخذت تتجه الى مهاجمة السياسة البريطانية نفسها . باعتبار انها هى المسئولة عن المحنة والازمات التى تمر بها البلاد .

وتد ظهرت حينئذ حركة بين الشباب ، يدعو الى مقاطعة البضائع الأجنبية والانجليزية على الخصوص . وتشجيع الصناعات الوطنية . حتى بلغ من حماس طلبة الجامعة انهم كانوا يحضرون بداهم المصنوعة من الصوف الانجليزى ويقومون باحراقها في فناء الجامعة . وهم يلبسون البدل المصنوعة من الصوف المنتج محليا ويفتخرون بذلك رغم رداءه مظهره . وظهر مشروع « القرش » وهو ان يتبرع كل مواطن بقرش واحد لاشاء مصنع . فاقبل الشعب على التبرع . وأقيم من المبالغ المنجمعة مصنع للطرايش ليستغني عن استيراد خامتها من الخارج . وأخذت الصحف المصرية تشجع هذه الاتجاهات الوطنية وتحمل على بريطانيا وسياساتها الاستعمارية ، كما تشن هجومها على العهد القائم . وصار شاعر النيل « حافظ إبراهيم » ينظم القصائد يهاجم فيها حيايد بريطانيا الكاذب وينعى اخلافها . وهذا الى جانب نشاط الأحزاب والاستياء والغضب العام الذى كان بسود الشعب . وما بدا من المقاومة وحركات المقاومة للحكومة التى قد تزدى الى اختراقات أكثر عنفا .

كان على بريطانيا اذن ان تعيد النظر في سياستها . لكن السياسة البريطانية بطبقة في التغيير . ولا تذهب من الضد الى الضد ، بل تسير بالتدرج . ولا يريد الساسة الذين وضعوا خطتها ونفذوها ان يعترفوا بفشلهم . فالمنذوب السامى البريطانى الذى كان وراء هذه المؤامرة لا يعترف بالنتائج التى أدت اليها سياسته . ولا يمكن ان يقلب النظام الذى اشترك في اقامته الى النقيض . لكن هذا الوضع لا يمكن ان يستمر على ما هو عليه ، ولا بد من احداث تغيير يخفف من نفمة الشعب ويهدئ حدة التوتر . أو يكون تمهيدا لاعادة الحالة الطبيعية فيما بعد . فحينئذ ظهرت فكرة أو مشروع « الوزارة القومية » أو الائتلافية : أى ان تليف وزارة تمثل فيها الأحزاب ويرأسها « عدلى باشا » الذى كان مرضيا عنه من الأحزاب . على مثال وزارة الائتلاف التى رأسها في سنة ١٩٢٦ . وكان هذا حلا وسطا . لان الانجليز وقد بدأوا يفكرون في التغيير - لا يريدون في الوقت نفسه أن تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل الانقلاب : أى أن يعود الوفد وحده الى الحكم .

صدرت هذه الفكرة من دار المندوب السامي في يناير سنة ١٩٣٢ .
ولا يدري هل كان المندوب هو مصدرها أو واضع الفكرة ، أم أنها كانت مشورة
من وزارة الخارجية البريطانية في عهد الوزارة الجديدة .
والدكتور « حمد بن هيكال » الذي كان من اقرب الناس الى هذا المشروع
خير من يحدثنا عنه وعن طريقة عرضه وما آل اليه . فهو يكتب عنه :

« لم يكن مستطاعا ان تستمر هذه الحال طويلا . الا ان يكون المقصود
أن تؤدي الى ثورة داخلية تعم البلاد . ولما كان هذا الانقلاب الحسوري قد
حدث اثر اقطاع المفاوضات بين النحاس باشا ومستر آرثر هندرسون .
وكان المفهوم ان لانجلترا فيما حدث آيد الطولى - فقد رأت السياسة
البريطانية واجبا عليها أن تتدخل لتعيد نوعا من الهدوء الى هذا البركان
الذي بدأ ثورانه في مصر من اقصاها الى اقصاها . فاما قدرت على نسكين
ثائرتة واعادة الهدوء الى البلاد . ولا بلغت من غرضها الى تهيئة مؤقتة
تفسح المجال للتفكير وتضعف من أسباب الاضطراب في المستقبل .

« قيل لنا في لجنة الاتصال ان سي « برسي لورين » ذكر « لعدلى باشا »
ان الحكومة البريطانية مستعدة اذا تألفت وزارة قومية في مصر برئاسة رجل
كعدلى باشا أن تعقد مع مصر المعاهدة التي انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠
وأن تشير باعادة دستور الأمة اليها .

ثم قال : « لهذه الاعتبارات لم نتردد نحن الاحرار الدستوريين في قبولها .
وعلى هذا اسرعت الى لجنة الاتصال وأعانت قبول الحزب المفكرة وابتدتها .
وكان مكرم (باشا) لم يحضر بعد . فذكر لى فتح الله باشا بركات انه موافقنى
تمام الموافقة ، ولكنه طلب الى ان اقنع بها مكرم باشا لانه هو الذى يستطيع
اقناع النحاس باشا بها .

« فلما جاء مكرم وبدأت اللجنة تناقش الفكرة بدأ مكرم يهاجمها . على
أساس أن العرض غير جدى وان المقصود اضعاف نشاطنا . . »

ثم ذكر الدكتور هيكال ان اللجنة ظلت تعقد اجتماعات ويحاول الأعضاء
اقناع مكرم بالانضمام الى فكرتهم فلم يمكن ذلك .

ولما عرض المشروع على الوفد انقسم في شأنه . فرفضه النحاس باشا
والإسبائلة : مكرم وماهر والنقراشى ، وقيله وأيده باقى أعضاء الوفد وهم
الأغلبية ، وهم : الباشوات : فتح الله بركات وعلى الشمسى وحمد الباسل
والغرابلى ، والبكوات : مراد الشريعى وعلوى الجزار وقخرى عبد النور
ورأغب اسكندر وعطا عفيفى .

وفد حاول الدكتور هيكل أن يفتح عدلى باشا بقبول تأليف الوزارة ، كما ألح عليه « محمد محمود باشا » في ذلك ، وكانوا يعتقدون أن المسألة جدية ، وما كان يمكن أن تكون غير ذلك ما دام السير برسي لورين قد خاطب عدلى باشا وعرض عليه المشروع . لكن عدلى باشا رفض أن يقبل إلا إذا حصل اتفاق على المشروع بالاجماع . مخافة أن يعارضه الوفد ويحدث نزاع يؤدي إلى فشل الوزارة .

على ذلك لم تنجح فكرة الوزارة القومية بعد أن ظلت معروضة على المسرح السياسى مدة طويلة ، وانتهى امرها . ولكن كانت لها نتائج غير طيبة في السياسة المصرية . فأولا - قد أدت الى وقوع الشقاق بين الوفد والاحرار الدستوريين ، فعادوا الى الانفصال ، وانفكت الجبهة التي كانوا القوها وانتقض الميثاق القومى فيما يتعلق بالائتلاف ، ولكن بقى الحزبان في خطة واحدة في معارضة صدقي والنظام القائم . وكانت النتيجة الثانية أن اختلف الذى حدث في الوفد أدى الى انقسامه ، فساءت العلاقات بين الذين ايدوا الفكرة والذين عارضوها . واضيف الى ذلك اعتراض من الأعضاء المعارضين على تصرفات الأستاذ مكرم ، فطال الخلاف مدة ، ثم انتهى الأمر بأن أصلوا للنحاس باشا رئيس الوفد ومن معه بيانا في نوفمبر سنة ١٩٣٢ باعتبار هؤلاء الأعضاء المعارضين منفصلين عن الوفد - وهذا مع أنهم كانوا يكونون الأغلبية . ولم ينتج عن انفصال هؤلاء الأعضاء - مع أنهم كانوا من كبار رجال الوفد - انقسام في القاعدة الشعبية ، لأن القاعدة كانت تحصر ثقتها في الرئيس ، ولأن الصحافة الوفدية كانت خاضعة للرئيس ، ولسكرتير الوفد الذى كان هو الأستاذ مكرم المشرف على لجان الوفد وامواله ، فشنت هذه الصحافة حملة على هؤلاء الأعضاء واتهمتهم بالخروج على الوحدة الوطنية ، بل اخذت تتهمهم بهم فأسمتهم حزب « السبعة ونصف . . » ، - ما عدا جريدة « البلاغ » التي انضمت الى المعارضين وايدتهم ، واصبحت منذ ذلك الوقت مستقلة عن الوفد . لكن انفصال هؤلاء الأقطاب أحدث ولا شك ضعفا في الوفد ، وكانت لهذا آثاره في المدى البعيد . ونحن نرى أنه كان يجب قبول هذا المشروع ، وأن ذلك كان في مصلحة الوطن .

وهذا على خلاف رأى الأستاذ الرافعى الذى لا يوافق على فكرة الوزارة الائتلافية ، مع أنه في زمن لاحق سيكون ممن يسعون الى الائتلاف وسيدافع عن فكرة الوزارة الائتلافية فيما بعد - كما سنرى .

هذا ما كان من أمر مشروع الوزارة القومية ونتائجه .

وكانت نتيجة اخفاق المشروع أن استمرت طبعاً وزارة « صدقي » ، واستمر نظامه وعهده الى مدة أخرى . لكن ظهور هذه الفكرة وهى فكرة تأليف وزارة جديدة وصدورها من المندوب السامى نفسه لا بد أنها كانت بمثابة نذير لصدقي بأن مؤيديه أو سادته بدأوا يفكرون فى التخلي عنه ، ولا بد أن هذه الفكرة أزعجته وبدأت علامة له فى الأفق على أن عهده سيأخذ فى الزوال ، ما لم يقيم هو بمسعى من جانبه يدعم به مركزه ويطيل مدة بقائه .

محادثات صدقي - سيمون

لذا فكر « صدقي » فى السعى الى مقابلة وزير الخارجية البريطانية الجديد : السير « جون سيمون » ليجد اتصالاً مباشراً بينه وبين الحكومة البريطانية ، وليستوثق من بقائه ، ويدافع عن حكمه بما أداه من خدمات لحفظ الأمن والنظام فى مصر - أى على حسب ما يبدو له . وكان صدقي يأمل أنه بعد أن يتم تنفيذ برنامجه ، وهو اجراء انتخاباته وعقد برلمانه ، أن تقبل الحكومة البريطانية فتح باب المفاوضات معه ، فيتوصل الى عقد هذه لانتهاء المسألة المصرية ، وكان يظن أن هذا هو العمل الذى سيتوجب به مجهوداته ويكسب به فخراً بين قومه ومكانة فى التاريخ . وعلى الأقل ، فإنه اذا فتح باب المفاوضات فإن المباحثات ستستغرق وقتاً طويلاً ، وهذا يتيح له البقاء أطول مدة ممكنة . والدخول فى مفاوضات مع بريطانيا سيزيد - على كل حال - من قدره وأهميته السياسية .

سعى صدقي إذن الى هذه المقابلة مع السير « جون سيمون » ، فطلب من « حافظ عفيفى باشا » وزير مصر المفوض فى لندن أن يهيبه له مقابلة مع الوزير للتحدث اليه فى امكان استئناف المفاوضات . ويظهر أنه حدث المحاج شديد فى ذلك ، وأن الوزير كان غير راغب فى هذه المقابلة لأنها تسبب احراجاً له وتخالف مظهر الحياد المزعوم - الذى ادعته حكومته - ولذلك فإن الوزير اختار لها مكاناً خارج بلاده وبعيداً عن مقره الرسمى ، وفى أثناء رحلة هو ذاهب اليها لشئون أخرى ، كان هذه المقابلة أمر عرضى وشخصية غير رسمية . فاختر أن تكون المقابلة فى « جنيف » بسويسرا حين يكون هو هناك لحضور جلسات « عصبة الأمم » . فحدثت المقابلة فى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٢ . وكان صدقي رئيس الوزراء هو الذى سعى اليها من مصر . ولذلك فإن صحف المعارضة المصرية اعتبرت أن هذا غير لائق بكرامة مصر ، ووصفت صدقي باشا بأنه « يستجدى الحكومة البريطانية » !

وفد تم الاجتماع في مأدبة عشاء أقامها صدقي باشا للسيد « جون سيمون » وجرى الحديث بينهما بعد انتهاء العشاء . وحضر هذا الحديث « حافظ عفيفي باشا » والمستر « آيدن » الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية وكان موجودا في جنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح ، والمستر « رونالد » السكرتير الخاص لوزير الخارجية . فكانه كان حديثا في أثناء سهرة .

وإذا كان غرض صدقي حقيقة من هذه المقابلة أنه يريد أن تستأنف المفاوضات ، وأن يتولى هو المفاوضة الى أن تنتهي الى عقد معاهدة يقوم هو بتوقيعها - فان السؤال هو : هل كان يتصور حقا أن الانجليز يقبلون أن يدخلوا في مفاوضات رسمية معه ، فضلا عن أن يقبلوا أن يعقدوا معه معاهدة يضع عليها توقيعهم ؟ كيف يقبل الانجليز ذلك وهم يعلمون كل شيء عن الوضع في مصر ، وأن صدقي لا يمثل الا نفسه أو نفسه والملك ، وأن الانتخابات التي أجراها زائفة ، والبرلمان الذي أوجده مجموعة من طلاب المصالح الشخصية ، وأن حزب الوفد الكبير الذي يمثل أغلبية الشعب قد قاطعه ، وحتى حزب الأحرار الدستوريين الذين كانوا أصدقاءه ، قد خرجوا عليه ، وانضموا الى المعارضة بل كانوا أكثر تحمسا وتطرفا في مقاومته - فكيف يرى الانجليز ذلك ثم يقبلوا أن يدخلوا معه في مفاوضات رسمية ويتفقوا معه على معاهدة تعقد بين انجلترا ومصر ؟ أن كان صدقي قد تصور ذلك ، فهو إذن كان رجلا غير واقعي يسبح في عالم من الأحلام والأوهام ، وأيضا كان يدل بذلك على أنه لا يفهم حقيقة السياسة البريطانية ولا السياسة في مصر .

سياسة بريطانيا في المفاوضات

ذلك لأن السياسة البريطانية كانت موضوعة على أساس أن الحكومة البريطانية لا تعقد معاهدة الا مع حكومة مصرية تمثل الشعب المصري ، ويصدق على هذه المعاهدة البرلمان الذي ينتخب انتخابا حرا . أعلنت بريطانيا هذه السياسة حتى من أيام اللورد « ملتر » في سنة ١٩٢٠ حين قرر أن المعاهدة بعد أن يتم الاتفاق عليها لا بد أن تعرض على جمعية وطنية تمثل الشعب ، وأعلن هذا بعد زمن طويل مستر « هندرسون » وزير الخارجية البريطانية - كما عرفنا من قبل ، وكان هذا هو السبب في سقوط وزارة « محمد محمود » ، ومجيء وزارة الوفد سنة ١٩٣٠ لتتولى المفاوضات وعرض المعاهدة على البرلمان الذي ينتخب انتخابا حرا - كما مر بنا وأن كان لم يتم عقد المعاهدة . ولم تغير بريطانيا هذه السياسة وما كان يمكن أن تغيرها .

وحتى بعد حدوث الانقلاب الأخير - انقلاب صدقي - سئل مستر « هندرسون » في مجلس العموم عن مسألة المفاوضات - وذلك في يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ - سأله أحد النواب المحافظين : « هل لا يزال على استعداد للمفاوضة مع الحكومة المصرية على أساس المعاهدة القديمة » ؟

فأجاب وزير الخارجية البريطانية بما نصه : « إذا أعربت أية حكومة مصرية تتمتع بثقة أغلبية في برلمان منتخب انتخاباً حراً عن رغبتها في استئناف المفاوضات المعلقة منذ الربيع الماضي ، فإن الحكومة البريطانية على استعداد لأن تلبى هذه الرغبة على أساس الاقتراحات التي تضمنتها »

فهذا تصريح واضح يقطع كل شك ، وما كانت الحكومة البريطانية لتحيد عنه بسبب تغير شخص وزير الخارجية . فهذه السياسة هي التي تتفق مع العقل ، وتحقق الضمان لبريطانيا من عقد المعاهدة ، وتكفل تنفيذها . وكان لإعلان التصريح دوى في مصر . فمن ناحية ، كأنه أعلن ان الحكومة البريطانية لا تقبل استئناف المفاوضات مع مثل حكومة صدقي . لأنها لا تتمتع بثقة أغلبية الشعب وبرلمانها لن يكون منتخبا انتخاباً حراً . وكانت هذه ضربة لصدقي ونظامه . وكان حرياً أن يأس من امكان اجراء مفاوضات معه أو الوصول الى اتفاق . ولو كان وطنياً مخلصاً لوجب عليه بعد هذا التصريح أن يقدم استقالته ، لأن وجوده عقبة اذن في طريق استئناف المفاوضات وانهاء المسألة المصرية . وكان عليه أن يفسح الطريق للحكومة الشرعية لتصل الى حل القضية . وقد طالبت بهذا - فعلاً - جرائد المعارضة . ومن ناحية أخرى ، تسأل الوطنيون من حزب الوفد وحزب الدستوريين وغيرهم : اذا كان هذا هو موقف الانجليز ، فماذا اذن يؤخر عودة المفاوضات وعقد المعاهدة ؟ - أو بعبارة أخرى كأنهم يريدون أن يقولوا : لماذا - اذا كانت الحكومة البريطانية راغبة في استئناف المفاوضات لعقد المعاهدة المعلقة مع حكومة شرعية تمثل الشعب ووليده انتخاباً حراً - فلماذا اذن تستمر بريطانيا مؤيدة لهذه الحكومة القائمة غير الشرعية التي جاءت نتيجة انقلاب وهي تعلن أنها غير صالحة للتفاوض معها ؟ اليس هذا تناقضاً ؟ : تعلن الحكومة البريطانية أنها مستعدة للمفاوضة ، ثم تؤيد الحكومة التي تمنع من هذه المفاوضة !!

وقد عبر عن هذا التساؤل أحد الكتاب الوفديين - وهو الأستاذ عبد الرحمن عزام - فنشر مقالاً بعنوان : « الجلاء غاية لا بد منها فماذا يؤخرها ؟ » - تعليقاً على تصريح مستر « هندرسون » - وقال فيه : « اذا كان مستر هندرسون يقصد ما يقول ولا يزال يصر على التعاقد مع

ممثلين لبرلمان منتخب انتخاباً حراً - وهو فعلاً يقصد ما يقول - فما هو إذن هذا اللغز ؟ لمصلحة من استمرار الحكم الحاضر (أى حكم صدقى) وما قيمة برلمان يأتى عقبه فى سبيل حل القضية المصرية : عقبه أمام الانجليز ، وعقبه أمام ممثلى الأمة الحقيقيين ؟

لكن يمكن أن تكون اجابة هذا اللغز أو سر هذا التناقض ان الانجليز ، وأن كانوا أعلنوا مبدأ سياستهم نظرياً ، إلا أنه لم يكن هناك ما يدفعهم أو يضطرهم لتغيير الوضع القائم ، فهذا الوضع يخدم أغراضهم من نواح أخرى ، ويمكن لاستعمارهم ، وقد انفردوا بحكم السودان ، وأصبحت مصر مشغولة عنه ، بل مشغولة أيضاً عن الكفاح لقضيتها ، فماذا يدفع الانجليز إذن لعقد المعاهدة ولماذا يكونون فى عجلة من أمرها ؟ ثم هل يضمنون إذا عاد الوفد أن يوافق على المعاهدة ويتنازل عن مطالبه بشأن السودان ؟ أو نقول : ربما كانت اجابة اللغز أنه كانت هناك سياستان أو اتجاهان فى داخل الوزارة البريطانية . فمستر هندرسون يريد عقد المعاهدة مع برلمان حر وحكومة دستورية ، ومستر « مكدونالد » لا يريد هذا البرلمان الحر ولا الحكومة الشرعية ولا يريد عقد المعاهدة ويرى أن يستمر هذا الوضع الشاذ لأنه هو الذى أقامه أو وافق على إقامته وهو يحقق أغراضه الاستعمارية .

مهما يكن ، فإن مبدأ الحكومة البريطانية قائم نظرياً على كل حال ، وهو أنها لا تتفاوض - حين تجيء المفاوضة - إلا مع حكومة تمثل الشعب ومؤيدة من برلمان منتخب انتخاباً حراً . ولذا يبدو عجيباً أن صدقى مع علمه بهذا المبدأ وبعد هذا التصريح يفكر أو يظن أنه من الممكن أن يطلب استئناف المفاوضات مع انجلترا لعقد المعاهدة . فهل الى هذا الحد لم يكن يفهم السياسة البريطانية ، أم كان يخدع نفسه ، أم هى حركة من حركاته التمثيلية لامعاء التمثيلية صورة جديدة ، أم كان له غرض آخر ؟

فإذا ذهبنا الى الأستاذ الرافعى - وهو شاهد معاصر - ليفسر ذلك نجده يقول - بالنسبة للمحادثات التى أجراها صدقى مع سيهون :-

((لم تكن لهذه المحادثات أهمية ولا صدق فى الحالة السياسية للبلاد . وبدأ من ظروفها وملابساتها أن غرض صدقى باشا منها هو الاستيثاق من رضا الحكومة البريطانية عن النظام القائم فى مصر وقتئذ ، واعترافها بأن حكومته جديرة بأن تتحدث عن مصير البلاد ، وأن اشتداد المعارضة ضدها لا يحول دون هذا الاعتبار . وكان هو الساعى الى هذه الحادثة)) .

السجاي ، والذي كان لسياسته الرشيدة ومجهوده الشخصي ابعده الاثر في توثيق عرى الروابط بين بلدينا » . فائني السير « جون » على صدقي باشا وقال له : « ان الفضل يرجع اليك في توطيد النظام في مصر ، وان الامور تجري في مجراها . وان علاقاتنا معكم على احسن ما يكون » .

نقول : فالكلام كله - كما نرى - يدور حول توطيد النظام في مصر . . وليس المقصود من ذلك الا ان صدقي قمع الحريات وصادر نشاط الاحزاب والفي المؤسسات الشرعية . . وهذا هو الذي يريده الانجليز .

واخذ صدقي يدافع عن حكمه ويرد على ما يقوله خصومه من ان حكومته لا تصلح للتفاوض معها ، فقال له السير « جون سيمون » ليطمئنه : « لقد تحدثوا فعلا عن عدم صلاحية النظام القائم في مصر الآن للتفاوض معنا . غير ان ما ذكرته الآن في هذا الصدد هو معقول جدا ، كما ان تقارير السير « برسي لورين » تؤيده . ولذا فيمكنني ان اقول لك على الفور انه لم تعد هناك صعوبة في المفاوضة مع حكومة صدقي باشا ، بل ان الامر على عكس ذلك . فقد يسر بريطانيا العظمى ان ترى امضاءكم ممهورة على اتفاقية ، لاننا نعرف الآن الشخص الذي نتعامل معه ، وان قيمة الاتفاقية - كما تقول - تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها . ولقد سرني ما علمته في هذه المناسبة من السير « برسي لورين » ان الملك يرغب ايضا في هذا الاتفاق وانه يؤيد سياستكم وانك تتمتع بثقته . وهذه العوامل تعتبر دليلا حسنا وبشيرا بالنجاح . »

ثم انتقل صدقي الى مسألة المفاوضة وبلل جهده ليقنع وزير الخارجية بقبول التفاوض معه فجعل يتحدث عن حكمه ويعرض بخصومه ، فقال :

« نريد الآن ان نجعل هذا الأمن المستتب وهذه الادارة السليمة وهذه الصداقة ثمرة شيء آخر ، نريد ان نقيمها على اساس وطيء مدعم ، ويتم ذلك عندما يتم الاتفاق بين البلدين » . وقال : « وقد لا يكون في علم الوزير ان الهدوء الحالي في مصر تستغله احزاب المعارضة ، اذ هي تعتبره علامة على عدم الاستقرار السياسي يبيع لها ارتكاب اعمال العنف » !

واستمر يدافع عن حكمه فقال : « ارى من واجبي ان اطمئن الوزير البريطاني بالنسبة لثبات وقوة النظام الحالي في مصر . افعل ذلك وانا مقدر كل التقدير لمسئوليتي مما اقول : فمصر في اللحظة الحاضرة لا هي بالخاضعة لنظام دكتاتوري قلق مفروض عليها قسرا . ولا هي ايضا بالبلد الذي تستتر فيه « اوليجركية » غير مسئولة خلف مظاهر دستورية . ومن الجائر اننا

كانت كذلك في عهد سالفه . ولكنها الآن بلد ينعم بنظام دستوري محبوك العناصر منسجم القوى نافذ المفعول ، وفيه حرية التعبير عن الرأي مكفولة ، ما دامت تلتزم حدود القانون ولا تلتصق للخلل أو تحرك عوامل الاضطراب . «
وهكذا يفاظ صدقي الوزير ، ويريد أن يموه عليه فيقدم له صورة غير حقيقية عن الموقف كأنه يظن أن الوزير لا يعلم كل شيء عن حقيقة الأوضاع في مصر . فماذا يكون الحكم الدكتاتوري غير حكمه هذا الذي أقامه قسرا بالقوة المسلحة ؟ وهل اغلاق الصحف ومنع الاجتماعات هو حرية الرأي في نظره ؟

ثم أن صدقي حين يكرر حديثه عن حفظه الأمن والنظام أمام الوزير البريطاني كأنما يقدم تقريراً لرئيس له عن الخدمة التي قام بها والتي في مقابلها يستحق أن يعقد اتفاق معه . فما شأن الوزير البريطاني أو مندوبه السامي بالنظام في مصر وهي مسألة داخلية بحتة ؟ إلا أن يكون هذا هو سبب مجيئه الى المحكم وسر بقاءه فيه ، كما يريد البريطانيون . والحقيقة التي نعرفها وشاهدها كل المعاصرين - وهي تسجل للتاريخ - أن النظام والأمن كانا مستتبين في مصر قبل عهد صدقي ، ولم يختل النظام ويضطرب حبيل الأمن إلا بعد اغتصابه للحكم . فليس معنى توطيد النظام في مصر في نظر البريطانيين ونظره إلا اخراج الوفد الذي هو القوة الشعبية من الحكم والغاء البرلمان الذي يعبر عن ارادة الشعب . فاستقرار النظام والأمن عنده وعند مؤيديه الانجليز هو تكبيل الشعب وقمع حرياته . وهل هذا الصراع بين الحكومة والأحزاب وما يشبه الحرب الأهلية هو الأمن والهدوء والنظام ؟

ثم حين تطرق الحديث الى المسائل التي تبحث في المفاوضات أكد السير « سيمون » وزير الخارجية البريطانية اصرار انجلترا على بقاء قواتها في مصر أي استمرار الاحتلال ، وقال ان المشكلة فيما يتعلق بهذه النقطة هي : أين تعسكر القوات ، وأبدى التراجع عما كان اتفق عليه في المفاوضات السابقة ، وقال ان هذه المسألة يلزم بحثها من جديد . وبالنسبة للسودان أكد أيضا أن يدور الاتفاق حول مبدأ الاحتفاظ بالادارة الحالية القائمة في السودان .

ثم قال : فإذا سلم بهذا المبدأ يمكن البحث بعد ذلك عن الوسائل التي يستطيع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية في السودان .

فأجاب صدقي باشا - حسب روايته هو - بأن مصر لا تستطيع الرجوع الى الوراء في المسائل التي اكتسبتها ، وأما بخصوص مسألة السودان فقال عنها « أنها ما زالت بكرا تتطلب كل مناقشة حول أساس النظام المزمع ادخاله فيه . »

وكل ما طلبه صدقي في نهاية المحادثة هو أن تصدر الحكومة البريطانية بلاغا رسميا تعلن فيه موافقتها على مبدأ استئناف المفاوضات مع حكومته. ثم يتلو ذلك في وقت قريب أو بعيد محادثات شبيهة رسمية في مصر بين المندوب السامي البريطاني وبينه . ويكون ذلك تمهيدا للدخول في مفاوضات رسمية فيما بعد .

فوعده السير « جون سيمون » بضرورة اجرائها في الوقت المناسب ، وفي اقرب فرصة ممكنة . وأضاف أنه سيرجع في هذا الامر الى الوزارة البريطانية . وأعرب عن اعتقاده بأن محادثات مصر يمكن اجرائها في الشتاء القادم (١٩٣٣) وقال انه سينتظر أول فرصة ليتحدث في ذلك الى زملائه - وبخاصة رئيس الوزارة (مستر مكدونالد) ، كما أنه سيتباحث كذلك مع السير برسي لورين قبل عودته الى مصر .

فأبدي صدقي اغتباطه من هذه المحادثة لما سادها من جو الود والثقة . وقل - كما جاء في المحضر الذي حرره - : « وكنا نشعر بمبلغ الاحترام الذي يكنه السير جون سيمون نحو النظام القائم في مصر . وفي اعتقادي انى تركت في نفسه أحسن الاثر .. » !! ويظهر أن هذا هو بيت القصيد !

وانتهت المقابلة بعد أن اتفق الطرفان على أن لا يذكر عنها الا انها كانت ودية مرضية ، وأن لا يذاع شيء عن موضوع الحديث .

وعاد صدقي الى مصر مسرورا .. وظل ينتظر صدور البلاغ الرسمي من الحكومة البريطانية بالموافقة على مبدأ استئناف المفاوضات . ومضت الأيام وطال انتظاره وانتظار زملائه ، ثم مضت الشهور ولم تصدر الحكومة البريطانية أى بلاغ ولم تخط أى خطوة ، ولم تبد أى جواب عما طلبه صدقي منها . وكان معنى ذلك رفض الحكومة البريطانية لطلبه . وكان في هذا اهانة بل عدم احترام لصدقي وحكومته . ولو كان يشعر بالكرامة لقدم استقالته احتجاجا وانتصافا لكرامته ، لكنه مع ذلك بقي في منصبه ، وظل متشبثا بالحكم . ونقول انه ربما لم يكن مختارا تماما في أن يقدم استقالته ، والاستقالة كان معناها الاعتراف بالفشل واعلانه . ابضا فان الظروف الحرجة التي أوجدت نفسه فيها كانت لا تسمح له بأن يقدم استقالته دون أن يعرض نفسه لعواقب سيئة واهانات أشد مما أصابته .

لكن هذا كان فشلا محققا . وتبين ان حديث السير « جون سيمون » لم يكن غير حديث مجاملة ، وقد ضاع دفاع صدقي عن حكمه واقراره للنظام والأمن هباء . وعرف صدقي قيمته وقيمة حكومته عند الحكومة البريطانية

وظهر ان كل ما يراد منه حفظ الامن والنظام وهدم الأنظمة الشرعية التي كانت قائمة . ثم لا غاية بعد ذلك ولا نتيجة سياسية ولا اتفاقا يتوج به جهوده . واذا كان هو لم يستقل فان الأمة قد عرفت فشله ، ولم يعد وجوده يعنى الا انه عقبة مستمرة وحائل دون الاتفاق ودون انهاء القضية المصرية وحصول مصر على الاستقلال الذي تنشده . فقد أصبح اذن فاشلا في الداخل والخارج .

ويعجبنى تطبيق الأستاذ « محمد شفيق غريال » - بعد أن أورد هذه المحادثة التي دارت بين صدقي باشا ووزير الخارجية البريطانية في كتابه « تاريخ المفاوضات المصرية » - يعجبنى تعليقه على هذه المحاولة الفاشلة اذ يقول : « . . وأقول أيضا انه لم يمكن ولا يمكن ولن يمكن لمفاوض مصرى كائنا من يكون أن يكسب شيئا لمصر وهو في حرب فعلية مع غيره من المصريين . وأعنى بالحرب الفعلية أنه يعمل على أن يجردهم حتى من حق البقاء . وأقول أيضا : انظر الى السيرجون سيهون في حديثه مع صدقي باشا هل ورد على لسانه ذكر لخصومه السياسيين ، أو هل كان يسمح لصدقي باشا بأن يتحدث في الزعماء البريطانيين أو في الأحزاب البريطانية ؟

ثم يقول : « رحم الله الوزارات الادارية . لقد كانت مسكينة ولكنها كانت تعلم انها مسكينة ، ولا تحاول أن تزعم أنها ليست كذلك . ورحم الله مصر من المساكين الذين لا يعرفون أنهم مساكين !! »

لكن اذا كان صدقي لم يستقل ، ولم يعترف بأنه فشل وأنه مسكين ، فان زملاءه أو بعضهم شعر بذلك ، ورأى الحقيقة ، وعرف أن هذا علامة في طريق الزوال . فبدأ التصدع في الوزارة نفسها ، وانتهر أهم وزير في تلك الوزارة - وهو الوزير المتصل بالقصر وهو « على ماهر باشا » - مما يدل على أن السراى شعرت أيضا بضعف مركز الوزارة - انتهر هذا الوزير أول فرصة ليخرج من الوزارة وتضامن معه وزير آخر ، وهو وزير الخارجية « عبد الفتاح يحيى باشا » فقرر الخروج أيضا . وظهر كان البعض يبادر الى مغادرة السفينة قبل أن تفرق . وببدو أن السراى أرادت أن تعد على ماهر وتدخره لتغيير جديد في المستقبل : التغيير شكلي في أداء الدور بوجه جديد وبأسلوب آخر . وهكذا خرج هذان الوزيران أو استقالا في مطلع عام ١٩٣٣ ، وكانت حجتهم أو السبب المباشر هو صدور حكم من « محكمة النقض والابرام » في ديسمبر سنة ١٩٣٢ دمج تصرفات بعض رجال الادارة في عهد صدقي ، فكان لهذا الحكم دوى ، وهز مركز الوزارة الذي كان ضعيفا

نفسه ومزعزعا ، واساء الى سمعتها ، حيث كانت الصحف قد اهتمت بهذه القضية التي دارت حول ما عرف « بحادث البدارى » ، وظلت الصحف تكتب عنه طويلا ، ونبهت اليه الراى العام ، حتى صدر هذا الحكم . فكان هذا الحكم وخروج الوزيرين - فوق فشل هذا العهد فى الداخل والخارج - هذه كانت مظاهر التصدع فى هذا الحكم ، وهو التصدع الذى سيؤدى حينما تظهر عوامل جديدة الى انهيار العهد فزواله .

وهذا موضوع الفصل التالى



صدع ثم انهيار

• على ماهر باشا • عبد الفتاح يحيى باشا •

بعد عام ١٩٣٣ بداية غير طيبة بالنسبة لصدقي وحكمه . فقد وقع خلاف شديد في داخل الوزارة أدى الى أن قدم صدقي استقالته ، ثم أعاد تشكيل الوزارة بعد اخراج وزيرين منها - وذلك في ٤ يناير سنة ١٩٣٣ وقال عن سبب الاستقالة : « ان الوثام وحسن التفاهم اللذين كانا رائدي الوزارة في القيام بأعباء الحكم قد أصابهما في الآونة الأخيرة شيء من الوهن - الأمر الذي ترتب عليه استعصاء قيامه بالواجب » . وهذان الوزيران كانا هما : « على ماهر باشا » الذي كان وزيرا للحقانية ، وكان مشتركا في الوزارة باعتبار أنه وكيل أو نائب رئيس حزب الاتحاد - وهو حزب القصر - ويظهر أن القصر كان يعد له دور في المستقبل ، والوزير الآخر الذي انضم اليه كان « عبد الفتاح يحيى باشا » وزير الخارجية . وهو الذي سيؤلف الوزارة بعد صدقي في سبتمبر من نفس العام . وقد اتخذ هذان الوزيران ذريعة لاثارة هذا الخلاف الحكم الذي أصدرته « محكمة النقض والإبرام » برئاسة « عبد العزيز فهمي باشا » في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ في قضية حادث « البداري » - وهي بلدة من مراكز محافظة « أسيوط » .

حادث البداري وغيره

وحادث أو فظائع « البداري » - كما كانت الصحف تتحدث عنه - يتلخص في أنه في مارس سنة ١٩٣٢ قتل مأمور مركز « البداري » . وكان السبب هو أن هذا المأمور تجاوز حدود القانون وأمر بتعذيب بعض الافراد

بوسائل إجرامية منافية للأخلاق ، فقام اثنان بقتله انتقاما لما حدث . فحوكم المتهمان أمام محكمة الجنايات بأسبوط فقصت على أولهما بالإعدام وعلى الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة . فرفعا طعنا في هذا الحكم نظر أمام « محكمة النقض والإبرام » التي رأسها عبد العزيز فهمي باشا فأثبتت في حكمها أن رجال البوليس اتوا من المنكرات ما وصفتها بأنها « أجرام في أجرام » وأن من وقائعها ما هو جنابة هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة ، وأنها من أشد المخازي إثارة للنفس واهتياجا لها ودفعها بها إلى الانتقام . ورات أن ما جعلته محكمة الجنايات موجبا لاستعمال الشدة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة ، ولفتت في حكمها ولادة الأمور إلى وجوب تدارك هذا الخطأ .

فعلى اثر ابلاغ حكم محكمة النقض والإبرام الى وزارة الحقانية اضطرت الى وقف تنفيذ حكم الإعدام على المحكوم عليه به ، واتخاذ الاجراءات القانونية لتخفيف الحكم . وقد خفف فعلا الى الأشغال الشاقة المؤبدة عمن حكم عليه بالإعدام ، وبها لمدة خمس عشرة سنة عمن حكم عليه بالأشغال المؤبدة . وأمرت وزارة الحقانية بالتحقيق في حوادث التعذيب التي أشار إليها الحكم ، وفي حوادث تعذيب أخرى ، ارتكبها رجال الإدارة في جهات أخرى . ورأى صدقي رئيس الوزارة أن استمرار التحقيق سيكشف عن حوادث لا يريد أن تظهر لأنها ستزيد من الإساءة الى سمعة الوزارة ، فحدث خلاف بينه وبين على ماهر وزير الحقانية ، ورأى على ماهر أن هذه مناسبة جيدة للاستقالة ، وانضم اليه عبد الفتاح يحيى .

ولكن يظهر أنه كان هناك خلاف على أمور عديدة . ولا بد أن على ماهر أحس بالفشل الذي انتهت إليه الوزارة - سواء في الداخل باستمرار مقاطعة ومعارضة الشعب لها ، أو في الخارج باهمال الحكومة البريطانية لها ، ورفضها أن تبدأ مفاوضات أو محادثات رسمية معها . فأراد أن ينجو بنفسه - لا سيما بعد صدور هذا الحكم القضائي الذي أساء الى سمعة الوزارة . يضاف الى ذلك أن ضميره وضمير زميله عبد الفتاح يحيى لم يتحملا وقوع هذه الجريمة أو غيرها في عهدهما . وعلى كل ، فالاحتجاج على أمثال هذا الحادث عمل طيب تثني عليه الأخلاق مهما كانت الدوافع .

وهذا الحادث دل على كل حال على أن بعض رجال الإدارة اخذوا يتجاوزون حدود سلطتهم ويخالفون القانون . وهذا يحدث عادة في ظل الحكم المطلق وكنتيجة له ، فهذا الحكم نفسه يكون تجاوزا واعتداء على القانون ، فينتشر الاتجاه الى تجاوز القانون عند الموظفين ولا سيما رجال الإدارة . وإذا كانت الحكومة ستستخدم رجال البوليس في أغراضها السياسية واضطهاد خصومها ، وتجعل تنفيذ هذه الأغراض والوسائل هي سبيل الترقية الى المناصب الأعلى والمكافأة ، فان هذا يكون اغراء ودافعا للمرءوسين الى الانحراف . وفي عهد هذا الحكم المطلق الذي أقامه صدقي وقعت حوادث دلت على استهانة بعض رجال الإدارة بحقوق المواطنين . وكانت سلطة الإدارة تطنى في بعض الأحيان على سلطة النيابة . وكان صدقي يعتمد الى اضطهاد خصومه السياسيين ، بأن يعطل مصالحهم أو يسبب لهم الخسائر ليجبرهم على عدم تأييد الأحزاب المعارضة ، أو الانضمام اليه خوفا على مصالحهم ، فأرهق كثيرا من رجال الوفد والاحرار الدستوريين . لكن أكثرهم صمد لهذا الاضطهاد وتحمل الخسائر من أجل المبدأ والوطنية فبرهنوا على متانة في الخلق وثبات في العقيدة .

ومن أبرز الحوادث ما وقع في بلدة (الحصانية) التابعة لمركز السنبلاوين في الدقهلية ، وذلك في يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٣ . وخلصته ان الإدارة عطلت وابورا لطحن الغلال وضرب الأرز يملكه أحد أعيان تلك الجهة ومن الوفديين المعروفين ، فقام نزاع بينه وبين الإدارة رفع امره الى القضاء . فجاءت قوة من البوليس للتفتيش ، فاعترضها نفر من قبل صاحب المطحن وطلبوا بقاء الحالة على ما هي عليه حتى يفصل القضاء في الدعوى . فحدث تصادم بين الفريقين أمر فيه مأمور المركز رجاله باطلاق النار على الأهالي ؛ فقتل منهم ثلاثة أحدهم شقيق المالك وجرح كثير واستولى الدعر على السكان . وعلى الفور أرسلت الحكومة قوة من أربعمائه جندي فحاصروا البلدة وقبضوا على كثير من أهلها . ولما حكم في الدعوى أثبتت المحكمة في حكمها ان الإدارة تجاوزت سلطتها . ثم أمرت النيابة بالافراج عن الأهالي وكتب النائب العام تقريرا يطلب فيه رفع الدعوى على مأمور المركز بتهمة التزوير في أوراق رسمية .

وكان من ذيول هذا الحادث - الذى عرف بحادث « الحصانية » - أن
 الأستاذ محمد التابعى الصحفى قدم الى المحاكمة ، لأنه كتب مقالا فى مجلة
 « روز اليوسف » تعرض فيه لاجراءات وزارة الحقانية (العدل) فى هذه
 القضية ، فحكم عليه بالحبس أربعة أشهر ، وعلى صاحبة المجلة « السيدة
 فاطمة اليوسف » بغرامة خمسين جنيها .

هذه الحوادث وامثالها كانت تتلقفها صحف المعارضة وتنشر أخبارها
 بالتفصيل ، وتتخذ منها مادة للتنديد بأعمال الحكومة وإثارة الراى العام
 عليها . وكانت دليلا على انحراف أداة الحكم فى ذلك العهد ، بالنسبة لما
 كان فى عهد الحكومات الدستورية . فهذا أثبت عكس ما إدعاه صدقى من
 انه جاء لاصلاح الحكم . ولهذا يقول الاستاذ الرافعى : « كانت وزارة
 صدقى توهم الناس انها انما ألغت الدستور وأهدرت ارادة الأمة وزيفت
 الانتخابات لكى تصل الى اصلاح أداة الحكم فى البلاد . ومن سخرية الأقدار
 أن الحوادث أثبتت أن أداة الحكم قد زادت فسادا فى عهدها ، بحيث لم
 يبق أى مسوغ للانقلاب الذى تم على يدها . وثبت بالبراهين العملية أن
 الحكومة التى فرضت على الشعب فرضا كانت من غير شك أسوأ من كل
 حكومة اختارها بمحض رغبته وارادته . . وكانت عملية الانتخابات التى
 اصطنعها مزورة من أولها الى آخرها . . »

هنا ، ولكن الحق يقال أن هذه الحوادث كانت محدودة ، وكانت تعد
 على الأصابع ، وقد رأينا أن المحاكم كانت تستطيع أن تصدر احكاما ضد
 الحكومة ، وتصف بعض التصرفات بأنها اجرام فى اجرام ، وأن النيابة تأمر
 بالإفراج عن الأهالى . وكانت صحف المعارضة واقفة بالمرصاد لهذه
 الحوادث ، فتفضح المرتكبين لها وتهاجم الحكومة . كان هناك على كل حال
 قضاء ونياية واحزاب سياسية ، وصحف معارضة لديها شجاعة قول الحق
 ومناصرة القانون والدفاع عن كرامة المواطنين . والخلاصة أن القانون كان
 لا يزال مرعيا ولم يكن فى إجازة . . وإذا كان الناس قد انتقدوا عهد صدقى
 وسخطوا عليه فى أيامه ، وإذا كان التاريخ سيحكم عليه أيضا بهذه المخالفات
 للقانون - فان هذا كله لا يقاس بما حدث بعد ذلك فى عهد تال شهادته الأمة

المصرية مع الأسف الشديد - ما حدث فيه من وقائع تعذيب واعتداء على القانون وانتهاك لحرمة الانسانية وكرامة المواطنين ، واعتقالات بالآلوف وسجن وقتل ، مما أرجع البلد الى أسوأ عهود الظلام ، وكانت هذه الاعتداءات ترتكب كل يوم . فما كان في عهد صدقي انما كان بضغ حداث متفرقة محدودة ، وكانت في الواقع معركة سياسية في حدود معينة ، لا تجاوزا لكل الحدود ، وارهبا عاما للجميع ، والفاء للقانون - كما حدث فيما بعد في العهد المشار اليه .

مرض صدقي باشا

مضى على صدقي نحو ثلاث سنوات وهو في عمل متصل ، يتحمل اعباء وزارتي الداخلية والمالية الى جانب رئاسة الوزارة ، ويجهد اعصابه في محاربة خصومه السياسيين ونشاطه في حزبه ، وغير ذلك من اعمال . وكان قد اصيب بخيبة امل حين تيقن ان الانجليز لم يهتموا بامره ولا يريدون ان يعقبوا اتفاقا معه ، ومعنى ذلك ان تأييدهم له أصبح ضعيفا ، كما صار جليا له ان الغاية التي كان يهدف اليها ، وألتى عهد اليه بتحقيقها - وهي هدم الماضي بما له وما عليه : أى هدم الوفد أو تحطيم نفوذه - هذه الغاية قد أصبحت غير ممكنة أو مستحيلة ، بل ان اصدقاءه الأحرار الدستوريين خرجوا عليه وحاربوه أكثر من الوفد ، واشتد الخلاف داخل وزارته فانشق عنه بعض زملائه . فقد أحاط به الفشل اذن من كل جانب وضاعت جهوده هباء .

فنتيجة لهذا الاجهاد المتواصل في غير طائل ، والشعور الحاد بخيبة الأمل - وقع صدقي مريضا مصابا بالشلل في فبراير سنة ١٩٣٣ . واضطر حينئذ الى الاعتكاف والانصراف الى علاج نفسه .

« وهنا » - كما يقول صدقي باشا - « برز زكى الأبراشي باشا ، وأخذ يبت نفوذه ويتدخل في شئون الحكم والسياسة » . فمن هو هذا الرجل ؟



زكى الأبراشى باشا

والأبراشى باشا كان هو ناظر الخاصة الملكية : أى مدير شئون الملك الخاصة ووكيله فى أعماله . وفى ذلك الوقت كان هو رجل السراى الأول ، الآن منصب رئيس الديوان العالى كان شاغرا منذ استقال منه « محمد توفيق نسيم باشا » فى أغسطس سنة ١٩٣١ ، « تايث كان قد اعترض على مشروع صدقى وكتب ملاحظات عليه لم يأخذ بها الملك ، وصدر الدستور من غير تغيير ، ولم يقبل نسيم أن يعين فى مجلس الشيوخ لئلا يكون هذا اعترافا منه بالدستور ، فظل منصبه شاغرا وتولاه زكى الأبراشى باشا بالنيابة . فكان الملك يعطى تعليماته وينفذ سياسته عن طريق ناظر خاصته هذا ، وكان هو الوساطة بين الملك والوزارة . وكان يتدخل فى كل الأعمال منذ مجيئ صدقى الى الحكم ، لكنه لم يكن ظاهرا . فلما وقع صدقى مريضا برز « الأبراشى » كما يقول صدقى وصار يوجه دفة الحكم مباشرة ، وكأنه صار رئيس الوزراء . وكان يحضر علنا مجلس الوزراء ويلقى بتوجيهاته ، وهى توجيهات الملك ويتدخل فى جميع شئون الدولة . ولذلك يقول صدقى - مكمل حديثه : « وسافرت الى أوروبا للاستشفاء فزاد نفوذ الأبراشى باشا واتسع نطاقه . ولما عدت من أوروبا وجدت الحالة لا تطاق . فاعتزمت الاستقالة » . أو بعبارة أخرى ان صدقى صار مجرد اسم والفعل

كله الأبراشي ، فأصبح صيدقي صفرا على الشمال . وهكذا استنهات به الحراى فى النهاية بعد أن استخدمته فى أغراضها ، وأعرضت عنه وأرادت أن تستبدل به غيره .

وكان صيدقى قد سافر الى أوروبا للعلاج والاستشفاء ، فكان زكى الأبراشي بأشا هو الذى يصرف الأمور طوال هذه الفترة . وظلت الأمور راكدة ، وأحوال البلد متجمدة ، والشعب فى شقاء يعانى الأزمة الاقتصادية التى كانت مستمرة ، وهو صابر متذمر يكظم غيظه ، ويرقب ما يأتى به الزمن من تطورات . ولم يلبث أن حدث تطور جديد ، عرف الجميع أنه هو التذير بأن الأمور ستتغير من حال إلى حال . وكان هذا التطور نتيجة تطورات خطيرة حدثت فى العالم الخارجى لابد أن تنعكس آثارها على مصر .

نقل المندوب السامى البريطانى

أغسطس ١٩٣٣

كان هذا التطور هو ما أعلن فجأة من أن الحكومة البريطانية قررت نقل مندوبها السامى فى مصر - وهو السير « برسى لورين » - إلى تركيا حيث عينته سفيرا هناك ، وعينت بدلا منه السير « مايلز لامبسون » ليكون هو المندوب السامى لها فى القاهرة . على أنه أعلن فى الوقت نفسه أن المندوب الجديد سيبدأ عمله فى القاهرة من أول العام التالى : (١٩٣٤) .

وكان المعروف فى مصر أن نقل المندوب البريطانى لا يحدث اعتباطا ، وأن التغيير لابد أن ينتج عنه تغيير فى السياسة . ولما كانت الأمور قد وصلت إلى أسوأ حالة ، فإن أى تغيير لابد أن يكون نحو الأحسن . فأمل الشعب خيرا ، إذ كان يعتقد أن المندوب المنقول « برسى لورين » هو المسئول عن التطورات التى وقعت فى مصر ، وأنه كان وراء الانقلاب أو هو الذى دبره ، وأيد سياسة البطش والانتقام . فاستنتج الشعب أن نقله يفيد أن بريطانيا قررت أن تضع حدا لهذا السياسة ، وأن تبدأ تحولا نحو الشعب

وإن كان لا يعرف مدى هذا التحول . لكن النقل لن يتم الا في آخر العا
والمندوب الجديد لابد أن يأخذ وقتا نحو بضعة أشهر حتى يدرس الموا
ويتعرف بالاطراف ، ثم يضع بعد ذلك سياسته . فسيمر اذن وقت
قصير حتى يظهر اثر التغيير المنتظر . وفعلا كان لابد أن يمر الوضع بد
انتقال ، وإن كان هذا الوقت الذي سيمر سيضيع من حياة الشعب ،
ضاعت السنوات منذ بدا الانقلاب . فليصبر الشعب اذن ما دام الأمل
في الطريق يقرب انتهاء هذا العهد ، وليتحمل بقاءه لفترة أخرى ، وإ
الشعب مع ذلك سيواصل المقاومة . والصبر في النهاية له حدود .

الحالة الدولية

والحقيقة أن تغيير المندوب البريطاني كان فعلا نتيجة تغيير أزمعت
بريطانيا في سياستها نحو مصر . وكان هذا التغيير في سياستها نتيجة عوا
دولية خطيرة طرأت في أفق السياسة العالمية .

فإن الموقف الدولي بدأ يتغير منذ أوائل الثلاثينات ، وأخذ جو الس
الذي كان سائدا منذ انشاء « عصبة الأمم » يختفى ، ويحل محله جو التو
والسير نحو الحرب . ففي سنة ١٩٣١ غزت اليابان منشوريا - وهو اق
في شمال الصين - وفي العام التالي استولت عليه وبدأت تتوغل في اراء
الصين . وفي ألمانيا ظهرت قوة الحرب النازي في عام ١٩٣٢ اذ فاز
الانتخابات ، ثم وثب الى الحكم واستولى على السلطة ، حيث أصبح « هتلر »
زعيم هذا الحزب هو مستشار ألمانيا في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ . وكان هـ
الحزب ينادى بإلغاء معاهدة « فرساي » مطالبا بحقوق المانيا
ويعمل لتجديد قوة المانيا العسكرية . وقويت « الفاشستية » في ايطاليا
وأخذ « موسوليني » زعيمها يضع خططه لغزو الحبشة . وكانت هذه الامم
كلها تحديا لعصبة الأمم ، ونذرا بقدوم الحرب العالمية الثانية . فكان لا
اذن لبريطانيا أن تراجع موقفها وتبدأ في تغيير سياساتها .

ولما كانت مصر من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم ، وتمصر
المواصلات بين الشرق والغرب ، فلا بد أن يكون لها دور مؤثر في أي حر
تنشب ، وإذا قامت ايطاليا بغزو الحبشة فلا بد أن تمر قواتها بقنـ
السويس ، ومصر متاخمة لليبيا التي تحتلها ايطاليا ، فمصر ستكون وسـ
دائرة الحرب . فلا بد أن تعمل بريطانيا حساب هذا كله ، واذن وجب
تغير سياستها في مصر ، وتنقل مندوبها السامي الذي ارتبط بالعهد الد

استمر ثلاث سنوات ، وكانت نتيجه تنفير الشعب وزيادة سخطه على بريطانيا وإيجاد أسباب القلق والاضطراب ، وتأتى بمندوب جديد يوجه الأمور وجهة أخرى .

والمندوب الجديد « مايلز لامبسون » كان وزيرا مفوضا لها في الصين ، ونجح هناك في عقد معاهدة بين الصين وبريطانيا . وذكرت الصحف المصرية هذه الأنباء عنه وكأنها تعطي الأمل في أنه قادم لينجح مرة أخرى في عقد معاهدة مع مصر - وإن كانت جريدة « التيمس » نشرت أن هذا النقل هو مجرد حركة دبلوماسية ، ولا يعنى تغييرا في سياسة بريطانيا فلا ينبغى أن يعلق المصريون أملا عليه . لكن الوقائع فيما بعد دلت على أن هذا الكلام غير صحيح . وهذا كله سيتضح في العام التالى (١٩٣٤) بعد أن يحضر المندوب الجديد . فلنترك هذا اذن لوقته ، ونعود الى تتبع الأحداث في مصر . وكنا تركناها حين ذهب « صدقى » ليستشفى في أوروبا ومكث هناك أشهر الصيف (١٩٣٣) وصار « الأبراشى » وهو وكيل السراى يدبر الأمور مباشرة . وسمع صدقى وهو في أوروبا نبأ نقل المندوب البريطانى - صديقه ومؤيده - فأدرك ما يترتب على ذلك وعجل بالعودة . فعاد في أواخر أغسطس الى مصر .

استقالة صدقى

سبتمبر ١٩٣٣

بعد اعلان نبأ نقل المندوب البريطانى « برسى لورين » لم يطل بقاء صدقى في منصبه أكثر من شهر . وهذا له دلالة ، ولا يمكن أن تكون المسألة مجرد مصادفة . ويقول هو ان السبب الذى حمله على الاستقالة انه عند عودته « وجد الحالة لا تطاق » وأنه قد استفحل نفوذ الأبراشى ، فأصبح هو كما مهملا . لكن الحقيقة أن السراى وجدت أن مهمته قد انتهت وأن الأغراض التى أرادت منه قد استنفدت بحسب قدرته ، حتى نأيت صحته تحت الأعباء ، فأرادت أن تغير الأداة التى تستعملها . ولا بد أنها أدركت مغزى التغير الذى أقدمت عليه بريطانيا إذ قررت استبدال مندوبها السامى في مصر ، فكان هذا يعنى أنها قد اعتزمت إجراء تغيير في سياستها في مصر ، و « صدقى باشا » لن يكون هو الرجل الملائم للجو الجديد ، لما أصبح مقترنا بشخصه من سياسة الشدة والانتقام وما يشعر به الشعب نحوه من الكراهية . وقد ذكرت بعض الصحف أن أحد كبار رجال السراى زار صدقى في بيته وقال له ان الملك قبل استقالته ، وذلك قبل أن يقدم صدقى استقالته ،

فأسرع يقدمها . ويذكر صدقي أيضا انه حدث خلاف بينه وبين الأبراشي او بينه وبين السراي ، اذ أبدت السراي رغبتها في أن يتخلى عن وزارة المالية ويعين بدلا منه « حسن صبرى بك » ، فاعترض صدقي على ذلك ، واقترح ان يعين « حسن صبرى » في وزارة المواصلات او وزارة أخرى ، ويعين حافظ عفيفى وزيرا للمالية . فلم تقبل السراي وغضبت . وطلبت اليه ان يقدم استقالته . وعلى كل فان صدقي قدم استقالته في يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، فقبلت في الحال ، واعلن قبولها في يوم ٢٧ سبتمبر في نفس اليوم الذى اعلن فيه تأليف وزارة جديدة برئاسة « عبد الفتاح يحيى باشا » الذى كان قد انفصل من وزاره صدقي في أول العام . وبذلك انتهى عهد صدقي ، فكانت مدة وزارته ثلاث سنوات وثلاثة أشهر . وكانت هذه أطول مدة قضتها وزارة في مصر منذ عام ١٩١٩ - وهذا مع عدم تأييد الشعب لها وكرهيته لها .

وقد بنى صدقي استقالته في الكتاب الذى قدمه على ان صحته لم تعد تحتمل اعباء منصبه . لكن هذا لم يكن السبب الصحيح ، وانما اخرج رغم ارادته للأسباب التى ذكرناها . وكان يريد أن يستمر ويبقى في منصبه رئيسا للوزراء ، لأن صحته كانت تحسنت كثيرا ونفعه العلاج فلم يبق به الا اثر شلل خفيف في يده اليسرى ، وقد عاش بعد ذلك عشرين سنة ورأس وزارة أخرى في ايامه الأخيرة في عهد « فاروق » . فالسبب الصحيح هو ان الملك قرر عزله وأراد ان يستبدل به غيره . وهذا هو رأى الأستاذ الرافعى أيضا ، فقد قال : « وليس صحيحا ان الاعتبارات الصحية هى التى دعت الى الاستقالة . . فالواقع ان صحته كانت تحتمل بقاءه فى الحكم ، ولكن السبب الحقيقى هو ان السراي قد انتهت من استخدامه فانهت مهمته فى نظرها وأرادت أن تستبدل به سواه . » - قال : « وهذا هو شأن الحكم المطلق . فهو اذن قد خرج من الوزارة مكرها أخوك لا بطل . . » . واستدل على ذلك بأن صدقي « فى الوقت الذى زعم فيه ذلك بدا أنه يبتغى السيطرة على الوزارة التى تخلفه فى الحكم ، موهما نفسه انه ما زال بعد استقالته رئيس حزب الأغلبية فى البرلمان . . ويدل هذا قطعا على انه استقال من الوزارة لا لاهتلال صحته بل مرغما حائقا . ولهذا تواعد الوزارة الجديدة بالحرب والنضال . . وفاته ان هذا الحزب انما اصطنعه وهو فى الحكم فهو حزب يتبع الحكم اينما سار ، وبعبارة أخرى هو حزب الحكومة ايا كانت هذه الحكومة . »

وزارة « عبد الفتاح يحيى »

في اليوم الذي أعلن فيه قبول استقالة صدقي باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٢) أعلن تكليف الوزارة الجديدة برئاسة « عبد الفتاح باشا » . وقد شكلت السراى الوزارة وكان هو في باريس وعرف الناس أسماء الوزراء قبل أن يحضر ، فلما حضر لم يكن له إلا أن وقع مراسيم التأليف . وهكذا لم تكن هذه الوزارة إلا وزارة السراى . وقيل في كتاب تأليفها أنها ستسير على أسس النظام القائم أى الذى صنعه صدقى ، فهى استمرار اذن لهذا النظام بدون الرجل الذى أوجده . وعبد الفتاح يحيى قضى حياته موظفا وكان ضعيفا فلم يكن شخصية سياسية لها أهمية . وقد عين عضوا فى وزارة صدقى منذ بدء تأليفها فاشترك فى إلغاء الدستور وما قامت به الوزارة من أعمال ، فهو يتحمل مسئولية فى ذلك وإن كان تابعا ، وما دام كان احد أعضاء تلك الوزارة المكروهة فهو لم يكن مرضيا عنه من الشعب . وكان وجوده يعنى استمرار هذا النظام غير الشرعى الذى قام على انقراض النظام الدستورى الذى ترضاه الأمة ، فظلت الأمة مقاطعة له أيضا ، ولم تعترف به الأحزاب السياسية ، ما عدا حزب الشعب المصطنع الذى انقلب على رئيسه وموجده « صدقى » ، وسار وراء رئيس الحكومة الجديدة .

وليس هناك أهمية للذكر أسماء الوزراء الذين عينوا فى هذه الوزارة ، ولكن للتسجيل نذكر أنها تألفت من « عبد الفتاح يحيى باشا » للرئاسة والخارجية ، وأحمد على باشا للحقانية ، ومحمود القيسى باشا للداخلية ، وعبد العظيم راشد باشا للأشغال ، وحلمى عيسى باشا للمعارف ، وإبراهيم كريم باشا للمواصلات ، وصليب سامى بك للحربية والبحرية ، وعلى المنزلاوى بك للزراعة ، وحسن صبرى بك للمالية ، ونجيب الغرابلى باشا للاوقاف .

ويلاحظ أن « حسن صبرى » عين وزيرا للمالية ، وهو ما كان يعارض فيه صدقى . والغرابلى كان ممن انفصلوا عن الوفد سنة ١٩٣٢ .

تألفت هذه الوزارة فى السراى - كما ذكرنا - فكانت خاضعة فى سياستها وتصرفاتها لإرادة السراى ، وكان الإبراشى باشا وكيل الديوان الملكى هو فى الحقيقة الذى يوجه سياستها ، ويتصرف فى شئون الدولة كما يريد مولاه . كانت الوزارة منفصلة عن الشعب ، ولكنها لم تتبع سياسة القوة والبطش كما كان يستعملها صدقى ، فكانت الأمور هادئة نسبيا . أو ظاهريا ، ولم تحدث حوادث عنيفة ، غير أن الشعب كان لا ينظر الى هذه الوزارة باحترام ،

وكان يرى انها ليست الا وزارة انتقال أو امتداد موقوت لعهد بائد ، فهي باقية حتى يحضر المندوب السامي البريطاني الجديد ويبدأ في تنفيذ سياسته . واذا كان الشعب ظل في انتظار التطورات الجديدة فانه كان مصمما على أنه لا بد أن يعود له دستوره ونظامه الشرعي ، ولا بد أن يستمر في المقاومة والنضال حتى يحقق ارادته بالغاء هذا النظام الذي أوجده صدقي ولا تزال هذه الوزارة تمثله - الغاء نهائيا .

انكشاف « التمثيلية »

انكشف امر « صدقي باشا » وحزبه بعد ان دالت دولته وخرج من الحكم . وكما تقول الصحفية السيدة « فاطمة اليوسف » : « حين سقط صدقي تخلى عنه كل شيء : تخلى عنه حزبه ، وتخلت عنه جريدته ، وتخلت عنه الاغلبية التي أوجدها من العدم . وتلك كانت نتيجة طبيعية . فالبناء الذي يقام على السلطان يذهب بذهاب السلطان ، وما تأتي به الريح تذهب به الزوابع ! »

كان صدقي لا يزال يصر على أن يوهم نفسه بأنه زعيم الاغلبية ، ولما كان قد خرج أو أخرج من الحكم حائقا ، واختير « عبد الفتاح يحيى » ، الذي كان قد اختصم معه من قبل - رئيسا للوزارة التي تخلفه ، وانفتحت هذه الوزارة الجديدة بدون استشارة أو علم صاحب الاغلبية - أي بدون علمه هو - فقد صور له الوهم أنه يستطيع أن يتحدى الوزارة . فاعلن ان الوزارة لا بد أن تتقدم الى البرلمان لتنال ثقته ، كما أعلن أن الوزيرين اللذين انضموا الى الوزارة بدون اذنه ، وهما من حزب الشعب يعتبران متخليين عن عضويتهم في الحزب . فلم يكثرنا ولم يكثرث أحد لهذا القرار واعتبر عبد الفتاح يحيى نفسه لا يزال نائبا لرئيس الحزب ، مع أنه كان قد قدم استقالته منه منذ تسعة أشهر ، كما اعتبر الوزيرين المشار اليهما لا يزالان عضوين ، وذلك على رغم أنف رئيس الحزب .

ووجد صدقي ان الحزب ينفذ عنه ويتنكر له ، ويتجه الى رئيس الوزراء الجديد . وعرف أنه لا يستطيع أن يقف أمام السراي ، وهي في الواقع التي كالت له هذه الضربات ، مستهينة به عاملة على اذلاله . فاضطر أن ينحني كعادته أمام القوة ، ويخضع للحكومة القائمة . فجمع مجلس ادارة حزبه في يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، وقرر تأييد وزارة « يحيى باشا » والترحيب بعودته الى حظيرة الحزب ، كما سحب قراره الذي أعلنه من قبل باعتبار الوزيرين متخليين عن عضويتهم ، فاعترف بأنهما لا يزالان

عضوين في الحزب . بذلك انكشف صدقي وحزبه ، وازداد هو ضعفا أمام الوزارة ، وامعنت هي في النكابة به وازدراؤه . فاضطر أن يستقيل من رأسه الحزب - وهو حزب الشعب الذي صنعه بيديه - وذلك في أوائل نوفمبر . فانتخب الحزب « عبد الفتاح يحيى باشا » رئيسا له - أو صدرت الأوامر إليه بذلك - وأعطى الوزارة ثقته واستمر يؤيدها ، خاضعا لها ، ينقل ما تريده من توجيهات أو قرارات . ولا غرو ، فهو حزب مصطنع خلقت السلطة فهو يدور مع السلطة أيا كانت . وهكذا شهدت البلاد هذه المهزلة أو المأساة التي مثلها بعض الأفراد الذين لا خلاق لهم ولا مبادئ ، وانكشفت التمثيلية التي أوجدها صدقي .

اعمال الوزارة

كان من أول الأعمال التي نفذتها هذه الوزارة أن الفت لجنة للتحقيق في الصفقات التي منحها وزارة صدقي لبعض الموظفين . وتبين من التحقيق مبلغ مخالفة القوانين واللوائح في هذه الصفقات . كما ألفت لجنة للتحقيق في الاتهامات التي ثارت حول مقالة انشاء طريق الكورنيش في الاسكندرية وهو المشروع الذي نفذ في عهد صدقي ، وكانت الاشاعات قد تنشرت بأن صدقي باشا وبعض كبار الموظفين أفادوا من مقالة هذا المشروع فوائد مادية كبيرة . فقامت اللجنة بعملها واستمر التحقيق مدة ، وظلت الصحف تكتب عنه ، ثم توقف بعد حين وطويت الأوراق ، ولم تعرف النتيجة .

ومن أعمال الوزارة أنها اتخذت بعض اجراءات لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية التي كانت لا تزال تعانيها البلاد ، فأصدرت قانونا بتخفيض الإيجارات الزراعية ، وخصصت مبلغا من المال لتسديد بعض المستحقات على المزارعين من رسوم وضرائب متأخرة . لكن هذه الاجراءات لم يكن لها الا اثر محدود ، ولم تغلح في تخفيف الضائقة المالية التي كانت ناتجة عن تلك الأزمة .

يمين الولاء للملك

وكان من دلائل سيطرة السراي على الحكم أن صدر في عهد هذه الوزارة مرسوم (في ٢٧ يناير ١٩٣٤) بوجوب حلف الوزراء بيمين الولاء والاخلاص للملك والوطن قبل أن يتولوا أعمالهم (مع تقديم الملك على الوطن) !

وكانت هذه سابقة جديدة ، فلم تكن مما يوجبه الدستور ولم يكن الوزراء يقسمونها من قبل . وإنما كان ما يوجبه أن يقسم أعضاء مجلس النواب والشيوخ قبل أن يتولوا عملهم يمينا على أن يكونوا مخلصين للوطن .

والملك ، مطيعين للدستور وقوانين البلاد ، وتكون تأدية اليمين علنا بقاء المجلس . ولما كان الوزراء بمقتضى الدستور أعضاء في البرلمان ، فلم تكن هناك حاجة لحلف يمين أخرى . ولكن الملك « فؤاد » أراد أن يقسم الوزراء بين يديه يمينا خاصة به ، وأن يقدم الملك على الوطن في صيغة اليمين ، علما حين أن الدستور يقدم الوطن على الملك في صيغة اليمين الدستورية . واستمر هذا التقليد ساريا بعد ذلك .

صدام مع المحامين

وكان من أهم ما حدث في عهد هذه الوزارة من اضطدام مع الشعب أنه دخلت في معركة مع المحامين . وكانت معركة حامية ، ولكن المحامين تكتلو وأجمعوا أمرهم ، ودافعوا عن حقوقهم وكرامتهم بقوة .

كانت هذه المعركة في حقيقتها سياسية ، إذ كان معظم المحامين من الوفديين ، وينتخبون مجلس النقابة وفديا ونقيب المحامين من كبار رجال الوفد . وكان للنقيب والمحامين تأثير كبير في السياسة في الشعب . وهؤلاء جميعا كانوا يعارضون العهد القائم . فارادت الوزارة - أو أراد من يقف وراءها - أن تهاجم هذه الجبهة القوية المعارضة . وما كان أغنى هبسا الوزارة الضعيفة أن تدخل في حرب مع هذه الطائفة الكبيرة من المثقفين ورجال القانون .

بدأت المعركة بأن أصدر مجلس الوزراء في يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بلاغا أرسل وزير الحقانية صورته الى نقيب المحامين (الأستاذ محمود بسيوني - وكان وفديا) ليلفقه الى الجمعية العمومية للمحامين التي كان مزما انعقادها في اجتماعها السنوي لانتخاب نقيب جديد ومجلس النقابة . وفجوى هذا التبليغ أنه اتصل بعلم الوزارة أن بعض المرشحين لمجلس النقابة حكم عليهم منذ يومين بالتوبيخ ، فهي تنبه الجمعية الى عدم انتخابهم : والا فستضطر لأن تستصدر قانونا يحدد التقاليد ويمنع من حكم عليه بحكم تأديبي من حق الترشيح ، ويكون لهذا القانون اثر رجعى فتسقط عضوية من يكونون قد انتخبوا على خلاف ذلك .

فلما تلى هذا البلاغ في الجمعية العمومية قابله المحامون بالاستنكار : وعدوه تدخلا غير مشروع من الوزارة في انتخاباتهم ، إذ أن لائحة المحامين التي صدرت سنة ١٩١٢ لم تشترط هذا الشرط في عضوية مجلس النقابة - ولا سيما أن أحكام مجلس التأديب التي صدرت كان لها طابع سياسي ولا تمس نزاهة المحامين في شيء : وعلى ذلك لم يابه المحامون لهذا

البلاغ وانتخبوا المجلس النقابة ثلاثة ممن صدرت عليهم هذه الأحكام - وذلك في يوم ١٥ ديسمبر ١٩٣٣ .

فلما رأت الوزارة أن المحامين لم يكتثروا لبلاغها وضعت قانونا وعرضته على برلمانها على وجه الاستعجال ، فصدر القانون بتاريخ ٢٨ ديسمبر ، ونصت المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز أن يكون عضوا بمجلس النقابة المحامي الذي قضى عليه بعقوبة تأديبية » ونصت المادة الثانية منه على « سريان هذا الحظر على أعضاء مجلس النقابة الحاليين . »

فوقف المحامون ازاء ذلك موقفا حازما ، وطلبوا من مجلس النقابة عقد الجمعية العمومية للنظر في هذا الشأن واتخاذ ما يراه من قرارات .

فقرر المجلس دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٣٤ بدار محكمة الاستئناف - كما كان متبعا - ولكن رئيس المحكمة استنصحنه النقيب الجديد الأستاذ مكرم عبيد (وكان السكرتير العام للوفد) وأبلغه أنه لا يسمح باجتماع الجمعية الا اذا كان الغرض منه تنفيذ القانون الذي صدر واجراء انتخابات جديدة . فلم يقبل النقيب ذلك واجل اجتماع الجمعية اسبوعا على أن يعقد بدار النقابة . فاجتمعت الجمعية العمومية في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤ وقررت بالاجماع القرار التالي :

« . . وبعد الاطلاع على المادة (٢) من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ (وهو القانون الذي أصدرته الوزارة) ، وبما أن هذه المادة مخالفة للمادة السادسة من الدستور التي وضعت مبدأ أساسيا هو عدم سريان القوانين التي تقرر عقوبات جديدة على الحوادث السابقة عليها ، وبما أن نص المادة السادسة من الدستور نص عام يشمل جميع العقوبات من غير تفريق ومن غير استثناء للعقوبات التأديبية أصلية كانت أو تبعية ، ويتضمن فوق ذلك مبدأ من مبادئ العدالة الأولية المسلم به في جميع الشرائع . وبما أن العقوبة المقررة بالمادة الثانية من القانون المذكور عقوبة تأديبية جديدة - لذلك ترى الجمعية العمومية أن المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ لا تسري على الانتخابات الماضية . وعلى ذلك فلا محل لاجراء انتخابات جديدة . »

حل مجلس النقابة

ولما رأت الوزارة أن المحامين لم ينفذوا القانون المذكور أصدرت في ٣ يوليو سنة ١٩٣٤ مرسوما بقانون بإبطال العمل مؤقتا بنظام نقابة المحامين ، ومجلس النقابة القائم وقتئذ .

وتأليف لجنة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف تتولى حفظ أموال النقابة ومباشرة المصروفات العادية منها .

وكان المحامون ، لما علموا بقرب صدور هذا المرسوم عقدوا جمعيتهم العمومية في ٤ مايو سنة ١٩٣٤ بصفة غير عادية بدار النقابة ، وقرروا الموافقة على القرارات التي اتخذها محامو المنصورة والمنيا من نقل أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين الى جدول المحامين غير المشتغلين ، احتجاجا على التشريع الجديد الذي يهدم كيان المحاماة ويهدر استقلالها ، اذ يضعها تحت رقابة السلطة التنفيذية ، ويجعل قيام مجلسها معلقا على محض مشيئة هذه السلطة وهواها . وقرروا أن تبلغ الطلبات الخاصة بنقل الاسم الى مجلس النقابة على أن يقدمها المجلس الى الجهات المختصة .

وبعد أن صدر المرسوم المشار اليه (٥ يوليو ١٩٣٤) اجتمع مجلس نقابة المحامين في اليوم التالي وقرر - بالاجماع :

اولا - أن المرسوم بقانون الذي أصدره مجلس الوزراء أمس - بتعطيل بعض احكام قانون المحاماة وبحل مجلس النقابة وتحويل لجنة خاصة من غير المحامين سلطة المجلس - هو مرسوم باطل بطلانا أصليا لمخالفته نص المادة ٤١ من الدستور .

(نقول : هذه المادة توجب عرض مثل هذا المرسوم على البرلمان الذي يجب أن يدعى لاجتماع غير عادي ، فاذا لم يعرض زال ما كان له من قوة القانون) .

ثانيا - ان مجلس النقابة الحالي الذي استمد سلطته من الجمعية العمومية للمحامين - طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ - لا يزال قائما بحكم القانون ، وسيظل المجلس قائما بواجبه نحو المحامين لانه وحده الممثل للمحامين .

ثالثا - تكليف النقيب باتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بحفظ اموال النقابة لدى البنوك ، وعدم التصرف فيها الا باذن المجلس .

رابعا - دعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد في اجتماع غير عادي يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ .

هكذا جرت هذه المعركة التي اثارها الوزارة . واذكر ان صحف المعارضة كانت تنشر انباء هذه الاجتماعات والقرارات ، وكان الجمهور يتتبع هذه الانباء باهتمام ، ويراها معركة وراءها اغراض سياسية ، وتمثل معارضة من جانب جبهة قوية لها مقامها القانوني ومكانها من الشعب - معارضتها للوزارة التي لا تمثل الا نفسها ، والتي يعتبر حكمها مثالا للحكم المطلق ومخالفا للنظام الدستوري الذي تريده البلاد . وكانت قرارات المحامين تعتبر انتصارا لهم وللمعارضة ، وهزيمة متلاحقة للوزارة التي هي مجرد أداة في يدى السراى والتي هي ضعيفة متداعية في ذاتها .

ولما جاء أكتوبر كانت الوزارة في النزاع الأخير ، ثم زالت وحلت محلها وزارة « نسيم باشا » فألغت هذه التشريعات الشاذة ، وأعاد نظام نقابة المحامين . واجتمعت الجمعية العمومية من جديد لانتخاب مجلس النقابة . وعاد كل شيء إلى ما كان عليه .

حول نزاهة الحكم

وفي تلك الأثناء وجهت إلى وزارة « عبد الفتاح يحيى » حملة عنيفة من جانب آخر . فقد قامت جريدة « السياسة » وهي جريدة حزب الأحرار الدستوريين - وكان هذا الحزب لا يزال معارضا للنظام الذي أوجده صدقي وغير معترف بهذه الوزارة الجديدة - قامت بحملة شديدة على الوزارة بمهمة في شخص وزير الأشغال إذ ذاك . فاتهمته بأنه عهد بمقاولات كبرى إلى « أحمد عبود باشا » - وكان هذا الرجل راسماليا كبيرا وله صلات متينة برجال الأعمال - عهد إليه بها من غير أن تحترم أحكام القانون المالي واللوائح المتبعة . كان الذي يكتب المقالات المتضمنة هذه الاتهامات هو « حنفى بك محمود » شقيق « محمد محمود باشا » رئيس الحزب ورئيس الوزارة الأسبق . وظلت الجريدة تنشر الأنباء والتفاصيل عن الموضوع مؤيده كلامها بالأدلة والمستندات . ولم يصدر تكذيب من الوزارة لهذه الاتهامات . ولكن بدأت النيابة التحقيق مع الأستاذ « حنفى » كاتب المقالات ومع الجريدة . ثم رفعت النيابة الدعوى أمام محكمة الجنايات على الأستاذ « حنفى محمود » وادعى فيها عبود باشا بالحق المدني .

وطالت جلسات هذه القضية عدة أسابيع ، واستمعت المحكمة إلى عديد من الشهود والمرافعات . وكانت الصحف تنشر كل ما يحدث في المحكمة فأثارت هذه القضية الرأي العام ، لأنها كانت تتعلق بنزاهة الحكم - وهو الأمر الذي يثير اهتمام الشعب المصرى . وأحدثت الاتهامات أثرها في لقاء الشبهات حول الوزارة وزعزعة مركزها أكثر مما كان ضعيفا - وحتى الانجليز المسئولون في دار المندوب السامى بدأوا يصرحون بأنهم لا يستطيعون تأييد وزارة مشكوك في نزاهتها ، أو ربما كانوا يريدون أن يتخذوا من هذا حجة لعدم الوقوف إلى جانبها توطئة للتحويل الذي كان مزعما قريبا . . وقد انتهت القضية بالحكم ببراءة الأستاذ « حنفى محمود » فكان هذا الحكم بمثابة لطمة للوزارة . واستأنفت النيابة فأيدت « محكمة النقض والابرام » الحكم .



• السير مايلز لامبسون •
المنسوب السامي البريطاني

وهكذا بقيت هذه الوزارة
التي لم يكن لها سند الا من
السراى - تترنج وتتخط ،
وتوجه اليها هذه الضربات ،
وهى تزداد كل يوم ضعفا
وهى باقية فقط ريثما
تظهر سياسة المندوب
البريطانى الجديد .

قدوم المندوب الجديد

وكان المندوب البريطاني الجديد « السير مايلز لامبسون » قد قدم
الى مصر فى يناير سنة ١٩٣٤ ، وبدأ يباشر أعماله ويقابل الملك ورئيس
الوزارة ورؤساء الأحزاب ويتعرف اليهم ويجمع المعلومات ويرسم السياسة
التي سيتبعها . ففضى فى ذلك نحو النصف الأول من السنة . ثم بعد أن
وضع أسس السياسة التي ستنفذ سافر فى إجازة طويلة الى إنجلترا الى
آخر العام حيث كان سيتم زواجه للمرة الثانية ، إذ كانت زوجته الأولى
قد توفيت قبل عامين ، وله منها ولد وبنت . وقد تزوج من فتاة ايطالية
تصغر عنه كثيرا إذ كان هو فى الخمسين من عمره فسافر الى بلاده فى يوم ١٩
أغسطس سنة ١٩٣٤ . وقبل أن يصل الى شاطئ إنجلترا أذيع أن « مستر
بيترسون » رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية عين مندوبا
ساميا فى مصر بالنيابة ليقوم بالعمل فى أثناء غياب المندوب الاصلى فى الإجازة .

مرض الملك

وكان قد طرأ فى الصيف (١٩٣٤) عامل جديد سيكون له اثر كبير فى
مسار السياسة المصرية ، وهو مرض الملك « فؤاد » . فقد أصيب الملك
بمرض خطير أقعده عن مباشرة العمل ، وعرف فى الأوساط الخاصة المتصلة
به أن هذا المرض يهدد حياته . ولم يعرف الجمهور ذلك فى وقته . ولكن
الحكومة البريطانية علمت بخطورة مرضه فقررت اتخاذ اجراءات خاصة .

كانت هناك اذن اربعة عوامل رئيسية في الموقف : تغير الحالة الدولية واتجاهاتها نحو التوتير والاعداد للحرب ، ومجيء مندوب بريطاني جديد لينفذ السياسة الجديدة التي قررت حكومة بريطانيا اتخاذها نتيجة لتغير الموقف الدولي ، ومرض الملك فؤاد مرضا خطيرا يخشى منه على حياته ولو بعد حين ، وسخط الشعب المصرى على النظام القائم وغضبه على بريطانيا التي ظلت تؤيد هذا النظام والتي يعتبرها مسئولة عن اقامته وبفائه . فهذه العوامل الاربعة هي التي كانت موجودة في الموقف حين كان المندوب السامى البريطانى يضع سياسته وهي التي حددت وأملت السياسة الجديدة . وكان على المندوب بالنيابة الذى سيحضر بعد سفر المندوب الاصلى بالاجازة - عليه أن يبدأ بتنفيذ هذه السياسة . ثم يواصل المندوب الاصلى تنفيذها بعد عودته .

مستتر ((بيترسون)) في مصر

وقد حضر مستتر ((بيترسون)) الى مصر في خريف سنة ١٩٣٤ . وبعد مجيئه ظهرت آثار السياسة الجديدة او التحول الجديد .

كان نفوذ الملك فؤاد قد بلغ غايته ، وخصوصا في السنة الأخيرة بعد أن أعلن نقل المندوب البريطانى السابق في صيف العام الماضى . وكان العهد كله بهذا قيام صلاحي بالسلطة - أى منذ يولييه سنة ١٩٣٠ حتى هذا الوقت في أواخر صيف سنة ١٩٣٤ - أى أربع سنوات كاملة - كان هذا العهد كله هو عهد سيطرة الملك فؤاد أو حكم السراى المباشر ، حيث كان الملك في الحقيقة هو مصدر السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية كذلك ، ولم يكن الدستور الذى أصدره صدقيا الا شكلا زائفا ، والبرلمان الذى صنعته الحكومة كأنه فرع منها ، والأحزاب الشرعية الممثلة للشعب مبعدة عن الحكم . وقد وصل الأمر الى نهايته ، ولم تعد انجلترا تستطيع أن تواصل تأييد هذا الحكم بعد أن تغير الموقف الدولي ، وبدأت نذر الحرب العالمية الثانية تظهر في الأفق .

وكان من أسس السياسة الانجليزية على كل حال انها تعتمد الى حفظ التوازن بين القوى المتنازعة في مصر ، بحيث اذا مالت الكفة كلية نحو طرف منها فانها تبدأ في العمل لتعيد الكفة الى وضع متوازن أو الى الناحية الأخرى ، لبعض الوقت وبحسب ما تقتضى الظروف ، ثم ترد الكفة ثانية نحو الاتجاه الأول ، وهكذا تكرر التجربة . وقد طال ميل الكفة في هذه المرة لجانب واحد مدة أكثر مما كان يجب ، وكان ذلك راجعا الى انشغال انجلترا بالازمة الاقتصادية والازمة السياسية في داخلها . وكان قد ظهر لها جليا

فشبل التجربة ، ولكنها ابطأت في التقدم لعمل شيء لتغيير الوضع ، حتى جاءت التطورات الدولية فنبهتها الى خطورة المستقبل ، وصار واجبا عليها ان تتدخل لتضع حدا للعهد الذى طال مدة أربع سنوات ، وكان لابد ان يصل في وقت غير بعيد الى نقطة الانفجار .

كان التدخل لتغيير الوضع قد صار امرا محتما وسينفذ على أية حال ولكن مرض الملك أيضا في ذات الوقت جاء فرصة لم تكن منتظرة لتجعل هذا التدخل سهلا ولتسرع بتنفيذه . ولما كان الملك هو رأس السلطة في أمور مصر الداخلية وعلى وجوده يتوقف كل شيء ، وخصوصا علاقة الحكومة البريطانية بمصر ، فقد وجب ان يبدأ التدخل بمعالجة الشئون الخاصة بالقصر ، ثم يلتفت بعد ذلك الى تغيير الوزارة فانهاء العهد القائم .

حضر مستر « بيترسون » - المندوب السامى البريطانى بالنيابة - اذن الى مصر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، وعلى الفور ظهر ان أولى مطالبه تتعلق بشئون العصر . فالملك لم يعد قادرا على احتمال اعباء منصبه او مباشرتها بنفس الطاقة التى كان يعمل بها ، وقد اصبح المرض يهدد حياته . وبريطانيا لها صلات مباشرة بالملك وتنفذ سياستها الرئيسية عن طريقه . فمن المهم لها اذا حدثت وفاته - ولا يزال ابنه وهو ولى عهده غلاما في الرابعة عشرة من عمره - من المهم أن تضمن ولاء وتعاون الأوصياء الذين سيقومون بالتحكم نيابة عن ولى العهد الى أن يبلغ سن الرشد . وكان الملك قواد قد كتب وصية عين فيها اسماء الأوصياء على ابنه ، وهى وثيقة سرية لا تفتح الا بعد وفاته وامام البرلمان . فأبلغ المندوب البريطانى اذن « عبد الفتاح يحيى باشا » رئيس الوزراء برغبات أو طلبات بريطانيا : وهى تعيين « قائمقام » لينوب عن الملك في اثناء مرضه ، والاطلاع على وثيقة الوصية لتعرف اسماء الأوصياء الذين عينهم الملك وتبحث الحكومة البريطانية في أمرها ، كما قدم رغبة أو طلبا بشأن تعليم ولى العهد وضرورة ارساله الى انجلترا ليكمل تعليمه هناك .

فلما بلغ مستر « بيترسون » عبد الفتاح يحيى باشا بهذه الرغبات أو الطلبات اخرج رئيس الوزارة الضعيف ، واضطرب لمواجهة هذه الطلبات التى لا يستطيع أن يتحمل مسئوليتها ولا يقدر على تنفيذها . كما ان الملك قواد عارض في قبول هذه الرغبات ، اذ اعتبرها تدخلا في شئونه الخاصة واعتداء على كرامته . وحدثت أزمة بين المندوب والقصر أخذت الصحف الانجليزية في خلالها توجه حملة الى الملك ، فتنحدر عن الثروة الضخمة التى جمعها في اثناء حكمه وعن سلطته الاوتقراطية ونحو ذلك ، كأنها تنذر أو تهدده . ويظهر انه امام مقاومة الملك المريض اكتفى مؤقتا بتعيين رئيس

للدويان الملكي ، وكان هذا المنصب شاغرا منذ ثلاث سنوات منذ استقلال منه « توفيق نسيم باشا » بسبب عدم موافقته على الدستور الذي أصدره صدقي بالصورة التي صدر بها . فعين « احمد زيور باشا » رئيسا لهذا الديوان في اواخر اكتوبر سنة ١٩٢٤ . وزيور باشا كان صديقا للانجليز والملك ، وهو الذي قام بتنفيذ الانقلاب الاول ضد الدستور عقب استقالة وزارة « سعد زغلول » في نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وأجلت باقى الطلبات حتى يحضر المندوب البريطاني الاصلى ليتولى معالجتها .

وازداد « مستر بيترسون » المندوب البريطاني بالنيابة ان يظهر سلطة بلاده في مصر ، فاعاد التقليد الذي كان يتبع في أيام حكم الاستعمار المباشر في عهد « كرومر » او « كتشنر » فقام بزيارات لبعض مصالح ومرافق الدولة كانه هو رئيس الحكومة المسئول عنها ، واستعرض قوات بلوك الخفر بين مظاهر التكريم والتفخيم كانه حاكم البلاد ، فكان هذا كله اهانة لكرامة البلاد ، ولطعات تنزل على وجه الوزارة الضعيفة القائمة . وفي ذات الوقت كان يجرى البحث لاتخاذ الخطوات لانهاء العهد القديم ، وبدء التحول لتنفيذ السياسة الجديدة .

البحث عن رئيس وزارة

ظهر - كما بينت الحوادث - ان مهمة مستر « بيترسون » في مصر كانت ان يجرى التحول نحو عهد جديد ، لتنفيذ السياسة التي وضعها المندوب السامي الجديد « مايلز لامبسون » بناء على توجيهات حكومته ، حتى يجيء هذا المندوب في اول العام القادم (١٩٢٥) بعد انتهاء اجازته ، فيجد ان الأمور اخذت تسير في الوضع الجديد . وكانت المهمة هي الحد من سلطة الملك ، وتنظيم العلاقة بين القصر ودار المندوب السامي البريطاني ، وانهاء العهد القائم الذي ظل باقيا منذ بدأ صدقي انقلابه وطال أكثر من أربع سنوات ، وصار وجوده لا يتفق مع مصالح بريطانيا . وسبتمبر ملامح العهد الجديد من الوقائع التي ستحدث بعد ذلك . وقد بدأ مستر « بيترسون » - المندوب السامي بالنيابة - بدأ هذا التحول بمعالجة شئون القصر - كما رأينا في الفصل السابق - ثم أخذ يعمل لتغيير الوزارة . وصارت دار المندوب البريطاني مشغولة بتعرف آراء المشتغلين بالسياسة في مصر ، لتقرر اختيار الشخصية المناسبة التي تباشر الحكم وتبدأ الاتجاه الجديد ، فكان البحث يدور في دار المندوب حول اختيار رئيس الوزارة الجديدة .

وقد ترك لنا الدكتور « محمد حسين هيكل » صورة حية واقعية عن الموقف في ذلك الوقت - وكان الدكتور هيكل من رجال السياسة وصحفيا

مرموقا - فالأولى أن نورد هذه الصورة التفصيلية التي دونها لأنها حقائق
صورة تاريخية - فقد كتب ما يلي :

« ولما كانت الحكومة البريطانية تستعجل التعديل ، فقد نددت مديرة
القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية « مستر بيترسون » ليتولى
بحث الموقف ، والاشارة بالتعديل الواجب على أساس هذا البحث .
ولما كان الوقت لا يزال صيفا اد كنا فى النصف الاخير من شهر سبتمبر ،
فلم يكن بدار المندوب السامى من الموظفين ذوى المكاه غير مستر « جرافتى
سميث » مساعد السكرتير الشرقى بالدار فى ذلك الحين .

ولقد دأب مستر « جرافتى سميث » على دراسه الموقف من جميع
نواحيه ، وحرص على ان يستطع راي معارفه واصدقائه من المصريين ليقف
على اتجاه الراى انعام فى البلاد قدر المستطاع .

« وكنت أعرف مستر « جرافتى سميث » معرفة جيدة ، وان لم اكن
من اصدقائه . وقد اراد زعماء الحزب عندنا ان يقفوا على اتجاهات الإنجليز
فى سياستهم الجديدة ، ورغبوا الى فى الاتصال بالرجل على أعرف منه
ما سيحدث . وقابلته غير مرة . وكنت أكثر الأحيين أجد بعض اصدقائى
أو معارفى خارجين من عنده ساعة قدومى أو ذاهبين لمقابلته ساعة خروجى .
واتى لاذكر له كلمة ذات مغزى . فقد اشرت فى حديثى الى أن شياىبة
القصر فى ذلك الوقت تحمل معظم التبعة عما وصلت اليه علاقات مصر
وانجلترا ، وان من الخير عدم الامعان فى تأييد هذه السياسة .

وكان جواب « جرافتى » : - « من السهل دائما تغيير سياسة القصريين
أربع وعشرين ساعة . لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة فى البلاد لا يترك
دائما بمثل هذه السهولة . وجو السكينة هو الذى يعيننا اليوم . واعتقد
أن ما وصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم فى التفكير على
كل اعتبار سواه » .

ويستمر الدكتور هيكل فى القول : « كان جل اصدقائنا يريدون ان
ان يقفوا على اتجاه المندوب السامى بالنيابة فيمن يؤلف الوزارة الجديدة .
ولعل هذه كانت المسألة الجوهرية فى نظرهم . وقد شاع فى بعض الأوساط
أن « على باشا ماهر » سيعهد اليه بتأليفها ، فلم ينل ذلك ارتياح كثير من
الساسة ، لما كان معروفا من اتصال على باشا الوثيق بالقصر . ويظهر
اختيار من يتولى تنفيذ السياسة الجديدة قد استغرق زمنا غير قصير .
ثم ان الامر استقر أخيرا عند اختيار « توفيق نسيم باشا » الذى كان
رئيسا للديوان الملكى غير مرة .

وصدر الأمر الملكي نعليه بتأليف الوزارة . فأنفها في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ . وأشار إلى الوزارة التي كانت دائمة فقال :

« لا شبهة في أن وزارة « عبد الفتاح باشا يحيى » قد كانت على علم بأن البحث يجرى في دار المندوب السامي لتغييرها . وإنما كانت واثقة من أن هذا التغيير آت لا محالة عما قريب . ومع ذلك لم تفكر في تقديم استقالتها ، وفي اتخلي عن مناصب الحكم ، إلى أن تأنفت الوزارة الجديدة » .

فمن حديث أندكتور هيكل هذا ينبن أن دار المندوب السامي هي التي كانت تبحث في تأليف الوزرته ، وأن أمور السياسة كلها في مصر كانت في يدها . وأن رجال السياسة المصريين كانوا يعرفون ذلك ويرسل زعماء حزب الأحرار الدستوريين الدكتور هيكل يتعرف من موظف دار المندوب على اسم الرجل الذي سيؤلف الوزارة الجديدة ، ولابد أن محمد محمود باشا كان يداعبه الأمل وقتئذ أن يكون هو الذي وقع عليه الاختيار لتأليف الوزارة ، كما دأب غيره من الساسة . وتبين أيضا من هذا الحديث أن كثيرين من المصريين يترددون على دار المندوب السامي مثل الدكتور هيكل لنفس الغرض أو لغيره ، وأن الموظف البريطاني المسئول يصرح بأن « تغيير سياسة الملك لا يحتاج لأكثر من أربع وعشرين ساعة » ، وأن كل ما كان ينشده الانجليز في ذلك الوقت هو إيجاد جو الهدوء والسكينة في البلاد .

وهذا كله يبين إلى أي مدى وصلت الأمور أو تدهورت في مصر . فقد عادت وظهرت سلطة الانجليز بشكل أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير ، وكأنما عادت مصر إلى عهد ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ حين كانت دار المندوب « المعتمد » البريطاني هي التي تصرف الأمور . وبذلك فقدت مصر ما كسبته من مظهر الاستقلال الذي حصلت عليه نتيجة لثورتها سنة ١٩١٩ ، وأصبح المندوب السامي البريطاني هو القابض على ناصية الأمور ، والحاكم الحقيقي الأعلى وراء التصرفات والاتجاهات .

وكان هذا بدون شك نتيجة الاعتداء على الحياة الدستورية الشرعية في البلاد ، وهدم الدستور والبرلمان وقمع ارادة الشعب — بالانقلاب الذي قام به صدقي تنفيذا لارادة الملك والانجليز ، وما تلا ذلك من شبه حرب أهلية ، فادى هذا كله إلى ضعف ساطة الأمة ، وهي التي كانت تستطيع أن تقاوم التدخل البريطاني ، وكان هؤلاء — أي الذين قاموا بالانقلاب — ضعفاء ولا يستمدون قوتهم إلا من الانجليز ، فلما انقلب الانجليز عليهم لم يعد لهم حول ولا طول . وجاء مرض الملك فسهل للانجليز مهمة الاستيلاء على

الأمور . وهكذا لم يكن هناك من يقف أمام سيطرة الانجليز ، وانتكست مصر وارتدت الى الوراء الى ما قبل ثورة ١٩١٩ ، وكان هذه الثورة وتضحياتها ذهبت هباء .

كان هذا هو الموقف في أواخر سنة ١٩٣٤ . وأخيرا تفرر أن ينفذ التغيير ، وأن تقدم الوزارة القائمة استقالتها ، وهي وزارة « عبد الفتاح يحيى » التي خلفت وزارة صدقي . فقدم رئيس الوزارة استقالته ، وذلك في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، وبنها على أنه « لا يسعه قبول رغبات الحكومة البريطانية دون التفريط في حقوق البلاد » . ويظهر أن هذا كان بايحاء من الملك الذي كان يعارض التدخل في شئونه الخاصة ، واعتبر أن هذا يمس كرامته ، وكانت هذه حركة أخيرة منه للمقاومة . فجاء في كتاب الاستقالة « انه في الشهر الأخير - والمصريون جميعا يضرعون الى الله أن يتم لجلالتكم أسباب الصحة أبلغت رغبات الحكومة البريطانية لا يسعني قبولها دون التفريط في حقوق البلاد » - وهو يشير بذلك الى الطلبات التي قدمها مستر « بيترسون » بشأن الوصاية على العرش أو تعيين نائب للملك ومسألة ولي العهد وغير ذلك .

وقد قبلت الاستقالة على الفور - كما كان مقررا - وشكل « محمد توفيق نسيم باشا » الذي وقع عليه الاختيار الوزارة الجديدة .



الفصل العاشر

وزارة نسيم باشا

• محمد توفيق نسيم باشا •

تحول جديد

تألفت وزارة « نسيم » وصدر بها المرسوم الملكي في يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ . وقد تشكلت على هذا النحو : محمد توفيق نسيم باشا الرئاسة والداخلية ، وأحمد عبد الوهاب باشا المالية ، وأمين أتيس باشا للحقانية ، وكامل إبراهيم بك الخارجية والزراعة ، وعبد العزيز محمد بك للأوقاف ، وأحمد نجيب الهلالي بك للمعارف ، وعبد المجيد عمر بك الأشغال والمواصلات ، ومحمد توفيق عبد الله باشا للحربية والبحرية .

عندما أعلن نبا تأليف وزارة « نسيم باشا » وصدر المرسوم بذلك ، قوبل هذا بفرح وابتهاج وعم شعور التفاؤل البلاد . فقد كانت القرائن كلها تدل منذ نقل المندوب البريطاني السابق حتى تلك الساعة أن الأمور تتجه نحو تحقيق رغبات الأمة - أو هكذا بدا للناس في ذلك الوقت وكان هذا اعتقادهم . ولما كان نسيم باشا ليس من رجال العهد السابق ، وكان معروفا أنه لم يكن موافقا على الدستور الذي أصدره صدقي واستقال من رئاسة

الديوان الملكي لهذا السبب - فقد كان نظر الناس اليه انه جاء ليتم انهاء ذلك العهد وليبدأ عهدا جديدا ترضى فيه الأمة . وكان الاعتقاد السائد انه صديق أو له ميل الى الوفد ، فقد كان وزيرا في وزارة « سعد زغلول » في سنة ١٩٢٤ ، وله صلة مصاهرة مع بيت زغلول وكانت له بعض مواقف في صالح الوفد . وأما تاريخه فيما عدا ذلك من انه كان ضعيف الوطنية ولم يشترك في ثورة سنة ١٩١٩ بل كان مناوئا لها وألف في اثنا عشر وزارة على غير ارادة الأمة ، وأنه كان يخدم أغراض الملك ، أو تاريخه قبل ذلك - فان هذا كان تاريخا قديما لا يعرفه جيل الشباب الذي كان موجودا في ذلك الوقت ، ونسيه أو لم يعد يقف عنده من كان يعرفه ممن هم أكبر منهم في السن . فالشعور في ذلك الوقت كان انه رجل مسالم لين العريكة وليس من رجال العهد الماضي وليس منتما الى حزب ، فهو جاء لينفذ ما يريده الشعب .

فهذا كان هو الشعور في ذلك الوقت ، وهذا هو ما أذكره . ولذا فان الطلاب ووفود الجمهور خرجوا في مظاهرات سلمية فرحة ، وقد بدأوا يشعرون بالحرية لأول مرة ، ولم يعد البوايس يصادمهم ، وتوجهوا الى دار رئاسة الوزارة للتهنئة والتعبير عن التأييد ، وطافوا على دور الوزارات الأخرى . وأذكر أنني سرت مع المظاهرة التي خرجت من كليتنا - كلية دار العلوم ، فتوجهنا الى « بيت الأمة » القريب . وحضر النحاس باشا فخطب في الجموع التي ملأت فناء الدار خطبة أعرب فيها عن اغتباطه وترحيبه بالوزارة الجديدة وانحى فيها على أعمال العهد الماضي ، ثم سارت المظاهرة الى رئاسة الوزارة فدور الوزارات هالفة مهنته ، فكان الوزراء يخرجون الى الشرفات فيلقون كلمات قصيرة يشكرون فيها الوفود ويطلبون الهدوء ثم يعودون .

والواقع ان اختيار نسيم باشا ، عند من اختاروه في ذلك الظرف - كان هو الحل الوسط الذي يرضى جميع الأطراف . فهو يرضى الوفد لأن الوفد يعتبر ان له ميولا نحوه ، وقد وافق النحاس باشا على ترشيحه حينما استشارته دار المندوب السامي البريطاني وتعهدت له ان وزارته ستكون « حبادية » - كما ذكرت ذلك « الأهرام » في مقال لها فيما بعد - وهو يرضى القصر لأنه كان معروفا أنه رجل الملك ورأس ديوانه العالي غير مرة . وهو يرضى الانجليز لأنه معروف أنه رجل مطيع للسلطات وليس ثوريا ولا يقلب

عليه الحماس ، وليس له طابع سياسى معين ، فهو فى الحقيقة كان ملائما كل الملاءمة للتعامل معه ولتنفيذ السياسة التى عزم الانجليز على تنفيذها . وقد رفضت الجهات يومئذ الموافقة على ترشيح « على ماهر » لأنه كان من رجال العهد الماضى واشترك فى الاعتداء على الدستور غير مرة ثم فى الفائه اذ كان عضوا فى وزارة صدقى ، وايضا لصلته الوثيقة بالقصر - كما رفض ترشيح « حافظ عفيفى » لأن اتجاهه كان انجليزيا واضحا وكان وزيرا مفوضا فى لندن والى كتابا عن الانجليز يثنى عليهم اكبر الثناء ، وكان من انصار عهد صدقى واشترك فى وزارته عند بدء الانقلاب . فهؤلاء كانوا هم المرشحين الثلاثة الذين عرضت أسماؤهم فى ذلك الوقت .

وهنا ينبغى أن ننبه الى أن ما ذكرته السيدة « فاطمة اليوسف » من أن نسيم باشا اشترط لقبوله الوزارة أنه يجب إعادة دستور سنة ١٩٢٣ - أن هذا الذى ذكرته ليس هناك دليل عليه من أى مصدر آخر . بل أن الأحداث التى تلت تثبت أنه لم يكن هناك شرط كهذا . وليس من المعقول ولا مما يتفق مع طبيعة نسيم أن يشترط مثل هذا الشرط أو غيره . فهو كان راغبا فى العودة الى رئاسة الوزارة وفرح بها ، اذ كان آخر مرة تولى فيها الرئاسة فى سنة ١٩٢٢ أى قبل اثنى عشر عاما . وكانت هذه هى وزارته الأخيرة ، وهى الثالثة . وسنبين فيما بعد أن نسيم باشا لم يكن يريد عودة دستور سنة ١٩٢٣ .

الغاء دستور ١٩٣٠

(وهو نظام صدقى)

ولم تلبث الوزارة أن بدأت بتحقيق ما يأمله الشعب . . فكان أول عمل لها أن استصدرت الأمر الملكى بالغاء دستور سنة ١٩٣٠ - أى الدستور الذى اراد صدقى ومن وراءه أن يفرضوه على البلاد فرضا . فصدر الأمر الملكى بذلك أى بإبطال العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ (نظام صدقى) - كما صدر الأمر بحل مجلسى النواب والشيوخ القائمين على أساس هذا الدستور . وقد صدرت هذه الأوامر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، وكان هذا هو الانهاء الرسمى والقانونى للعهد السابق أو البائد .

فانتهى بذلك العهد الذى بدأ فى ٢٠ يونية سنة ١٩٣٠ حين قام صدقى بانقلابه ، وكانت مدة بقاء هذا العهد اذن أى الى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤

أربع سنوات وخمسة أشهر وعشرة أيام . وقد كان هذا عهدا ضاع من حياة مصر بددا وأضعف قوتها ، وأنتج نتائج ضارة بقيت آثارها بعد ذلك . ولما كان هذا العهد هو عهد سيطرة السراى أو الملك ، وكان الملك منفردا فيه بالسلطة فإنه يعتبر فى التاريخ عهد « دكتاتورية الملك فؤاد » . وكان هذا العهد هو المرحلة الأخيرة من حكمه وانتهى بضعف سلطته فزوالها حتى حانت منيته بعد عام ونصف .

وقد أثار إلغاء هذا النظام موجة فرح وارتياح ، لأن هذا كان نصرا لإرادة الشعب بعد جهاد استمر طوال تلك المدة ، فقد كان جهاد الشعب ومقاومته عاملا كبيرا فى تغيير الموقف ونهاية ذلك العهد وإن كانت ساعدته العوامل الخارجية . ولم يقف الشعب طويلا عند ملاحظة أنه لم يصدر فى نفس الوقت أمر بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذى كان هو جوهر القضية ومطلب الأمة الأساسى ، فقد كان الجو جو تفاؤل ، وكان الشعب إذ ذاك واثقا بالوزارة ، فلم يخامره شك فى أن الدستور الشرعى لابد سيعود قريبا ، ونظر الناس الى الإلغاء على أنه المرحلة الأولى التى ستعقبها المرحلة الثانية حتما - وهى إعادة دستور الأمة . وكان الاعتقاد أن هذه الإعادة ربما تحتاج لتمهيد أو لبعض الوقت . فالمسألة ليست إلا مسألة وقت .

ولاهمية أمر الإلغاء وهو وثيقة تاريخية تنهى عهدا وتبدأ عهدا - يلزم أن نشبهه بنصه ، وهذا هو :

أمر ملكى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشان النظام الدستورى للدولة المصرية

« نحن فؤاد الأول ملك مصر - بعد الإطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، وبما أن الحال يقتضى إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار إليه . وبما أنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاهما ، ونظرا لأنه حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر ينبغى أن يحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التى لم يزل معمولا بها منذ انشاء النظام الدستورى فى مصر - أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - يبطل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، ويحل المجلسان الحاليان .

مادة ٢ - يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هى منذ ادخال النظام الدستورى فى

مصر . كما يظل قائما نظام وراثه العرش وحالة الخديو السابق كما قررهما الامر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢

مادة ٣ - الى ان ينفذ الامر الملكى بوضع النظام الدستورى الذى يحل محل النظام المشار اليه فى المادة الاولى ، نتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الاخرى التى خص بها البرلمان حتى الآن ، كما نتولى السلطة التنفيذية . ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا، طبقا لمبادئ الحرية والمساواة التى كانت دائما قوام النظام الدستورى فى مصر .

مادة ٤ - تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقا لامرنا هذا على البرلمان الجديد فى دور انعقاده الاول . فان لم تعرض بطل العمل بها فى المستقبل . ولا يجوز ان تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة او ان تعمل الا بقانون .

مادة ٥ - يبقى نافذا كل ما قررته القوانين والمراسيم والوامر واللوائح والقرارات من الاحكام ، وكل ما سن او اتخذ من قبل من الاعمال او الاجراءات طبقا للاصول والاضاع التى كانت متبعة فى حينها ، وكل ما انقذه الامر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط ان يكون نافذا متفقا مع ما سبقت الاشارة اليه من مبادئ الحرية والمساواة .

مادة ٦ - على وزرائنا تنفيذ امرنا هذا ، كل فيما يخصه .

صدر بمرأى القبة فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤) .

ويلاحظ ان هذا الامر قرر انه - الى ان يوضع نظام دستورى آخر -

يتولى الملك السلطة التشريعية ، كما يتولى السلطة التنفيذية ، وان اوامره ستصدر بمراسيم قوانين ، ثم تعرض على البرلمان الجديد فى اول دور لانعقاده . ومعنى ذلك ان الملك فى هذه الفترة جمع السلطات فى يده . لكن هذا الوضع قيد فى الوقت ذاته بان الملك سيباشر هذه السلطات بواسطة مجلس وزرائه ووزرائه ، وطبقا لمبادئ الحرية والمساواة . كما نص الامر على ان شكل الدولة ومصدر السلطات فيها وحقوق المصريين وواجباتهم تظل كما هى منذ ادخال النظام الدستورى فى مصر . ووعد الامر بان تحيا البلاد حياة دستورية ترضاه .

ومع ان هذا لم يكن هو ما تريده البلاد ، الا ان الجمهور اعتبر ان

هذه حالة او فترة مؤقتة . ووسط موجة التفاؤل وجو الحرية الذى ساد البلاد بعد عهد الاستبداد والقمع ، كان الشعب واثقا بعودة الحالة الطبيعية واعادة دستوره الشرعى الذى يتمسك به ، فى وقت قريب .

سؤال وجواب حول الموقف السياسي

وهنا يدر سؤال : لماذا لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ في نفس ابوقت
الذى ألقى فيه الدستور غير المرضي عنه ؟

لننظر أولا ما يجيب به الأستاذ الرافي عن هذا السؤال ، ثم نعقب
عليه برأينا . فهذه هي صيغة السؤال كما طرحها ، ثم جوابه عليه :

قال :- « ما الذى دعا الملك الى تعطيل الحياة الدستورية التى ترضاها
الامة سنة أخرى ، بعد ان اعتزم الغاء النظام البغيض الذى فرضه عليها
طيلة السنوات الأربع الماضية ؟ »

واجاب :- « انك لا تجد تعليلا صحيحا لهذه الظواهر الا اذا رجعت
قليلا الى الماضى . فالفاء دستور سنة ١٩٢٣ لم يقع عفوا في سنة ١٩٣٠ ،
بل كان نتيجة شبه اتفاق بين الملك والانجليز على حرمان الامة حقوقها
الدستورية ، كما سبق القول . فالانجليز كانوا يبغيون الانتقام من الامة
لعدم قبولها مشروع المعاهدة ، والسراى تبغى حكم البلاد حكما مطلقا .
ومن ثم اتفق الطرفان على الغاء دستور سنة ١٩٢٣ وفرض دستور صورى على
البلاد . ثم وقع الجفاء بين الطرفين وصدرت من الانجليز تصرفات مست
كرامة الملك الشخصية وفضت من كبريائه ، فأراد أن يسترضى الشعب
لعله يستعين به على دفع الاهانة التى لحقت به ، فلقى دستور سنة ١٩٣٠
على أنه في الوقت نفسه كان يشعر بأنه مرتبط بذلك الاتفاق المستور الذى
عقد بينه وبين الانجليز ، فرأى من مستلزمات هذا الاتفاق أن يرجع اليهم
فيما عسى أن يحل محل دستور سنة ١٩٣٠ ، وهذا يقتضى وقتا يطول
او يقصر . ولم يكن الملك في خاصة نفسه متلهفا على استئناف الحياة
الدستورية الصحيحة ولا مستعجلا عودتها ، فاقترص في نوفمبر سنة
١٩٣٤ على الغاء دستور سنة ١٩٣٠ ، ونوه الى أن نظاما دستوريا آخر
سيحل محله دون أن يحدد ما هو هذا النظام ومتى يعلن ومتى ينفذ . »

ثم قال :- « وقد جرت فعلا اتصالات واستشارات بين وزارة نسيم
والحكومة البريطانية في شأن النظام الدستورى الذى يجب أن يحل محل
نظام صدقى باشا . وهذا ولا ريب من المساوىء التى يؤسف لها أسفا
عظيما ، وفيها اقحام الجانب البريطانى في أخطر الشئون الداخلية ، مما
كان يجب تجنبه البلاد عواقبه أو احترمت حقوق البلاد الدستورية من
قبل . »

فهذا هو جواب الأستاذ الراقى . وهو هنا يصور الموقف كان الملك هو الطرف الرئيسى فى الموضوع وأنه الوجه الاول ، وأنه هو الذى أراد إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ ليسترضى الشعب ويستعين به على الانجليز الذين مسوا كرامته وغضوا من كبريده ، ولكن حيث كان - اى الملك - متعما معهم فى البداية فهو مرتبط بان يتفق معهم فى النهاية ، - كما يقول - وأن يستشيرهم فيما يتبع بعد الإلغاء الذى أراده . .

ونحن نرى أن هذا التصوير غير صحيح . لأن الأستاذ الراقى أخرج الانجليز نهاما من أى اثر أو قصد لإلغاء الدستور الذى كان الشعب غير راض عنه ، وكانهم لا دخل لهم فى التغيير الذى حدث وفى اسقاط الوزرر السابفة وتأليف الوزارة الجديدة : وزارة « نسيم » . ولم يلحظ الأستاذ اى رابطة بين نقل المندوب السامى البريطانى وتغيير السياسة البريطانية الذى ظهر ، وكان هذا النقل جاء اعتباطا ولم يكن له أى معنى . كذلك لم يلحظ الأستاذ الآثار الخطيرة التى أوجدها تغير الموقف الدولى - وهو ما شرحناه من قبل - مما كان يوجب على بريطانيا أن تعدل سياستها وأن تضع سياسة جديدة تتفق مع الموقف الدولى الجديد . وعلى العموم ، فالاستاذ يغفل اثر الانجليز وتدخلهم وينسب الى الملك التغير الذى وقع ، ثم يأسف لأن الوزارة اخذت تستشير الانجليز - مع أن الانجليز هم الذين أوجدوها - كما عرفنا من قبل .

ونحن قد رأينا فيما سبق - حين شرحنا ظروف وعوامل التغيير الذى كان سيحدث والذى حدث ، منذ تقرر نقل المندوب البريطانى أسابق « برسى لورين » الذى كان مرتبطا اوتق ارتباطا بانقلاب صدقى أو كان هو مهندس الأول من وراء ستار - رأينا أن الموقف الدولى كان هو العامل المؤثر الأخير - الى جانب ما كان هناك من سخط الشعب وهو العامل الأول - لاجبار بريطانيا على تغيير سياستها ، وأن هذا التغيير لابد أن يكون من أهدافه تقديم ترضية للشعب المصرى ، وتخفيف أو امتصاص طاقة الغضب الكامنة فيه ازاء العهد السابق البغيض ، وذلك ليضمن الانجليز « الهدوء والسكينة » فى البلاد فى ظروف التوتر والحرب المتوقعة . وهذا هو الهدوء الذى قصد اليه وتمناه السكرتير الشرقى بدار المندوب البريطانى « مستر جرافتى سميث » حين تحدث مع الدكتور « هيكل » - كما بينا فى حديثه الذى أوردناه ، ورأينا كيف أن الدكتور هيكل وزعماء حزبه ورجال السياسة كانوا يعرفون أن البحث يدور فى دار المندوب السامى لتغيير الوزارة ، وأنهم أرسلوه الى هناك ليعرف من الذى سيؤلف الوزارة الجديدة .

ولماذا رأى الأستاذ الرافعى أن يستبعد الانجليز عن الموضوع مع انه رأى ويعرف تدخلهم فى كل شيء ، وقرر هو كثيرا أنهم الذين تدخلوا لاختلاف انقلاب صدقى كما تدخلوا من قبل فى كل انقلاب أو تغيير ، وقد رأى الآن تدخلهم فى شئون الملك الشخصية واعتداءهم على كرامته وطلبهم تعيين نائب يقوم مقامه فى العمل وأن يتحكموا فى رغبته فى اختيار الاوصياء على ابنه وغير ذلك من شئون .

ولو كان ما ذكره صحيحا من أن الملك الفى دستور سنة ١٩٢٠ ليسترضى الشعب ويستعين به على الانجليز لكنت النتيجة التالية والمنطقية هى ان يعيد دستور الشعب فوراً وهو دستور سنة ١٩٢٣ ليرضى الشعب حقاً وينخذ من ارادته فى برلمانه قوة يستعين بها ضد الانجليز . لكن هذا لم يكن هو الواقع . فالملك لم يكن الفاية الأساسية عنده ارضاء الشعب ، وهو كان متفقاً مع الانجليز فى السياسة العامة ، وما كان يريد ان يتحدى الانجليز او يناصبهم العداء . وما كان يستطيع ذلك . وهو مثل الانجليز كان يكره دستور الشعب دستور سنة ١٩٢٣ وما كان يريد عودته . وعلى ذلك لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ لانه لا هو ولا الانجليز يريدون اعادته ، لأن عودته تعنى انتقال السلطة الى الشعب وعودة الوفد الى الحكم .

السياسة الجديدة

فالتصور الحقيقى للموضوع اذن هو أن الموقف الدولى الذى طرأ سنة ١٩٢٣ أجبر الانجليز أخيراً على تعديل سياستهم فى مصر - ونقول بالادقة : التعديل لا التغيير - وأن الفاية من هذا التعديل كانت أمرين :

الأمر الأول : ايجاد جو الهدوء والسكينة فى البلاد . وهذا لن يتأتى الا بإلغاء ذلك النظام البغيض الذى رفضه الشعب رفضاً باتاً ، وأريد فرضه عليه بالقوة فأوجد حالة شاذة من الاضطراب المستمر ، وهو نظام صدقى الذى اعتمد على دستوره دستور سنة ١٩٢٠ . ويترتب على إلغاء هذا النظام ايجاد نوع من الرضا والاستعداد للتعاون بين شعب مصر وحكومته وبين بريطانيا ، التى تحتاج الى هذا التعاون الودى فى وقت الأزمات والحروب .

والأمر الثانى : وهو يتعلق بمركز بريطانيا وقواتها فى مصر ، والسلطة التى تمارسها : هذا الغرض هو تقوية سلطة ونفوذ بريطانيا فى مصر ، ووضع السلطات فى النهاية فى يد المندوب السامى ، حتى تكون بريطانيا هى المسيطرة

على كل شيء في وقت الحرب ، باعتبار النظر الى مصر على انها إحدى محمياتها في الحقيقة أو شيء قريب من مستعمراتها . وتعمل بريطانيا أيضا على تشجيع تجارتها في مصر والسيطرة على اقتصاد البلاد . ويساعد على تحقيق هذا الغرض - وهو تقوية النفوذ البريطاني - مرض الملك مرضا خطيرا جعله عاجزا عن العمل أو المقاومة ، وكذلك الضعف الذي وصل اليه الشعب نتيجة الحرب الداخلية والصراع طوال السنوات الأربع الماضية .

ورسمت بريطانيا سياستها على انه يكفي ترضية الشعب بايجاد وزارة صديقة ، والغاء النظام الذي يكرهه ، ثم يقف الامر عند ذلك . فهذا الانهاء سيعمل عملا جليلا ويعد الشعب نصرا ، ويشيع جو الفرح والتفاؤل - ولا سيما أن الشعب سيشعر بحريته ، ويحمد الله على هذه النعمة بعد عهد الاستبداد والاضطهاد . وسيظل الشعب مخدرا تحت الأمل منتظرا راضيا ، ويستغرق هذا وقتا طويلا . واذن فلا يعود الدستور الا بعد مدة أو في الوقت المناسب الذي تراه بريطانيا . واذا عاد فسيكون في صورة معدلة ، أو لا يعود .

فهذا - فيما نراه ، وهو ما دلت عليه الحوادث والقرائن بعد - هو السياسة الجديدة التي وضعتها بريطانيا ، والتي أتى المندوب السامي الجديد لينفذها .

لكن هذه السياسة كان لابد ان نظل سرا مكتوما ، ولا يعرف بها الشعب ، حتى ينجح التنفيذ ، ويستمر تخدير الشعب ، وتنجح المراوغة والمماطلة والسياسة الصامتة في أن يمتد سكوته ، ويطول انتظاره أطول مدة ممكنة الى أن تطرأ ظروف جديدة . فالنية كانت مبيتة على أن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ . واذا كان لابد من اعادته فيكون في صورة أخرى بعد التعديل . وهذا ما سيتضح وتثبتته الأيام لكن بعد مضي نحو عام وفي أواخر سنة ١٩٣٥ . وهكذا ظل الشعب طوال معظم ذلك العام وهو لا يدري هذه الحقيقة ، ويعيش على الأمل ، ثم فوجيء بالحقيقة المرة في نوفمبر سنة ١٩٣٥ - على ما نشرحه في حينه . ويستثنى من ذلك بعض كبار الكتاب والسياسيين الذين كانوا يدركون أو يشعرون بهذه الحقيقة ، فأخذوا بعد مضي بضعة أشهر على قيام الوزارة ينهبون الشعب الى سياسة الخداع والمراوغة . وكان في مقدمة هؤلاء الكاتب الوطني الأستاذ « العقاد » .

ولم يكن « نسيم باشا » نفسه - الذي استقبلته الأمة بمظاهر الترحيب والفرح - يرغب في عودة دستور سنة ١٩٢٣ كما هو بدون تعديل ، بل كان رايه أن يوضع دستور جديد وتضعه جمعية تأسيسية ، فهو اذن كان متفقا

مع الانجليز في عدم عودة الدستور في الحال . لكن هذا كان يجب ان يظل غير معروف للشعب . وتمعطى للشعب في الوقت نفسه وعود بأن الدستور سيعود ، وهكذا يطول أجل بقاء الوزارة . وكان « نسيم » ينطوى على دهاء كبير ، كتوما - يتبع سياسة الصمت ويحسن اخفاء نياته ، ويستطيع ان يلعب بمهارة على حبال كثيرة . ولذلك فانه كان رجل هذا الموقف . واستطاع ان يطيل صبر الشعب وانتظاره ، وان يقنع أو يخدر الوفد مجددا له الامل في أن الدستور سيعود ويرضيه باجابة بعض رغباته . وهكذا كان في مقدور هذا الرجل أن يرضى الوفد والملك والانجليز في وقت واحد .

وقد عاد المندوب السامي الى مصر في يناير سنة ١٩٣٥ بعدما انتهت أجازته ، وكان جو التفاؤل والثقة في الوزارة لا يزال هو السائد في البلاد ، وقد عاد الهدوء الذي كان ينشده الانجليز ، وأخذ المندوب في هذا الجو يحقق الأغراض التي قصدها بريطانيا من سياستها الجديدة ، وهي سيطرة الانجليز على الحكم وجمع السلطة في يد المندوب السامي وتحيل مصر الى قاعدة حرية للقوات البريطانية ، والعمل لاستغلال مصر اقتصاديا ، ووجد المندوب من نسيم ووزارته أداة طيعة ، ولم تكن هناك قوة في البلد تقاوم استفحال النفوذ البريطاني . وهذا المندوب الجديد وهو السير « مايلز لامبسن » كان يتشبه في سياسته بسياسة اللورد « كرومر » ، وأراد ان يعيد عهده وأن يكون « كرومر » ثانيا ، ولكنه لم يتمكن في النهاية من تحقيق غايته ، لأن قوة الشعب السياسية والوطنية كانت أقوى بكثير مما كانت عليه في أول القرن ، فقاومت تلك السياسة ، وأحبطت كثيرا من مشاريعه ، وأجبرته بعد الثورة الوطنية في آخر العام على أن يعترف بحقوق مصر ، على ما سنبينه فيما بعد . وقد بقى هذا الرجل في مصر اثني عشر عاما مندوبا فسفيرا من سنة ١٩٣٤ الى ١٩٤٦ ومنحته حكومته لقب اللورد فيما بعد فصار اسمه « اللورد كيلرن » وقد ارتبط اسمه بكثير من الأحداث في تاريخ مصر .

وتعود الآن لتتبع الأحداث في البلاد منذ أوائل عام ١٩٣٥ . وقد بدأ هذا العام بحدث سياسي كبير ، وهو :

المؤتمر العام للوفد المصري

فقد انتهز « الوفد » - وهو الحزب الشعبى الكبير في مصر - جو الحرية والاطمئنان الذى ساد البلاد ، وامكان عقد الاجتماعات واظهار النشاط السياسى ، فقرر ان يحدد نشاطه وينظم صفوفه ويقوى تأثيره في الشعب . فتحقيقا لذلك تقرر عقد مؤتمر كبير يحضره أكبر عدد ممكن من الشعب من

اعضاء لجانه وانصاره ، وأراد الوفد أن لا يكون هذا المؤتمر مجرد تجمع سياسى ، ولكن مؤتمرا لبحث جوانب الحياة المتنوعة فى مصر ، تمهيدا لوضع برنامج شامل لاصلاح احوال البلاد الاجتماعية . فكان مؤتمرا فريدا من نوعه وتجديدا فى أهداف عمل الأحزاب ، وحضره نحو ثلاثين ألفا من المصريين من العاصمة والأقاليم ، وعقد المؤتمر فى نظام تام ، فلقى نجاحا رائعا ، وكان هذا المؤتمر حدثا ضخما فى حياة البلاد .

اعلن عن الدعوة لهذا المؤتمر فى ديسمبر سنة ١٩٣٤ ، وتقرر أن يعقد فى يومى ٩ و ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ بمدينة « رمسيس » بالزمالك بالقاهرة وكلف الوفد عددا من رجاله باعداد بحوث فى مختلف نواحي حياة البلاد لتلقى فى المؤتمر . وقد اجتمع المؤتمر فى هذين اليومين وألقيت هذه البحوث فى جلسات متتابعة . وكانت موضوعات هذه البحوث : « الموقف السياسى والدستورى » و « نظام الوفد المصرى » و « القضاء فى مصر والامتيازات الأجنبية » و « علاقاتنا الاقتصادية بالنزلاء الأجانب » و « شئون التعليم والجامعة » و « المحاماة » و « شئون الفلاح واصلاح القرية » و « مشروعات الرى والصرف » و « المحاصيل الزراعية » و « الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها » و « شئون الأوقاف » و « اصلاح الادارة » و « التعاون فى مصر » و « الصحافة وحريتها » و « الشئون الصحية » و « الصناعة المصرية » و « تنظيم شئون العمال ورفع مستواهم » و « علاقات مصر بأمم الشرق » و « المرأة المصرية ونصيبها فى النهضة القومية » .



• السيدة أم المصريين (صفية زغلول) •

وقد مثلت المرأة في المؤتمر ، وحضره عدد كبير من السيدات وفي مقدمتهن السيدة أم المصريين الى كانت تعتبر راعية الوفد . واهتمت الصحف بنشر اخبار المؤتمر والبحوث التي القيت فيه فقرأها الشعب وانتفع بها . وكان لهذا المؤتمر اثر كبير في توجيه الاهتمام لشئون مصر السياسية والاقتصادية الاجتماعية ، وكان له صدى طيب في الخارج .

ثم أصدر المؤتمر قراراته ، وهذه هي :

يعلن المؤتمر :

أولا : نقتله التامة بالوفد المصري ورئيسه الجليل .

ثانيا : وجوب عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص ، حتى تستأنف البلاد في ظل الحياة الديمقراطية الحرة ، ويستقر الامر فيها .

ثالثا : يعرب المؤتمر عن امله في أن يصل الوفد الى حل القضية المصرية حلا شريفا أساسه تحقيق استقلال البلاد التام ، مع المحافظة على المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، واقامة العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر على أساس المودة وحسن التفاهم .

رابعا : يبدى المؤتمر ارتياحه للأبحاث القيمة التي عرضت عليه من لجانه ، ويرجو - بعد أن تبين الفساد الذي وصلت اليه احوال البلاد في جميع نواحيها بسبب النظام الذي فرض في الأعوام الماضية - أن يقوم الوفد بدرس الاقتراحات التي قدمتها اللجان على أن يقرر ما يراه بشأنها تحققةا للاصلاح الذي تنشده البلاد » .

هذا ، ويلاحظ أن في مقدمة قرارات المؤتمر - بل ربما كان هو الغرض الأول من عقده - قرار وجوب عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص حتى تستأنف في ظل الحياة الديمقراطية .

التجارة البريطانية

أرضت وزارة « نسيم » الأمة بالغاء دستور العهد البائد . وأرضت الانجليز أيضا باجابه مطالبهم . فمن ذلك أنها قبلت تعيين خبير بريطاني اوزارة التجارة والصناعة المصرية التي أنشئت حديثا . فقد أنشئت هذه الوزارة - وكانت مصلحة من قبل - بموجب المرسوم الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ . وقد عين لها منذ انشائها هذا الخبير البريطاني بعقد لمدة ثلاث

سنوات بمرتب كبير . وجعل لهذا الخبير سلطة الاتصال المباشر بالوزير . فكان هذا الخبير بمثابة « مستشار » يشرف على هذه الوزارة مثل المستشارين الانجليز الذين كانوا يشرفون على الوزارات في عهد « كرومر » . ولذا قوبل تعيينه بالغضب والاستنكار .

وكان تعيين هذا الخبير أو المستشار الانجليزى تنفيذا للسياسة الجديدة التى جاء المندوب السامى لينفذها ، وهى السياسة التى ترمى الى فرض السيطرة على شئون مصر الاقتصادية الى جانب السيطرة السياسية او اعادة الحكم الاستعمارى ، لأن هذا الخبير سيشراف على التجارة والصناعة فى مصر بهدف أن يعمل على تحقيق المصالح التجارية والصناعية البريطانية وتعويق الصناعة والتجارة المصرية . فكان هذا التعيين محلا لنقد شديد من الصحف الوطنية .

وتلت ذلك مطالب أخرى من دار المندوب السامى البريطانى . فطلب المندوب رسميا باسم حكومته ارسال بعثة اقتصادية الى بريطانيا لبحث حالات المبادلات التجارية بين مصر وبريطانيا . فسافرت البعثة وتلقت مقترحات وبيانات لترويج البضائع الانجليزية فى الأسواق المصرية ، من بينها تعديل نظام الحصص على جميع منسوجات القطن والحرير الصناعى التى ترد الى مصر ، واعادة مستوردات مصر من الفحم البريطانى الى سابق مستواها ، والعمل على الاتجاه الى استيراد المصنوعات البريطانية لسد حاجات المصالح الحكومية والمجالس المحلية والبلدية وحاجات الزراعة المصرية ، وإدخال تعديلات معينة على التعريفات الجمركية المصرية لفائدة بعض الصناعات البريطانية . ومع هذا كله رفضت الجهات الانجليزية التعهد بشراء كمية معينة من القطن المصرى أى زيادة استيرادها منه ، مما كان يعود بالفائدة على المزارعين المصريين ، كما رفضت زيادة أسعاره .

وقد استجابت الحكومة المصرية لمعظم هذه المطالب . ولكن من نتيجة ذلك أن نقضت الاتفاق التجارى الذى كان معقودا بين مصر واليابان على اساس تبادل الانتفاع بمعاملة الدولة الأكثر رعاية - نقضت هذا الاتفاق فى يولية سنة ١٩٣٥ بحجة تمكين الحكومة من زيادة الرسوم الجركية على واردات اليابان . ولكن الهدف الحقيقى كان هو افساح المجال للمصنوعات الانجليزية بدلا من المصنوعات اليابانية التى تنافسها - وكان المستهلك المصرى هو الذى سيتحمل الأعباء التى تنتج عن ذلك - فوضعت رسوم باهظة على واردات اليابان دون سواها .

وقد استنكرت الصحف الوطنية كل هذه الاجراءات والمطالب الانجليزية وانتقدت الحكومة لاستجابتها لهذه المطالب دون أن تستفيد مصر شيئا فى

دليل ذلك ، بل ومع معارضة الانجليز في اجابة مطالب الأمة بعودة دستورها
الذى يحقق الاستقرار ويوجد الجو الملائم لتقدم في مجالات الصناعة
والعمران .

المسألة الدستورية

نعم ، مضت الايام ولم يعد الدستور الذى تطلبه الأمة . فما هو الموقف
السياسي ؟ وما الذى منع عودة الدستور الى هذا الوقت ؟

كانت موجة السرور والتفاؤل التى اثارها الغاء نظام صدقي البغيض لم
ينفذ اثرها بعد ، وكان الناس مقتنعين بأن الغاء هذا الدستور لا بد أن يعقبه
عودة الدستور الأول ، فهذا هو الاستنتاج المنطقي . وفي الوقت ذاته كانت
الوزارة من حين لآخر تلقى التصريحات بأن الدستور سيعود قريباً . وكما
تقول السيدة « فاطمة اليوسف » : « اذا اردنا ان نصف الفترة التى حكمت
فيها وزارة توفيق نسيب البلاد في عبارة موجزة ، فانه يمكن ان نقول انها فترة
الوعد بالدستور بلا دستور » ! .

وكان الشعب على كل حال في حاجة الى فترة راحة او انتقال ، بعد عهد
الاستبداد والاضطهاد الذى خاض فمراته في عهد صدقي ومن بعده ، فانصرف
حيناً الى شئونه الخاصة . وكانت هناك مسائل من آثار العهد الماضي تقوم
الوزارة بحلها وهى تهتم الاحزاب وتشغل الراى العام الى حين : مثل اعادة
الموظفين الذين فصلهم صدقي ، والعمد والمشايع الذين كانوا قدّموا
استقالاتهم احتجاجاً عليه ، وملء بعض المناصب الكبيرة الشاغرة او تفسير
من يشغلها . واجابة هذه المسائل كانت ترضى الاحزاب والطوائف . فهذه
الامور أدت الى ان هادنت الاوساط السياسية الوزارة فترة من الزمن لى
تجانب مطالبها .

وقد اتبع « نسيب باشا » سياسة التقرب من الوفد وخطب وده ، فكان
على اتصال بالنحاس باشا رئيس الوفد والاستاذ مكرم عبيد ، يستشيرهما
في الخطوات السياسية التى يتخذها ، ويطلعهما على اسرار الموقف او بعضها
— حسب الصورة التى يعرضها بها . فكان رجال الوفد يشعرون بالارتياح
الى هذه المعاملة ، وكان قرار الوفد — وهو القوة السياسية الكبيرة في
البلاد — هو التعاون مع الوزارة والثقة بها . واستمر هذا التعاون والثقة
حتى بعد ان طال الوقت ومرت الايام وظهرت تطورات خطيرة ولم يعد
الدستور ولم تظهر دلائل على قرب عودته ، بل وبعد ما عرف ان هناك
اعتراضات من الانجليز على عودة الدستور وانهم يقفون في وجهه .

وشغل الوفد نفسه بعد انتهاء المؤتمر الذى عقده بأن رتب برنامج رحلات يقوم بها رئيسه - وقد أصبح السفر الى الاقاليم مباحا بعد أن كان ممنوعا والاجتماعات السياسية غير محظورة - فقام النحاس باشا فى الربيع بزيارة بعض مدن الوجه القبلى وعقدت الاجتماعات وألقى فيها الخطب . وكان الصحف تنشر أنباء هذه الزيارات بالتفصيل والتهويل . وكان المقصود بها اندعاية للوفد وتجديد الاتصال بينه وبين الجماهير والدعوة لاعادة الدستور .

لكن المثقفين - وكثير منهم من أنصار الوفد - كانوا يشعرون بالقلق كلما مرت الايام والشهور ولا يبدو ما يدل على تغيير الوضع السياسى ، وما يشير بعرب عوده الدستور والحياة النيابية ليتحقق بها الاستتقرار والتفرغ للإصلاح والمطالبة بحقوق مصر فى الاستقلال التى تضمنها عقد المعاهدة .

أما الانجليز فكانوا مستريحين جدا الى هـذـه الوزارة . فهم الذين اختاروها ، ويظهر أنه كان هناك اتفاق أو شروط لهم مقابل هذا أو اتفاق بينهم وبين نسيم باشا على عدم عودة الدستور فى الحال ولمدة طويلة . وكان نسيم هو الرجل الذى يريدونه حقا . فقد كان مطيعا لينا ، أو هو - كما يصفه محمد محمود باشا على ما رواه الدكتور حسين هيكل : « كان رجلا ضعيفا يؤمن بأن ما يريده الانجليز لا مرد له » . فهو رجل من الطراز القديم الذى ربى فى عهد حكم الاستعمار - عهد كرومر وجورست - فهو يؤمن بقوة الانجليز ويخاف أن يخالفهم . ثم انه كان يريد أن يبقى فى الحكم أطول مدة ممكنة ، فاذا خالفهم يكون معنى ذلك اخراجه من الوزارة ، كما أنه من حيث اتجاهه السياسى كان لا يقدر الحياة الدستورية حق قدرها ، وعاش طول عمره فى خدمة الملك قليل الايمان بالشعب . ولو عاد الدستور فمعنى ذلك اجراء الانتخابات ، وليس هناك شك فى أن الوفد سيفوز بالأغلبية ويرجع الى الحكم . لهذا كله قرر نسيم اتباع سياسة المماطلة ومداهنة جميع الاطراف واطهار غير ما يبطن . وقد نجحت هذه السياسة مدة طويلة ، فكان الانجليز متمسكين به غاية التمسك لا ينفون عنه بديلا ، وكان الوفد أيضا راضيا عنه متعاونوا معه واضعا ثقته فيه .

لكن الحقائق كان لابد أن تظهر . والمرء لا يستطيع - كما يقول المثل - أن يخدع كل الناس كل الوقت . وهناك مفكرون ووطنيون مخلصون لا ينخدعون بهذه الأساليب ، ويعرفون مصلحة وطنهم ، ويدركون الأخطار التى يتعرض لها - ولا سيما اذا كانت هذه الأخطار قد وضحت ، وأحدثت بالبلد ، وأصبح الوطن محاطا بلهيب الحرب ، وتدقت القوات الانجليزية عليه فملأت دياره ورحابه .



((روز اليوسف اليومية))

• السيدة فاطمة (روز) اليوسف •

وهنا لا بد أن يكون مكان في تاريخ مصر في تلك الفترة لجريدة ظهرت في أوائل ذلك العام ، وكان لها أثر كبير في توجيه الرأي العام وتنبيه الشعب الى الحقائق ، وكانت هي الجريدة التي مهدت لاشعال الثورة ضد وزارة نسيم وحكم الانجليز واغراضهم الاستعمارية المستترة وراءها . وهذه هي جريدة ((روز اليوسف)) اليومية التي ظهرت في ذلك العام .

صدر اول عدد من هذه الصحيفة في يوم (٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥) .
(ويحسن التنبيه هنا الى أن السيدة « فاطمة اليوسف » ذكرت سهوا في ذكرياتها أن تاريخ صدور الجريدة كان ٢٥ مارس . والصواب ما ذكرنا) .
وكانت أهمية هذه الجريدة ناشئة من أن الذي كان يكتب المقال الافتتاحي اليومي لها هو الأستاذ « عباس محمود العقاد » فكان مقاله يظهر دائما على يمين الصفحة الاولى ، ثم الى يسار الصفحة يظهر مقال آخر هو تحليل للموقف السياسي مع ذكر اخبار خاصة يكتبه الدكتور محمود عزمي . فهكذا أتاحت الجريدة وصاحبها السيدة « فاطمة اليوسف » لهذين الكاتبين الكبيرين أن يوافيا الجمهور باستمرار بأرائهما في الموقف وينشران ما يريدان من افكار وحقائق .

وقد أدى الأستاذ العقاد دورا وطنيا جليلا في ذلك العام ، ومعه الدكتور محمود عزمى . كما أن التاريخ يحفظ للسيدة « فاطمة اليوسف » عملها في خدمة الوطن والصحافة باصدارها هذه الجريدة في ذلك الظرف ودعوتها للأستاذين للكتابة فيها مع غيرهما من خيار الصحفيين ، وبصفة خاصة مساندتها للأستاذ العقاد وتأييدها له وهو يكتب مقالاته الثائرة بحرية ، حتى حين غضب عليه الوفد وعليها وحاربهما ، وتحملت هي خسائر جسيمة من أجل ذلك فلم تتخل عنه ، وظلت مؤيدة لحرية الراى ولاقت ما لاقت حتى أغلقت جريدتها . وكان للسيدة دور جليل أيضا يسجله التاريخ في اصدارها مجلة « روز اليوسف » الأسبوعية قبل ذلك وهى التى حاربت طغيان محمد محمود وصدقى وحكهما الدكتورى طيلة السنين الماضية .

صدرت الجريدة اليومية على أنها وفدية ، وكان الأستاذ العقاد كاتبها وفديا . ولكنها ما لبثت أن صارت لسان حال المثقفين المستقلين . وكانت الجريدة الوحيدة التى عارضت وزارة نسيم بقوة . فكانت بحق جريدة المعارضة . وقد نجحت منذ صدورها وراجت رواجاً كبيراً . وكان ذلك يرجع لمقالات الأستاذ العقاد وتعليقات وأخبار الأستاذ عزمى وزملائهما الصحفيين ، كما كان يرجع الى أن هذه الجريدة كانت تجديدا في الفن الصحفي ونموذجا للصحافة الحديثة ، فقد قدمت أبوابا جديدة وصفحات متنوعة وأدخلت فن الرسوم السياسية (الكاريكاتير) فكانت صحيفة شائقة غزيرة الفائدة كما كانت صحيفة الحرية والصراحة وكشف الحقائق والأسرار بأجلى بيان ليستنير الراى العام .

من مقالات روز اليوسف

وننقل هنا بعض عناوين المقالات وفقرات منها حول الموقف السياسى والأحداث المتصلة به في الأشهر الأولى من ذلك العام (١٩٣٥) .

موقف السياسة الانجليزية .. ومقالات العقاد

ففى يوم ٦ مارس ١٩٣٥ يكتب الأستاذ « العقاد » بعنوان : « موقف
السياسة الانجليزية فى الوقت الحاضر : الى أين ؟ » .

وفى ٨ مارس يكتب بعنوان : « موقف الأمة المصرية فى الوقت الحاضر :
الى أين ؟ » .

وهو يشير بذلك الى الموقف السياسى الغامض من ناحية نوايا الانجليز ،
ومن ناحية مصير الأمة المصرية .

ويكتب الأستاذ « محمود عزمى » فى ٤ مارس عن :

« صحة حضرة صاحب الجلالة الملك وأثرها فى التطورات السياسية
المنتظرة » ، ويقول :

« لا شك أن صحة حضرة صاحب الجلالة الملك هى المحور الذى تدور
حوله كل الاقتراحات المتصلة بالتطورات السياسية المنتظرة ، كما كانت هى
بلا ريب محور التطورات التى طرأت بالفعل منذ شهر يوليو من العام الماضى
(١٩٣٤) ، وهو الشهر الذى لمس أصحاب الراى خلاله أن شئون الدولة
قد حرمت من اشراف حضرة صاحب الجلالة الملك وتوجيهاته .

« ومع ذلك فلا تزال الحقيقة عن صحة جلالته مكتومة عن الشعب ، وعن
المسؤولين عن ادارة دفة الحكم وتوجيه الراى العام فى البلاد . فلا نشرات
طبية يومية تصدر ببيان التطورات التى تطرأ - كما هو الحال فى غير مصر
من الدول ذات الادارة المنظمة - ولا أحد من المهيمنين على الشئون العامة
يستطيع أن يزعم أنه واقف تمام الوقوف على نوع المرض ومضاعفاته .. الخ »

وفي يوم ٢ أبريل ١٩٣٥ - يكتب « العقاد » مقالا بعنوان :

« العهد الكرومرى يعود - ولا تعود معه تبعاته » .

يقول فيه : « من المحقق أن الوزارة أجابت مطلبا انجليزيا حين قررت تعيين الخبير الفنى فى وزارة التجارة والصناعة ، وتخويله تلك الحقوق بما بطلاق يده فى تجارة البلاد وصناعاتها .

» فالغرض المهم اذن من تعيين المستشار الجديد انما هو تقييد الصناعة المصرية والسيطرة عليها فى هذا الدور الذى انتعشت فيه بعض الشئ وأخذت فى النمو والتقدم والاتساع .

» فالعهد الكرومرى الذى يتحدثون به أصبح أمرا واقعا بجميع مراسمه وأوضاعه : فى كل وزارة مستشار أو موظف شبيهه بالمستشار .

» وقد امتاز العهد الكرومرى بتغليب النفوذ الانجليزى فى الدواوين ، وتغليب المطامع الاستعمارية ، والاستغلال التجارى فى الأسواق . وبلغ من حرص اللورد « كرومر » على ترويج البضائع الانجليزية وتحطيم الصناعات الوطنية أنه هدم شركة المحلة الكبرى المشهورة قبل أن يستقر أساسها ، لأنه فرض عليها ضريبة فادحة فلم تعد الى الحياة الا أيام الحرب العظمى فى غفلة من المستغلين وأصحاب المطامع الأشعبية .. الخ » .

وفي ٨ أبريل - يكتب مقالا آخر بعنوان : « الاستعمار هو الاستعمار . العهد الكرومرى أيضا » .

وفي هذا العدد نفسه (٨ أبريل سنة ١٩٣٥) يظهر عنوان كبير فى أعلى الصفحة « مانشيت » وهو :

« البعثة الاقتصادية اولى ثمرات سير « مايلز لامبسون » - زيادة استيراد البضائع الانجليزية » .

وفي ٣ مايو - يكتب « العقاد » عن « مسائل الساعة : الدستور - ولى العهد - البلاط » .

ذلك أن الانجليز عادوا الى مطالبهم الخاصة بالملك ، فاثارها السير « مايلز لامبسون » المندوب الجديد بعد عودته من الاجازة فى بلاده ، وهذه المطالب كانت تتعلق بمسألة الوصاية على ولى العهد « فاروق » حين تحين منية الملك ، وتعيين قائم بأعمال الملك فى اثناء مرضه ، ومسائل موظفى القصر أو البلاط . ومسألة تعليم ولى العهد فى انجلترا . وقد أبدى الملك بعض مقاومة ثم أخذ يستسلم . فتدخل الانجليز وأبعدوا « الابراشي ياشا » عن

القصر ، اذ كان هو الأداة الباقية لنفوذ الملك ، فالبعد عن مصر وعين وزيرها مفوضا في « بروكسل » ، وكان هذا انرجل يحاول أن يثبت الدسائس في الأزهر ليخرج الوزارة ، وطلبت الوزارة أيضا إبعاد شيخ الأزهر « الشيخ الظواهري » فاضطر أن يقدم استقالته عقب خروج الأبراشي ، وكان هذا الشيخ أداة الملك في الأزهر . فبدلك قصت الوزارة والانجليز اجنحة الملك وأجبر الملك أيضا على الموافقة على إرسال ابنه الى إنجلترا ، وسيتم هذا السفر في أول العام الدراسي — على ما سنذكره — لكن الملك تمسك في مسألة الوصاية وفي مسألة تعيين نائب له . وكان الانجليز يطلبون إبعاد بعض موظفي القصر الإيطاليين .

ولما وجد الملك أنه مجرد من السلطان أخذ يتقرب الى الشعب في أيامه الأخيرة ، ويبدى بعض الاستجابة لمطالبه .

وفي ٧ مايو — يكتب « عزمي » : « غيوم عارضة في الجو — موقف الانجليز » .

وفي ٨ مايو — يكتب « العقاد » : « هيئة بريطانيا العظمى وتجارة بريطانيا العظمى ، ولا شيء غير ذلك »

فهذه صورة عن الموقف ومسائل الساعة في ذلك الوقت كما كانت تظهرها جريدة « روز اليوسف » وتتبعها الرأي العام .

وفيما يتعلق بالمسألة الدستورية — وهي المطلب الأول للأمة — وسياسة المراوغة والخداع أو المعاطلة التي كانت تسير عليها الوزارة :
تواصل الجريدة تنبيه الرأي العام .

فيكتب الأستاذ « العقاد » في ٧ مايو : « مسألة الدستور لا تزال في وضعها الأول » .

وفي ١٢ مايو — يكتب مقالا يتحول فيه الى الصراحة . وكان هذا المقال بدء الحملة الشديدة التي أخذ الأستاذ العقاد يشنها على الوزارة منذ ذلك الوقت بسبب الدستور والمسائل الأخرى ، وسترداد هذه الحملة في القوة بمرور الوقت ويكون لها تأثير كبير في الرأي العام وتأثير في العلاقة بينه وبين الوفد .

فيقول في هذا المقال الذي عنوانه : « اذن لم يكن جدا » !

يقول - بعد المقدمات - « وقد انكشفت اللعبة اليوم انكشافا لا تجدى في ستره اكثف الحجب وأضخمها ، الا أن نغمض أعيننا عامدين أن لا نرى الأشياء كما تبدو في وضوح النهار .

ثم يقول : « وهل هذه المراوغة مما يدعو الى الاطمئنان ؟ وهل هذا الارجاء المبهم مما يدعو الى الاطمئنان ؟

وفي اليوم التالي يكتب مقالا بعنوان : « اليقظة واجبة » .

ويسخر من الوزارة ووعودها فيقول :

« الدستور لا يعلن في شهر مايو ، وانما الذى سيعلن في منتصف هذا الشهر أو آخره هو موعد اعادة الدستور ..

« موعد اعادة الدستور لا يعلن في شهر مايو ، وانما الذى سيعلن فيه هو تفصيل البيان عن المسألة الدستورية ..

الخ الخ .. ثم بعد سرد هذه الوعود يقول : « هذه هى الدرجات التى انحدرنا عليها فى المسألة الدستورية .. ثم يختم قائلا :

« ان اليقظة لواجبة أشد الوجوب فى الموقف الذى نحن فيه . وليس الطريق الذى يستدرجنا اليه القوم بمأمون ولا مضمون » .

وفي ١٤ مايو - يكتب الدكتور « محمود عزمى » بعنوان : « حديث الدستور والاجماع عليه » ، فيقول :

« .. ونستأنف المسير فيما هو أدق وأخطر ، وليس لدينا ادق وأخطر من طريق الدستور وما يثيره هذين اليومين من حديث .

« وعندنا أن الاجماع معقود على ضرورة استئناف الحياة النيابية بعودة الدستور . فقد قامت على تلك الضرورة ظروف تولى دولة نسيم باشا الحكم ، ووضحت هذه العودة خلال الأمر الملكى الذى استصدرته الوزارة القائمة بالفاء النظام البائد ، وتمهيدا لاعادة الحياة النيابية التى ترضاها البلاد .

« وسجلت تلك الضرورة وهذه العودة فى قرارات « المؤتمر الوطنى العام » التى ابلغت لدولة رئيس الوزارة .

« واذا كان الحديث يجرى الى جانب ذلك الاجماع المعقود بأن الانجليز يعارضون فى أن ترد الى البلاد حياتها النيابية وأن يعود إليها دستورهما فانا - ونحن نعرف مدى تقدير الانجليز للاجماع ما نعرف - لا نخال هذه

المعارضة الا مساداة عن فئة منهم لا تريد أن تساير روح العصر ، ولا ترضى ان ترى غير الجسم امامها تجسما والبارز بروزا . ولا نشك لحظة أن استمرار الموقف الحاضر سيدفع بالمصريين الى أن يلجوا الطريق الذى تتجسم به مطالبتهم بالدستور والحياة النيابية - التجسم الذى يفتح المتبرمين من علاه الانجليز بجديه الاحساس المصرى نحو الدستور وجديه سعيهم فى سبيل الحياة النيابية » .

ويكتب الأستاذ العقاد فى يوم ٢٢ مايو تحت عنوان : « حول المسألة اندسوريه » ويقول فى مطلع مقاله :

« معارضة الانجليز فى اصدار بيان حاسم عن موعد الدستور المطلوب - وهو دستور سنة ١٩٢٣ - تدل على انهم لا يريدون اعادته قبل سنتين ، على اقل تقدير » .

وكان قد عرف أن الانجليز يعارضون فى عودة الدستور ، ولكن الوزارة لم تنشر التبليغات البريطانية ، ولا نشرت المذكرة التى رفعتها الى جلالة الملك فى ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥ ورد الملك عليها ، حيث كانت الوزارة تتبجح سياسة حجب الحقائق عن الشعب ، وعدم اظهار نياتها ونيات الانجليز بصراحة ، وتترك الشعب مخدوعا بالامل فتعطيه الوعود بقرب اعلان عودة الدستور فى الشهر القادم أو ما بعده ، أو اعلان البيان عن المسألة ، أو تذكر أن المسألة اجلت الى ما بعد أشهر الصيف . . وهكذا - مما تهكم عليه الأستاذ العقاد فى مقاله - كما رأينا .

كان لدى الشعب اذن فكرة مبهمه عن الخطوات التى اتخذت من وراء الحجب ، وكانت المذكرة التى رفعتها الوزارة الى الملك تثير الشك وتلقى الشبهات حول صدق نية الوزارة واخلاصها فى اعادة الدستور ، فقد كانت تقدم عروضاً مختلفة ، ولو نشرت المذكرة لكشفت موقف الوزارة وزعزعت ثقة الراى العام بها . وكان الملك قد رد بأنه يفضل عودة دستور سنة ١٩٢٣ وهو يعلم أن الوزارة لا تريد اعادته ولا الانجليز ، ليسبب الاحراج للوزارة ومن وراءها . ثم لم يحدث شيء بعد ذلك . وظلت « مسألة الدستور فى وضعها الأول » كما قال الأستاذ العقاد ، واستنتج أن الانجليز لا يريدون عودة الحياة النيابية قبل سنتين - على اقل تقدير . وحينئذ اخذ يواصل حملاته على الوزارة وعلى الانجليز وينبه الأمة الى ما يراد بها . وكذلك الأستاذ عزمى وهيئة تحرير الجريدة كلها ، وتبعها جرائد أخرى .

وسنعرف تفاصيل كل هذه الامور فى الفصل التالى .

وهو بدء الجزء الثانى من الكتاب ، واوله الفصل الحادى عشر وعنوانه : « مقدمات الثورة » .

إقرأ في مطبوعات الشعب

- تاريخ الطبقة العاملة المصرية
- أمين عز الدين
- العقاد ومعاركه في السياسة والأدب
- عامر المقاد
- ذكريات سياسية
- عبد الفتاح حسن
- محاكمات الجوى
- شوكت التونى
- انتصارات عربية خالدة
- السيد فرج
- ثورة ١٩١٩
- عبد الرحمن الرافعى
- موسوعة تاريخ مصر
- أحمد حسين
- مايو .. يا حبيبى
- أنور زملوك
- يسقط الحائط الرابع
- أنيس منصور
- قضايا ومعارك أدبية
- محمد عبد الحليم عبد الله
- مفترقات على الإسلام
- أحمد محمد جمال
- عباقرة رحلوا زهورا
- فايز فرح
- أناشيد لها تاريخ
- مصطفى عبد الرحمن
- أسرار صحفية
- حافظ محمود
- مصر العصور
- سعد شعبان
- كمال الطوبجى
- على محبوب
- محاكمة منتصف الليل
- محمد جلال
- الشوارع الخلفية
- عبد الرحمن الشرقاوى
- نوجاتهم وأنا
- نعم الباز
- ميلاد شعب
- سعد تيم
- بطولات
- عليه توفيق
- الاشتراكية والفاشية
- عبد الحميد الاسلامبولى
- الأرق
- عبد المنعم الصاوى
- الزورق
- أحمد عبد الحميد
- لزوم ما يلزم
- نجيب سرور
- القطاع العام والخاص ماله وما عليه
- محمود المراغى
- مذابح الصحفيين
- عمر عبد اللطيف
- الرجل والأسطورة
- محمود مراد
- مصر .. مصر .. مصر ..
- عبد التواب يوسف
- أعلام الفكر الإسلامى
- محمود عبد الوهاب
- المرأة المصرية
- بهيرة مختار
- مشاهير الفكر والأدب
- مأمون غريب
- شرح ديوان المتنبى
- الموشى الوكيل
- الأخلاق والمعاملات فى الإسلام
- د . محمد عبد المنعم الجمال

هذا الكتاب

أما يفت تاريخ مصر عند ثورة سنة ١٩١٩
بش وأسل سيره . واستمر شعب مصر يجاهد
من أجل الدستور والاستقلال .
وهذا الكتاب يتناول فترة هامة من حياة
مصر ظلت شبه غامضة . وهي تلك التي تلت
تهدي محمد زعزوع ١٩٢٧ . والتي لعب الأدوار
الرئيسية فيها :



الدكتور ضياء الدين الرئيس

عيسى السخاس باشا خليفة سعد في
رئاسة الوفد . ومحمد محمود باشا ،
واسماعيل صدقي باشا . والأستاذ مكرم
عبيد ، وعلى ماهر باشا ، وتوفيق نسيم
باشا . وغيرهم من رجال السياسة المصرية .
إلى جانب الصحفيين الأحرار وشباب
الجامعة . وذلك في المرحلة الأخيرة من عهد
الملك فؤاد . وتمتد هذه الفترة حتى عقد
معاهدة ١٩٣٦ وبعدها إلى حين تولي فاروق
سلطته الرسمية (١٩٣٧) .

في هذه الفترة جرت أحداث جسام :
نقض الائتلاف . فدكتاتورية محمد محمود .
وزارة الوفد والمفاوضات . فالانقلاب الخليلي
الذي قام به صدقي والعلاء الدستور .
ومقاومة الشعب ونشاط الأحزاب . ثم
انفجار ثورة سنة ١٩٣٥ التي قادها الشباب .
فتتألف الجبهة الوطنية وعقد معاهدة سنة
١٩٣٦ ودخل مصر عصبة الأمم . وما أعقب
ذلك من تطورات .

يوضح الكتاب كل هذه الأحداث ، ويشرح
السياسة المصرية . ويعرف بالأحزاب والزعماء
والسياسة الذين اشتركوا في هذه الأحداث .
ويسجل - لأول مرة - تاريخ ثورة سنة
١٩٣٥ . ثم يبحث معاهدة ١٩٣٦ ويحدد
طبيعتها . فهذا الكتاب يشمل إذن تاريخ مصر
الحديث في عشر سنوات ، ويبين أسرار
التاريخ ، ويعرض قضايا جديدة ، وهو يقدم
سريرة حقيقية عن حياة مصر وجهاد الشعب
المصري في تلك الحقبة من أجل الحرية
والكرامة : من أجل الدستور والاستقلال .
وهو الجهاد الذي كان نموذجاً سامياً وظل
ملهما للأجيال التالية .